جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

مذكرة ماستر

لغة وأدب عربي
دراسات لغوية
لسانيات عربية

رقم: ع7

إعداد الطالب:
بوشمال عبد المالك

يوم:10/06/2024

فكرة أصل الحرف بين النحو والدلالة
-دراسة في نماذج قرآنية-

لجنة المناقشة:

كادة ليلى	أ.د	جامعة محمد خيضر-بسكرة-	رئيسا
ملاوي امين	أد	جامعة محمد خيضر-بسكرة-	مشرفا ومقررا
جميلة قرين	أ.د	جامعة محمد خيضر-بسكرة-	مناقشا

السنة الجامعية:2024/2023م

الشكر والعرفان

الحمد لله على سعة فضله و جزيل عطائه وجميل إعانته

وحسن توفيقه على إتمام بحثي هذا.

و بعد:

شكر الله وبارك وأنعم على كلّ من علّمني

وجزى الله الأستاذ الفاضل الدكتور ملاوي الأمين الذي لم يدخر معي جهدا ولم يملّ من كثرة أسئلتي وحسن توجيهي حتّى أنهيت هذا المشروع ،وأقدّم عربون التّحيّة والشّكر والعرفان لكلّ سواعد الخير الذين ساهموا في إعانتي عملا ونصحا .

أرجو من الله القبول والسّداد .

مقدمة

الحمد لله الذي بيده الخير كلّه وإليه يرجع الأمر كلّه وصلاة يرتضيها على من بعثه بالحقّ فأدّى وهدى ، وبعد:

إنّ التّطلّع لفهم فلسفة الدّرس النّحوي ، يقودنا إلى النّظر والتّمحيص في أهم ما قام عليه علم النحو من مبادئ و وأفكار تأصيليّة وإجرائيّة ، ساهمت في بناء النّظريّة النّحويّة ووجّهتها وفق قواعدها النّظريّة والمنهجيّة ، ومن جملة هذه المبادئ "فكرة الأصل" .

ولا شكّ أنّ النّاظر في تصانيف ومؤلّفات النّحويين المتقدّمين والمتأخرين سيثير انتباهه الحديث عن الأصل ، وغلبة إيراده ، واستحضاره في كثير من المسائل ؛ فيقال ، مثلا : "الأصل كذا " ، أو "الأصل في الأمر كذا وكذ " ، ويقال : "هذا أصل وهذا فرع " . وإن أمعن النظر في ذلك ،فإنّه يجد نفسه بحاجة ملحّة إلى فهم عميق وتحليل دقيق إلى مدلول فكرة الأصل ومدى صدقها.

إذ إنّ تسليط الضّوء على الفكرة ، والوقوف على مدى تأثيرها في التّحليل النّحوي ، على الصّعيدين التّنظيري والإجرائي لأمر جدير بالدّراسة وحقيق بالاهتما م، ونظرا لشيوع فكرة الأصل في كلّ مستويات النّحوو دخولها جميع أبوابه ، فإنّ الإحاطة بها في جميع مظانّها أمر يصعب بلوغه في بحث واحد ، ويطول الكلام فيه ، لذلك ارتأيت أن أفرد الحديث عن قسم من أقسام الكلمة ، وهو الحرف ، في بحث ارتضيت له العنوان التّالي: «**فكرة أصل الحرف بين النّحو والدّلالة دراسة في نماذج قرآنيّة** » ، و يتمثّل سبب اختياري للموضوع في أمرين ، أوّلهما شغفي بكلّ دراسة لغويّة تهدف إلى خدمة القرآن الكريم ، وثانيهما ما وقع في نفسي من فضول وتطلّع إلى دراسة حروف المعاني لأنّني حينما أنظر في أقوال كثير من النّحاة أجد منهم من يذكر الحرف الواحد ويورد له العديد من المعاني ، فكنت أتساءل : إذا كان الحرف الواحد يشير إلى معان قد يفيدها غيره من الحروف ، فما تفسير تعدّد الحروف إذن ؟ .

وأحسب أنّني اهتديت إلى موضوع فكرة الأصل ، فأحببت أن أنظر في مدى مصداقيتها ، بعد تبلورت في ذهني إشكاليّة رئيسيّة ، سأعرضها كما يلي:

كيف تعامل النّحويّون والمفسّرون مع فكرة الأصل النّحوي ؟ وأيّ الفريقين أقرب إلى فهم النّص ؟ وهل التزم المفسّرون بما قاله النّحويون في دراساتهم ؟ .

وقد سعيت للوصول إلى حلّ لهذه الإشكاليّة معتمدا على خطّة قسّمت من خلالها البحث إلى ثلاثة فصول ؛ أمّا الفصل الأوّل فبسطت فيه القول عن فكرة الأصل معرّفا بها ومتتبّعا لنشأتها ،معرّجا على مظاهر الأصليّة والفرعيّة ؛ كالأصل والفرع في البناء والإعراب ، والأصل في الأفعال ، والأصل في الأسماء بالإشارة التّذكير والإفراد والتّنكيروالإعراب، وذاكرا علاقتها بمناهج التّفكير الإسلامي وعلاقة الأصل بعقيدة المسلمين كفكرة الأصل والتّوحيد ، وفكرة الأصل وآيات الكون ،وفكرة الأصل وثبات القرآن ، وفكرة الأصل والمنهج التّوقيفي ، وفكرة الأصل والرّواقيّة، ومعدّدا لأنواع الأصل كما يلي : أصل التّركيب وأصل القاعدة وأصل الباب ومعرّفا بكلّ أصل تعريفا لغويّا واصطلاحيّا، ومحدّدا لعلاقة الأصل بالتّفكير النّحوي ؛ فعرضت علاقة الأصل بالعامل وعلاقة الأصل بالقياس وعلاقة الأصل بالتّعليل وعلاقة الأصل بالتّوجيه ،أمّا الفصل الثّاني ؛ فقد درست بين يديه فكرة أصل الحروف العاملة ؛ كحروف الجرّ وحروف النّصب وحروف الشّرط ، منتخبا من كلّ طائفة نماذج رأيت أنّها تشفي الغليل وتمثّل البقيّة ، أمّا الفصل الثّالث ، فقد خصّصته للحديث عن فكرة أصل الحروف غير العاملة بين النّحويين والمفسّرين ، معتمدا على بعض حروف العطف كالواو وأو وحرفي الاستفهام ؛ الهمزة وهل ، في دراسة تأصيليّة اعتمدت فيها على المنهج الوصفي الذي يقوم على التّحليل والمقارنة .

ومن جملة الدّراسات السّابقة التي اعتمدت عليها ،أو استأنست بها في هذا البحث ، أذكر كتاب :«الأصول دراسة ابستومولوجيّة وتركيبيّة للفكر اللغوي عند العرب» للدّكتور تمّام حسان ، «كتاب نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربي »للدّكتور حسن خميس الملخ ، وكتاب «الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون» للسّمين الحلبي ، وكتاب «شرح المفصّل» لابن يعيش.

ولقد واجهتني جملة من الصّعوبات في هذا البحث ، أذكر منها ما تفرضه دراسة هذا الموضوع خصوصا ؛ إذ تستدعي جهدا كبيرا ، وتدقيقا وفيرا وبحثا غزيرا ، وهمّة عاليّة – خاصّة والأمر يخصّ مسألة جوهريّة ، ويمسّ أقدس كتاب – لذلك كان لزاما عليّ الإحاطة بأكبر قدر من أقوال النّحاة والمفسّرين ، وأذكر أيضا أنّ هذا الموضوع ، على

قدر شهرته إلّا أنّني لم أعثر له على دراسة تفصيليّة جادّة ، قبل دراسة الدّكتور تمّام حسان ،في كتابه: «الأصول دراسة ابستومولوجيّة وتركيبيّة للفكر اللغوي عند العرب»، والذي تطرّق إلى الموضوع بطريقة شاملة ، لكنّها ليست محصورة في علم النّحو.

وختاما ،أحمد الله عزّ وجلّ حمدا يليق بجلال وجهه ، وعظيم سلطانه ، على توفيقه وحسن معونته ، وبعدُ : يسرّني أن أقدّم جميل الشّكر، وحسن الثّناء للأستاذ الفاضل ملاوي الأمين الذي لم يدّخر معي جهدا ولم يأل عنّي بفضل حتّى أنهيت هذا البحث ، وكل من ساعدني.

الفصل الأول:

فكرة الأصل ودورها في إيفاد النّظريّة النّحويّة:

1*مفهوم الفكرة ونشأتهـــا

2*مظاهر الأصليّـــة والفرعيـــّة

3*علاقة الأصل بمناهج التّفكير الإسلامي

4*علاقـــة الأصـــل بالتّفكيـــر النّحـــوي

توطئة :

إنّ موضوع فكرة الأصل – في نظري – من أهمّ ما يحسن الإلتفات إليه ، عند الدّارس لآليّات التّحليل النّحوي وطرائق التّفكير فيه ، وقد جرى العرف العلمي في البحوث العلميّة أن يُبدأ بتعريف الموضوع عند الخوض فيه ، ولهذا كان لزاما عليّ أن أعقد فصلا أصدّر به البحث ، وأعرض فيه مفهوما للفكرة وأبيّن نشأتها وأنواعها ، وأسلّط الضّوء على علاقاتها بمناهج التّفكير الإسلامي والتّحليل النّحوي ، وهذا ما سألتزم به في هذا الفصل ، تمهيدا للدّراسة التّطبيقيّة للفكرة .

1-مفهوم الفكرة ونشأتها:

1-1-تعريف الفكرة :

1-1-1-لغة :

جاء في معجم مقاييس اللغة أنّ مادّة أصل (أ،ص،ل) تطلق على ثلاثة أمور؛ قال ابن فارس (ت395هـ): "أصل" الهمزة والصّاد واللام ، ثلاثة أصول متباعد بعضها من بعض ، أحدها أساس كلّ شيء ، والثّاني الحيّة ، والثّالث ماكان من النّهار من بعد العشي "[1].

أمّا في لسان العرب فقد ورد أنّ : "الأصل أسفل كلّ شيء ، وجمعه أصول ، لا يكسر على غير ذلك " ، "والأصل بداية هو أسفل كلّ شيء"[2] .

وأصل كلّ شيء ما يستند وجوده إليه ، قال المرتضى الزّبيدي (ت 1205هـ): " وأصل كلّ شي ما يستند وجود ذلك الشّيء إليه ، فالأب أصل للولد ، والنّهر أصل للجدول "[3].

يقال : أصُل الشّيء ؛ قال أميّة الهذلي :

وما الشّغل إلّا أنّني متهيّب * لعرضك ، مالم تجعل الشّيء يأصل**[4].

وفي حديث الأضحيّة ، أنّه نهى عن المستأصلة ؛ هي التي أخذ قرنها من أصله ، وقيل هو من الأصيلة بمعنى الهلاك.واستأصل القوم : قطع أصلهم... ورجل أصيل : له أصل ، ورجل أصيل : ثابت الرّأي عاقل "[1] .

---

[1]ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السّلام هارون ،اتّحاد الكتّاب العرب ، دط، 2002،ج1،ص173 ، مادّة (أ ص ل)
[2]ابن منظور ، لسان العرب ، تحقيق عبد الله على الكبير ، محمّد أحمد حسب الله وهاشم محمّد الشّاذلي ، دار المعارف ، د ط ، مصر ، القاهرة د سنة ، ج1، ص 89 ، مادّة (أ ص ل)
[3]المرتضى الزّبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق نواف الجرّاح ، مراجعة سمير شمس ، دار صادر ، ط1، لبنان ، بيروت ، 2011، ج ، 14،ص20 ، مادّة (أ ص ل)
[4]أبو سعيد السّكّري ،شرح أشعار الهذليين ،تحقيق عبد السّتّار أحمد فرّاج ، مراجعة محمود محمّد شاكر ، مكتبة دار العروبة ،(د،ط) ، (د،س) ج2، ص536

ومن خلال ماسبق يمكن أن نجمل القول في المعنى اللغوي لكلمة « أصل » أنّها أسفل الشّيء أو بدايته ، أو مابني عليه ، أو جميع ذلك .

1-1-2- اصطلاحا:

إنّ لفظ كلمة "أصل " يتردّد كثيرا في كتب النّحويين واستعمالاتهم ، ويطلق على مجموعة من المفاهيم التي إن تتبعناها سنصل إلى تصوّر شامل لفكرة الأصل ، وقبل أن نُجمل الحديث في هذا يحسن بنا أن نورد بعض المفاهيم التي اصطلح عليها النّحاة والدّارسون بكلمة "أصل".

1 قال سيبويه (ت 180هـ): " وأصل حروف العربيّة تسعة وعشرون حرفا ، وتكون خمسة وثلاثين حرفا هنّ فروع ، وأصلها من التّسعة والعشرين ...وتكون اثنتين وأربعين حرفا بحروف غير مستحسنة ...وهذه الحروف جيّدها ورديؤها أصلها من التّسعة والعشرين "[2] . نفهم من هذا الكلام أنّ الأصل شيء ثابت والفرع هو ما يتغيّر ويخرج عنه ، ويكون هذا الخروج بمسوّغ ، قال سيبويه وهو يتكلّم عن أصل كلمة "ست" :"وإنّما أصلها "سدس" وإنّما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم " [3].

2 قال ابن السّرّاج (ت316هـ): " وأصل الإضافة تعريف" [4] .نفهم من هذا أنّ الأصل هوأوّل حالات الشّيء ، وقال في موضع آخر : "وأنّ الأصل والقياس أن يضاف اسم إلى فعل ، ولا فعل إلى اسم ، ولكنّ العرب اتّسعت في بعض ذلك " [5] ، ومن هذا يدلّ على أنّ الأصل هو القياس أو ما يفترض أن يكون عليه الشّيء .

---

[1] ابن منظور ، المرجع السّابق ، ج1،ص89 ، مادّة أ ص ل

[2] سيبويه ، الكتاب ، تحقيق عبد السّلام هارون ، مكتبة الخانجي ، ط3، مصر (القاهرة) ، 1988، ج4،ص 432

[3] سيبويه ، الكتاب ، المرجع نفسه ج4،ص 481

[4] ابن السّرّاج ، الأصول ، في النّحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرّسالة ، ط2 ، 1997لبنان (بيروت) ج2ص10

[5] ابن السّرّاج ، المرجع نفسه ، ج2ص11

3 أمّا الرّمّاني (ت384هـ) فقد عرفّه بقوله: "الأصل أوّل مايبنى عليه ثان ... والفرع ثان يبنى على أوّل" [1] ،هذا يعني أنّه علّق مفهوم الأصل بالحالة الأولى التي يبنى منها مايسمّى بالفرع .

4 -قال الرّضي (ت686هـ):"ما فوق الإثنين من العدد ، موضوع على التأنيث في أصل وضعه ، وأعني بأصل وضعه أن يعبّر به عن مطلق العدد ، نحو : ستّة " [2] ، يعني بذلك اعتبار أنّ مافوق الاثنين من العدد موضوع على التّأنيث ، فالأصل عنده ههنا هو الاعتبار والقياس .

5 قال السّيوطي (ت 911هـ) : للقياس أربعة أركان : أصل وهو المقيس عليه " [3] ، سمى المقيس عليه أصلا ، أو عرّف المقيس عليه بأنّه أصل.

6 وعرّفه محمّد سمير نجيب اللبدي [4]: "بأنّهأوّل حالات الحرف أو الكلمة قبل أن يطرأ عليها أي تغيير، كأن يقال : إنّ أصل الألف في قال واو، وأصلها في باع ، ياء "[5].وهذا يؤكّد على أنّ الأصل هو حالة اللفظ السّابقة للتّغيير ، كما يطلق أيضا على الحكم ، " وقد يستعمل هذا ليشمل التّعبير في الأحكام المختلفة ، من ترتيب أو حذف ، كقولهم مثلا: الأصل في المفعول أن يتأخّر عن الفاعل ، وقد يتقدّم ، والأصل في الأخبار أن تؤخّر عن مبتدآتها وقد تقدّم"[6].

7 ولقد أكّد حسن خميس الملخ أنّ مفهوم الأصل عند النّحاة يتباين حسب اعتبارات منهجيّة مختلفة ؛ فالأصل يعني الكثرة ، أي كثرة الشّواهد التّطبيقيّة التي تؤيّد القاعدة النّحويّة ، ويعني مايستحقّه اللفظ من إعراب أو بناء ، أو عمل ، فيكون من نظريّة

---

[1] الرّمّاني ، رسالتان في اللغة : رسالة الحدود تحقيق إبراهيم السّامرّائي ، ط1،عمّان :دار الفكر ، ص73

[2] رضي الدّين الاستراباذي ، شرح الكافيّة ، تحقيق مجموعة من الباحثين ، دار الكتب العلميّة ، (د،ط)، 1975، ج3،ص286

[3] السّيوطي ، الاقتراح في أصول النّحو ، ص 81.

[4] أديب ولغوي وشاعر فلسطيني ، ولد في طولكرم الفلسطينيّة ونشأ ودرس بها مؤلّف معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة (نقلا عن ويكيبيديا) .

[5] محمّد سمير نجيب اللّبدي ، معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة ،مؤسّسة الرّسالة ، دار الفرقان للنّشر والتّوزيع ، ط1، لبنان ، بيروت ، 1985 ص11

[6] محمد سمير نجيب اللبدي ، المرجع نفسه ، ص11

العامل ، وقد يعني الأصل التّجرّد ، من العلامة الفرعيّة في الجنس ، والعدد والتّعريف والتّنكير، والمثبت والمنفي[1].

وقال أيضا : "ويتحقّق هذا الأصل بعدّ القواعد النّحويّة الوجوبيّة والجوازيّة أصولا ثابتة "[2] ، ففي هذا إشارة إلى أنّ الأصل يطلق أيضا على الحكم ، من ذلك الوجوب والجواز.

8-وعرّف فضل خليل الشّيخ "الأصل" بقوله : "الأصل مصطلح ذهني مجرّد كان عند التّأصيليين ليكون قاعدة تبنى عليها المسائل ، والفرع خروج عن هذه القاعدة على سبيل التّعدّد والتّفريع والتّوسيع والبناء ،لاعلى سبيل التّضاد وخرق القاعدة لأجل الخرق فقط " [3].

وبعد ما تقدّم يمكننا أن نعرّف الأصل بأنّه :ما ثبت والفرع ماعدل عنه ، أو هو الحالة الأولى للفظ قبل أن يطرأ عليه أي تغيير ؛ أوهو ما يفترض أن يكون حالة سابقة للكلمة أو الحرف، أو هو القاعدة التي لا يخرج عنها إلّا بدليل أو هو الحكم المعتبر الذي لا يعدل عنه إلّا بمسوّغ أوهو المقيس عليه أو هو جميع ذلك كلّه .

1-2-نشأتها:

إنّ الحديث عن نشأة فكرة الأصل يقودنا إلى النّظر في البوادر الأولى لبزوغ علم النّحو ، وذلك لارتباط الفكرة به ، وقيمتها فيه ، واستحضارها في جميع مسائله وأبوابه [4]، وأبوابه[4]، فمن الباحثين ، من أشار إلى أنّ فكرة الأصل ولدت مع ميلاد النّحو العربي ، وارتبط مصطلح الأصل بنشأة النّحو ، قال الدّكتور حسن خميس الملخ[5] : "يعود أقدم ذكر

---

[1]ينظر: حسن خميس الملخ ، نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربي، دار الشّروق للنّشر والتّوزيع ، ط1، الأردن ،عمّان ،سنة 2001 ص12

[2]حسن خميس الملخ المرجع نفسه ، ص 25

[3]فضل خليل الشّيخ حسن ، الأصل والفرع في كتاب التّبيين عن مذاهب النّحويينالبصريين والكوفيين للعكبري ، دراسات العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة ، المجلد46، العدد1، ملحق 1، 2019، ص119

[44]حسن خميس الملخ ، المرجع نفسه ، ص 130

[5]حسن خميس الملخ أستاذ النّحو والصّرف مؤلّف كتاب نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربي، ص28

ذكر لمصطلح الأصل والفرع –في حدود علمنا – إلى الرّوايات التي تتحدّث عن نشأة النّحوالعربي ، فقد جاء في بعض الرّوايات أنّ علي بن أبي طالب – رضي الله عنه [1]– أصّل النّحو إذ "وضع أصوله " في صحيفة ألقاها إلى أبي الأسود الدّؤلي [2] ... ثمّ جاء النّحويون فنقلوا الأصول وفرّعوها ...وجاء في بعض الرّوايات أنّ أبا الأسود أوّل من أصّل العربيّة ووضع قياسها " [3] ، وليس ذلك غريبا عليه [4]؛ وقال الزّبيدي : "كان أوّل من أصّل ذلك وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدّؤلي ، ونصر بن عاصم (ت89هـ) ، وعبد الرّحمان بن هرمز(ت148هـ). فوضعوا للنّحو أبوابا ، وأصّلوا له أصولا ؛ فذكروا عوامل الرّفع ، والنّصب والخفض والجزم ، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتّعجّب والمضاف ، وكان لأبي الأسود في ذلك فضل السّبق ، وشرف التّقدّم ، ثمّ وصل ما أصّلوه من ذلك التّالون لهم ، والآخذون عنهم ؛ فكان لكلّ واحد منهم من الفضل بحسب ما بسط له من القول ، ومدّ من القياس ، وفتّق من المعاني ،وأوضح من الدّلائل ، وبيّن من العلل" [5]، وهذا تصريح من الزّبيدي على أنّ أبا الأسود الدّؤلي أوّل من أصّل للنّحو ، ووضع أسسه وأفكاره ، ثمّ جاء بعده من أتمّ أركانه وواصل بنيانه ، وبهذا الرّأي يكون أبو الأسود واضع فكرة الأصل في النّحو .

ولقد تعدّدت الرّوايات في واضع فكرة الأصل في النّحو ؛ فمنهم من أشار إلى الخليل بن أحمد، وهذا رأي الدّكتورة منى إلياس ؛ قالت : "وفكرة الأصل والفرع إنّما سيطرت على الخليل ، من تصوّره للعلوم عامّة... فلا ريب هو واضع خطّته المحكمة القاصدة إلى

---

[1] الزّجاجي ،الأمالي ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط2،دار الجيل ، لبنان (بيروت) ، 1978، ص 338،339

[2] أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان الدّؤلي الكناني توفي سنة 69ه ، من سادات التّابعين وأعيانهم وفقهائهم ، وشعرائهم ومحدّثين ومن الدّهاة حاضري الجواب ، وهو عالم نحوي قيل أنّه واضع علم النّحو.

[3] حسن خميس الملخ ، المرجع السّابق ، ص27

[4] ينظر : على طنطاوي ، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة ، دار المعارف ، ط2، مصر(القاهرة) ،)د،سنة ، ص30

[5] الزّبيدي ، طبقات النّحويين واللغويين ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط2، مصر ، سنة 1984 ص13/12

حصر أصول كلام العرب "[1] ، لكن من الباحثين من ردّ قولها ، واعتبر أنّ الأصل ورد مع نشأة النّحو[2].

ولا يكاد النّحو العربي يخلو من استحضار فكرة الأصل ، في جميع أبوابه ومستوياته ؛ومعلوم أنّ سيبويه قد استدلّ باستصحاب الأصل في مواضع كثيرة من كتابه ، وإن لم يصرّح بتسميته[3] .

والحقّ على منْ عرف أنّ القياس –الذي ظهر في زمن مبكّر ويعتبر ثاني الأدلّة الأصوليّة التي قام عليها علم النّحو–أن يدرك أنّه " لا يكون إلّا بعد أن يتّضح الأصل والفرع ، ويعرف المطّرد من الشاذ" [4] ، وبهذا يعذر من اعتبر نشأة فكرة الأصل لم تكن متأخرة عن بداية علم النّحو الذي يتّكئ على القياس[5].

لكنّ المتأمّل في علم أصول الفقه ، يشمّ رائحة فكرة الأصل في استصحاب الحال ، وذلك لأنّ " استصحاب الحال عند الفقهاء في النّفي والإثبات ، يقابله استصحاب الأصل عند النّحاة في الوجود أو الوضع أو الاستعمال في بعض مسائل اللغة" [6] ،وقد استخدم الفقهاء مصطلح الأصل وهم يقصدون به : الأساس أو الدّليل أو القاعدة الكليّة ، أو الرّاجح أو المستصحب " [7]، ولقد عرف استصحاب الحال " ومعناه أن يسصحب الأصل عند عدم الدّليل الشّرعي " [8] في علم أصول الفقه؛ إذ هو حكم أصولي لنوع من أنواع

---

[1]منى إلياس ، القياس في النّحو، دار الفكر ، ط1، سوريا(دمشق) 1985 ، ص22-23

[2]ينظر :أحمد علوان ، علل مخالفة الأصل في الإعراب ببلومانيا للنّشر والتّوزيع ، ط1، مصر(القاهرة) ، 2021 ص19

[3]ينظر :خديجةالحديثي ، الشّاهد في أصول النّحو في كتاب سيبويه ،مطبوعات جامعة الكويت ، (د ،ط) ، 1974ص453

[4]تمّامحسان ، الأصول دراسة إبستومولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب : النّحو - فقه اللغة -البلاغة ، عالم الكتب ، مصر (القاهرة) ، 2000ص107

[5]قال الكسائي : "إنّما النّحو قياس يتّبع "، ولقد أشار السّيوطي إلى القياس واعتبره معظم أدلّة النّحو والمعوّل عليها "

[6]الحديثي ، المرجع نفسه ، ص 453

[7]ينظر : سالمة عيسى عيسى الوزّاني ، ظاهرة خلاف الأصل في النحو العربي ،رسالة ماجستير ، إشراف عبد الله محمّد الكيش ،جامعة الفاتح ، الجماهيريّة العربيّة اللّيبيّة ، 1999-2000، ص3

[8]ينظر : محمّد الحسن ولد الددو ، شرح الورقات في أصول الفقه ، اعتنى به أبو الحسنات الدّمشقي ، موقع شذرات شنقيطيّة على الشّبكة العنكبوتيّة ، ج5،ص15

الأدلّة"[1].فهل انتقلت فكرة الأصل من الفقه إلى النّحو وكانت بذلك أسبق من النّحو من حيث نشأتها ؟

إنّ جمعا من الباحثين لم ينكروا تأثّر النّحو بعلم الفقه ، ورأوا أنّ "مصطلح الأصول قديم ظهر في بيئة الفقهاء قبل بيئة النّحاة ، التي عرفته في القرن الرّابع الهجري " [2]، وقد أصّل النّحاة لعلم النّحو ، وخرّجوا مسائله " ولم يكونوا في عزلة عن غيرهم من علماء الفقه "[3]، لذلك قد تكون فكرة الأصل انتقلت من علم الفقه إلى علم النّحو وتكون بذلك سابقة لعلم النّحو من حيث النّشأة.

لكن ؛ إذا سلّمنا بهذا الطّرح فإنّنا نجد أنفسنا أمام تساؤل آخر : هل فكرة الأصل وليدة علم الفقه أم أنّها انتقلت إليه من غيره كما انتقلت إلى النّحو ؟

وللإجابة على هذا التّساؤل ينبغي علينا الالتفات إلى نشأة الفقه وأصوله :

إنّ نشأة علم أصول الفقه ترجع إلى" زمن الإمام محمّد بن إدريس الشّافعي ، فهو أوّل من ألّف فيه ، ورتّب أبوابه ، وجمع فصوله " [4] في كتابه الرّسالة ، وتوفي الإمام الشّافعي سنة أربع ومائتين [5] ، ومن ذلك نستنتج أنّ نشأة علم أصول الفقه راجعة إلى نهاية القرن الهجري الأوّل ، وعرف أصول الفقه بأدلّته التي من ضمنها القياس الذي لا يستغني عن فكرة الأصل والفرع ، ولا يستقلّ فيها عن علم المنطق.

وبما أنّ القياس من الأدلّة العقليّة وهو في كلّ أحواله لا يستقلّ عن فكرة الأصل ، لا نستبعد أن يكون القياس نتاج علم المنطق وأن تكون فكرة الأصل كذلك ، وعلم المنطق

---

[1] ينظر : محمّد الحسن ولد الددو ، المرجع نفسه ، ج5،ص15

[2] تّام حسان ،المرجع نفسه ، ص 14

[3] ينظر: ماهر محمود علي عميرة ، أصول النّحو وأصول الفقه دراسة في النّشأة والأصول والمنهج ، مجلّة كليّة التّربيّة ، جامعة عين شمس ، العدد التّاسع والعشرون ، ج 1 ص119

[4] ينظر : شعبان محمّد إسماعيل ، أصول الفقه نشأته وتطوّره والحاجة إليه ، دار الاتّحاد العربي للطّباعة (د،ط)، (د سنة) ص 34

[5] ابن خلّكان ، وفيات الأعيان ،تحقيق إحسان عبّاس ، دار صادر ، لبنان (بيروت) ، 1978ج4،ص165

تمتدّ جذوره إلى الفلسفة اليونانيّة ، وورثه علماء العربيّة من خلال تأثّرهم بحضارات سابقة ، وهذا يشير إليه الدّكتور سالم يقوت ؛ "علم أصول الفقه مع الإمام الجويني لم يخل من أي تأثير بالمنطق الأرسطي "[1].

وقد كان لأرسطو مناقشات في كيفيّة الاستدلال القياسي [2] ؛ ولذلك يمكن القول أنّ من جملة ما شابه فيه علم أصول الفقه علم المنطق قضيّة القياس الشّرطي، قال الغزالي: "القياس الشّرطي المنفصل ، وهو الذي تسميه الفقهاء والمتكلّمون (السّبر والتّقسيم) [3] ، وقال ابن تيميّة : "الشّرطي المنفصل وهو الذي يسمّيه الأصوليون السّبر والتّقسيم ، وقد يسمّيه الجدليّون التّقسيم والتّرديد "[4].

ففي ما سبق دليل على إمكانيّة تأثّر أصول الفقه بالمنطق ،وقد تكون تسّربت إليه فكرة الأصل من علم المنطق اليوناني ، [5]" فاليونانيون الذين كانوا أساتذة العالم لم تقف ثقافتهم عند حدود وطنهم ، بل انتقلت إلى كثير من البلاد المعروفة في ذلك الوقت بفعل الاختلاط والهجرة " لكنّ هذا الحكم يتطلّب بحثا وإثباتا ، فليس من السّهل أن ننسب فكرة معيّنة إلى علم بعينه من غير تتبّع وتبيّن .

ومن المحتمل أن تكون فكرة الأصل صناعة نحويّة خالصة ، وذلك لطبيعة اللغة العربيّة وقابليتها للقياس ، ومنطقيّة مسائلها ، وهذا ما جعلها ليّنة أمام مناهج الفكر الإسلامي وطرائق التّحليل المنطقي ،إذ ليس بالضّرورة أن يكون النّحاة متأثرين بالفقه والمنطق بعيدين عن واقع العربيّة وطبيعتها ، لأنّهم أمام كيان لغويّ ، ليس لهم الحقّ في

---

[1] سالم يقوت ، ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس ، المركز الثّقافي العربي ، 1967،ص174

[2] ينظر : محمّد عزيز نظمي سالم ، تاريخ المنطق عند العرب ، مؤسسة نيل الجامعة للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، مصر (الإسكندريّة)، 1983 ص109

[3] الغزالي ، معيار العلم في المنطق ، شرح أحمد شمس الدّين ، دار الكتب العلميّة ، (د،ط)، لبنان(بيروت) ، 1971، ص156

[4] ابن تيميّة ، الرّدّ على المنطقيين ، تحقيق عبد الصّمد شرف الدّين الكتبي ، مؤسسة الرّيّان للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، ط 1، 2005 ، لبنان (بيروت) ، ص205

[5] ينظر :محمّد عيد ، أصول النّحو العربي في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، عالم الكتب ، ط 4، مصر (القاهرة) ، 1989 ، ص19

التّصرّف فيه بما يغيّر طبيعته ، وما كان عليهم إلّا وصفه وتحليله ، ووضع القواعد على مقاسه بعد الاستقراء والملاحظة [1] ، ولو لم تكن اللغة منطقيّة لما وافقت قواعدها مناهج الأصوليين والمناطقة .

وبما أنّ فكرة الأصل موافقة للمنطق ، وأنّ اللغة العربيّة منطقيّة محكمة البنيان ، سهل على النّحاة أن يفرّقوا بين الأصلي من مسائلها والفرعي ، وهي تفرض على دارسها التّفكير في مبدأ الأصل والفرع ، والنّحو العربي الذي يتولّى مهمّة دراسة التّراكيب اللغويّة لا يمكن أن يغفل فكرة الأصل من أول ظهوره ؛ وذلك " لأنّ التّفسير اللغوي لكثير من التّراكيب اللغويّة يتطلّب التّقدير، والتّقدير لا ينعقد إلّا بمعرفة الأصل ، ففي مثل جملة "جاء الذي زارنا أمس" لا بدّ من تقدير كلمة الشّخص ، فالأصل هو جاء الشّخص الذي زارنا أمس "[2] ، لذلك نجد الخليل ابن أحمد وهو يعتبر من علماء المرحلة التي ولد النحو ونشأ بها [3] ؛يقول : " من قال : يازيدُ والنّظر " فنصب ، فإنّما نصب لأنّ هذا من المواضع التي يردّ فيها الشّيء إلى أصله " [4] فهذا التّوجيه يبيّن واقع اللغة وقابليتها لفكرة الأصل منذ الدّراسات الأولى ، ويؤكّد على نضجها في مراحل النّحو العربي الأولى ، وحين رأى النّحاة أنّ الحرف الواحد تتعدّد صوره بحسب موقعه مما جاوره من الحروف كان عليهم أن يجرّدوا أصلا لهذه الصّور، وأن يجعلوا الصّورة المختلفة عدولا عن هذا الأصل ، بحسب مبادئ معيّنة للتّغيير والتأثير " [5]" ، "وحين رأوا أنّ الجملة لا تبدو دائما على نمط تركيبيّ واحد اقترحوا لها أصلا نمطيّا تخرج عنه بالزّيادة والحذف والإضمار والاستتار..."[6] ،فكلّ ذلك يحيل إلى أصالة هذه القضيّة في علم النّحو والله أعلم.

---

[1] ينظرّ تمام حسان ،االمرجع السّابق ،ص107

[2] داود عبده ، أبحاث في الكلمة والجملة ، دار الكرمل للنّشر والتّوزيع ، ط1، الأردن(عمّان) ، 2008، ص88

[3] ينظر : علي طنطاوي ، المرجع السّابق ،دار المعارف ،ط2، مصر (القاهرة) ،ص78

[4] عبدة الرّاجحي ، دروس في كتب النّحو ، دار النّهضة العربيّة ،د ط، لبنان (بيروت) ، 1985 ، ص26

[5] تمّام حسان ، المرجع السّابق ، ص107

[6] تمّام حسان ، المرجع نفسه ، ص108

2-مظاهر الأصليّة والفرعيّة :

2-1-الأصل والفرع في البناء والإعراب :

2-1-1-الأصل في البناء: الأصل في البناء أن يكون على السّكون ، وذلك لخفّة السّكون[1]، "فإنّ آخر الكلمة لا يخلوا من أن يكون ساكنا ، أو متحرّكا ، والأصل أن يكون السّكون للبناء "[2]، وتحمل دلالة الأصل هنا الشّائع ، أي أنّه شاع في المبني أن يكون على السّكون[3].

2-1-2-الأصل في الإعراب : والأصل في الإعراب أن يكون بالضّمّة في حالة الرّفع وبالفتحة في حالة النّصب وبالكسرة في حالة الجرّ ، " فالأصل أن تحتفظ الكلمة بحركتها الإعرابيّة ، فتكون الضّمّة للمرفوع ، والفتحة للمنصوب ، والكسرة للمجرور "[4]، " وماعدا هذه الحركات يعتبر فرعا ، فالواو مثلا قد تكون فرعا عن الضّمّة[5] ، لأنّ علامات الإعراب ليست بنفس الرّتبة ؛ فهي " أصليّة ونائبة "[6] ، وإنّ الفتحة لتحلّ مكان الكسرة في بعض المواضع فيعتبر هذا خروجا عن الأصل ، وتصبح الحركة فرعيّة ، ومثال ذلك جرّ الاسم الممنوع من الصّرف ، وقد تحلّ الكسرة محلّ الفتحة في جمع المؤنّث مثلا ، فينصب بالكسرة بدل الفتحة[7]، كما أنّ الأصل في الإعراب أن يكون بعلامة ظاهرة لا مقدّرة[8] .

---

[1] ينظر:ابن هشام الانصاري ، أوضح المسالك (مرجع سابق) ج1،ص53
[2] أحمد علوان ، المرجع السّابق ، ص80
[3] ينظر : ابن هشام الأنصاري ، المرجع نفسه ، ج1،ص53
[4] أحمد علوان ، المرجع نفسه ، ص80
[5] محّد بن صالح العثيمين ، شرح الآجروميّة ،مكتبة الرّشد ، ط1، المملكة العربيّة السّعوديّة (الرّياض) ، 2005، ص73
[6] محمّد بن صالح العثيمين ، المرجع نفسه ، ص53
[7] ينظر : محمّد بن صالح العثيمين ، المرجع نفسه ، ص 98
[8] ينظر : رضي الدّين الاستراباذي ، المرجع السّابق ، ج2،ص10

2-2-الأصل والفرع في الأفعال :

-**البناء** : الأصل في الأفعال أن تكون مبنيّة ، أي أنّ البناء فيها أصل ، والإعراب فرع ، وأعرب منها الفعل المضارع لشبهه بالأسماء ؛ قال ابن الأنباري : "الأصل في الأفعال البناء ، وإنّ ما يعرب منها لشبه الاسم ، ولا دليل يدلّ على وجود الشّبه ، فكان باقيا على الأصل في البناء "[1].

وقال أيضا : "وأمّا استصحاب الحال فبقاء حال اللفظ على ما يستحقّه في الأصل ، كقولك في فعل الأمر إنّما كان مبنيّا لأنّ الأصل في الأفعال البناء ، وإنّ ما يعرب منها لشبه الاسم ، ولا دليل على وجود الشّبه ، فكان باقيا على الأصل البناء"[2].

وقال الرّضي :"المبني الأصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور، دخل فيه مطلق الأفعال وإن كانت مضارعة إذ أصل جميع الأفعال البناء ، على ما ذهب إليه البصريّة "[3]، ففي قوله : "وإن كانت مضارعة " ردّ على الكوفيين الذين يرون أنّ الإعراب في الفعل المضارع أصل[4] ، وأنّ المضارع –عندهم – أصيلا في الإعراب كالاسم ، لتوارد لتوارد المعاني عليه ، كما يجيء في بابه "[5].

2-3-الأصل والفرع في الأسماء :

2-3-1-الإفراد:المفرد أصل والمثنّى والجمع فرعان عنه [6] ،فجعلوا الإفراد أصل في الأسماء ، والتّثنيّة والجمع فرع عنه ؛ فقد اعتبر ابن هشام الأنصاري المثنى خارجا على الأصل وجعله في باب تحت عنوان (ماخرج عن الأصل) قائلا :" مما خرج عن الأصل

---

[1] أبو البركات الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السّوريّة ،(د،ط) ، 1957ص46

[2] الأنباري ،الإغرابالمرجع نفسه ، ص46

[3] رضي الدّين الاستراباذي ، المرجع السّابق ، ج1،ص52

[4] ينظر : ابن عقيل الهمذاني ، شرح ألفيّة بن مالك ،تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد ، دار التّراث ، ط20 ، مصر(القاهرة) ، 1970 ج1،ص159

[5] ينظر : ابن عقيل الهمذاني ، المرجع نفسه ، ج1،ص159

[6] ينظر : محمّد خان ، أصول النّحو ،مطبعة جامعة محمّد خيضر ،ط1 ، الجزائر (بسكرة) ، 2012 ، ص60

المثنّى ، وهو كلّ اسم دالّ على اثنين ، وكان اختصارا للمتعاطفين ، وذلك نحو : الزّيدان والهندان ، إذ كلّ منهما دالّ على اثنين والأصل فيهما : زيدٌ وزيدٌ ، وهندٌ وهندٌ"[1] .

2-3-2-التّذكير : المذكّر أصل ، والمؤنّث فرع عنه[2] ، فقد اعتبر النّحاة أنّ الأصل في الأسماء أن تكون مذكّرة ، أمّا المؤنّثة فهي فرع عنها ، وفي هذه القضيّة إجماع لهم[3] .

2-3-3-التّنكير: الأصل في الأسماء أن تكون نكرة ، والمعرفة فرع عنها ، قال ابن هشام : " الاسم نكرة ، وهي الأصل "[4] ، وهذا ماذهب سيبويه وجمهور النّحاة إلى أنّ النّكرة أصل والمعرفة فرع عنها ، وخالف الكوفيّون وابن الطّراوة ؛ قالوا لأنّ من الأسماء ما لزم التّعريف ، كالمضمرات ، وما التّعريف فيه قبل التّنكير ، كمررت بزيد وزيد آخر ، وقال الشّلوبين :"لم يثبت هنا سيبويه إلا حال الوجود لا ما تخيّله هؤلاء ، وإذا تأمّلت حال الوجود كان التّنكير قبل التّعريف لأنّ الأجناس هي الأوّل قبل الأنواع ووضعها على التّنكير إذ كان الجنس لا يختلط بالجنس ، والأشخاص هي التي حدث فيها التّعريف لاختلاط بعضها ببعض " قيل : ومما يدلّ على أصالة النّكرة أنّك لا تجد معرفة إلّا وله اسم نكرة ، ونجد كثيرا من المنكّرات لا معرفة لها"[5].

2-3-4-الإعراب :الأصل في الأسماء أن تكون معربة ؛ قال بن يعيش : "القياس في الأسماء أن تكون معربة كلّها من قبل أنّها سمات على مسمّيات ، وتلك المسمّيات قد يسند إليها فعل ، فتكون فاعلة ، وقد يقع بها الفعل فتكون مفعولة ، وقد يضاف إليها غيرها على سبيل التّعريف فاستحقّت الإعراب "[6] ؛ فتعدّد وظائفها في الجملة بين الفاعليّة

---

[1] ابن هشام الأنصاري ، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب ، اعتنى به محمّد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التّراث العربي،ط 1،لبنان(بيروت) 2001، ص31

[2] ينظر : محمّد خان المرجع نفسه ، ص 60

[3] ينظر : ابن يعيش ، المرجع نفسه ، ج1،ص150

[4] ابن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد ، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، لبنان(بيروت) ج1،ص83

[5] جلال الدّين السّيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ت أحمد شمس الدّين ، دار الكتب العلميّة ، لبنان (بيروت) 1998ج1،ص 186

[6] ابن يعيش ، المرجع السّابق ، ج3، ص80

والمفعوليّة والإضافة دليل على أصالة الإعراب فيها ، وقد نقل الزّجاجي عن البصريين : "المستحقّ للإعراب من الكلام الأسماء ، والمستحقّ للبناء الأفعال والحروف ، هذا هو الأصل "[1]،وذكر السّيوطي في الهمع : "مذهب البصريين أنّ الإعراب أصل في الأسماء ، فرع في الأفعال لأنّ الاسم يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة ، وهي الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة ، فلولا الإعراب ما علمت هذه المعاني من الصيغة "[2]، وهذا يؤيّد ما صرّح به ابن جنّي : ""واستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب ، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء حتّى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب "[3].وعليه فإنّ الأصل في الأسماء أن تكون معربة وقد تبنى لشبهها بالفعل ، قال ابن مالك :

والاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ ومَبْنِي * لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي**[4].

فالعلّة في بناء الأسماء هو شبهها بالحروف ، ولكنّ الأصل فيها أن تكون معربة .

3-علاقة الأصل بعقيدة المسلمين ومناهج التّفكير الإسلامي :

3-1-علاقة الأصل بعقيدة المسلمين :

قد يكون من الصّعب أن نفهم فكرة الأصل من دون النّظر في الجوانب الثّقافيّة والاجتماعيّة المحيطة بأصحابها ، لذلك سنقوم بالتّطرّق إلى أهم مبادئ فكرة الأصل والنظّر في بعض الجوانب العقديّة للنّحاة المتأثرين بالمنهج الإسلامي الذي كان رائجا في تلك الفترة:

---

[1] الزّجّاجي ، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق مازن مبارك ، ط3، بيروت ، دار النّفائس ، ص77

[2] السّيوطي ، همع الهوامع (مرجع سابق) ، ج1، ص57

[3] أبو البركات الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة ،(مرجع سابق) ، ص 41 وص63

[4] البيت من ألفيّة بن مالك ، ينظر : ابن عقيل الهمذاني ، شرح ألفية ابن مالك ، ج1،ص28

إنّ تفسير فكرة الأصل نابع من المعتقد الذي ارتسم في أذهان النّحاة ؛ لأنّ الاختراعات البشريّة بنات الأفكار ، فالمرء ينتج في الغالب ما يمليه عليه فكره واعتقاده ، ويسلّم به ، وفي الثّقافة الإسلاميّة يوجب الاعتقاد الإسلامي ربط العلاقة بين أعمال المسلم وإيمانه وذلك لما يتّصف به الإسلام من شموليّة [1] ، وهو يسيّر أتباعه ، وفق وجهة رئيسيّة فريدة نحو الكون بأرجائه ، فيصبح هو المحرّك لجميع مجالات الحياة الإنسانيّة على اختلافها . بداية بالمجال اللّغوي ، فاللّغة العربيّة هي الحاضنة للرّسالة السّماويّة المتمثّلة في القرآن الكريم ، الموحّد للعرب والعجم والمعجز لهم على حدّ سواء؛ ويمكن القول أنّ القرآن الكريم هو الأصل الأوّل لحضارة المسلمين[2].

3 1 1-فكرة الأصل والتّوحيد :

إنّه لمن المحتمل أن تكون فكرة الأصل في النّحو العربي وليدة لتأثر المسلمين بعقيدة التّوحيد في الدّين الإسلامي ، فالله سبحانه وتعالى هو أصل الوجود ، والكون بما يسعه آية على وجوده ، وجودا يتجلّى في وحدانيّته المطلقة[3] .

وبما أنّ التّعدّد ضدّ التّوحيد لم يوكل النّحاة حكم الأصالة إلى أيّ ظاهرة لغويّة متجانسة ، بل أسندوا ذلك إلى أصل واحد أعلى لا يقبل المشاركة والتّعدّد [4] ، إرساء لقضيّة الإيمان بالتّوحيد ، فأصل العمل واحد وأصل الإعراب واحد [5] "فإنّ كلّ معرب في كلامهم ليس له إلّا إعراب واحد " [6]، "والأصل في كلّ معرب أن يكون له حرف إعراب واحد "[7]والأصل أنّ لكلّ حرف معنى معنى واحد .

---

[1]ينظر: يوسف القرضاوي، شمول الإسلام ، مكتبة وهبة للطّباعة والنّشر (د،ط)، 2011،ص59
[2]ينظر : حسن خميس الملخ ، المرجع السّابق ، ص 130
[3]ينظر : حسن خميس الملخ ، المرجع السّابق ، ص130
[4]ينظر : تمّام حسان ، المرجع السّابق ، ص107
[5]ينظر : ابن يعيش ، المرجع السّابق ،ج6،ص78
[6]أبو البركات الأنباري ،الإنصاف في مسائل الخلاف ، مطبعة الاستقامة ،ط1 مصر ، القاهرة ،(د،سنة) ، ج1، ص20
[7]أبو البركات الأنباري المرجع نفسه ، ج1،ص 38

3 1 2 فكرة الأصل وآيات الكون :

إنّ من سبل الوصول إلى توحيد الله عزّ وجلّ التّدبّر في آثار قدرته –جلّ وعلا– في الكون ، قال تعالى : {فَانظُرِ اِلَىٰٓ أَثَرِ رَحْمَتِ اِللَّهِ كَيْفَ يُحْيِ اِلَارْضَ بَعْدَمَوْتِهَآ}[1] ، فالكائنات علامات على وجود إله متفرّد بالوحدانيّة والقدرة المطلقة وإن لم نره ، ولقد استحوذت هذه الفكرة على أذهان النّحاة حتّى جعلوا من علامات الإعراب آثارا على مؤثّر لا مناص من وجوده ، فنظروا في الموقع من التّركيب فالتمسوا فيه شيئا من التّلازم ، فابتكروا العامل اللّفظي ، ووسّعوا فكرة العامل حتّى شملت كلّ النّحو ، إلى أن ووُجهوا بالمبتدأ والفعل المضارع فأقرّوا العامل المعنوي [2]، وهذا يبيّن أنّ نظريّة العامل نتيجة الإيمان بأنّ لكلّ سبب مسبّب ولكلّ صنعة صانع ، ووقر الإقرار بالأصل في أذهانهم كما وقر الإيمان في قلوبهم ، لذلك نجدهم نجدهم كثيرا ما يستصحبون الأصل في مناظراتهم ويؤمنون به إيمانا مطلقا لا يراود في جنابه شكّ ولا يُلجأ فيه إلى المطالبة بالدّليل ، ورد في الإنصاف من احتجاج البصريين على مسألة إفراد "كم" :"الأصل هو الإفراد ، وإنّما التّركيب فرع ، ومن تمسّك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدّليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدّليل ؛ لعدوله عن الأصل "[3].

3-1-3-فكرة الأصل والرّتبة :

بما أنّ التّعدّد يقتضي التّنازع وقد يفضي إلى التّساوي في المرتبة والمشاركة في المقام قصر النّحاة الأصالة على أمر واحد ، وأقرّوا بفكرة المرتبة ، وحكّموا بانحطاط الفرع عن الأصل[4] أمارة على ضعفه ونزول رتبته ، ومن ذلك عدم تنوين اسم لا النّافيّة

[1] الرّوم ، الآية 49
[2] ينظر : حسن خميس الملخ ، المرجع السّابق ، ص131
[3] أبو البركات الأنباري ، المرجع نفسه ، ج1،ص300
[4] ينظر : ابن تيميّة ، مجموع فتاوى ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلميّة ، لبنان (بيروت) ج 1،ص20

للجنس وتنوين اسم "إنّ" لأنّ "لا النّافيّة فرع " و"إنّ" هي الأصل "لينحطّ الفرع عن درجة الأصل "[1].

تأثّرا بالإيمان أنّ المراتب تنحصر في مقامين؛مقام الأولوهيّة {وَلِلهِ اِلْمَثَل اُلَاعْلي وَهُوَ اَلْعَزِيز اُلْحَكِيمُ}[2]، وليس كمثلخ شيء ، قال تعالى : {لَيْسَ كَمِثْلِهِۦشَىءٍ وَهُوَالسَّمِيع اُلْبَصِيرُ}[3]، ومقام العبوديّة ، والعباد بحاجة للمعبود جلّ وعلا ، لأنّ مقامهم لا يغنيهم عن الحاجة إلى ربّهم سبحانه وتعالى[4] .

3-1-4-فكرة الأصل وثبات القرآن :

وحفاظا على فكرة الأصل الواحد ، تجلّد النّحاة في الذّبّ عنها ، بكلّ ما امتلكوه من قوّة استدلال ولم يألوا في ذلك جهدا ، في صدّ كلّ محاولة خروج عن الأصل الذي آمنوا به ، ومنحوا الأصل صفة الثّبات ، والفرع صفة التّغيّر ، فيصبح الأصل أكثر حظّا من الفرع لما يختصّ به من مظاهر واسعة ، وكذلك القرآن الكريم ثابت محفوظ[5].

وبهذا يمكن أن نخلص إلى أنّ فكرة الأصل في النّحو محاكاة لعقيدة التّوحيد الإسلامي ، وعلامة على التّناغم البديع بين الثّقافة الإسلامية والنّحو العربي ، فالنّتيجة أنّ الفكر الإسلامي أصل فكرة الأصل .

---

[1] أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف (مرجع سابق) ، ج1، ص367

[2] النّحل ، الآية 60

[3] الشّورى ، الآية 9

[4] ينظر : حسن خميس الملخ ، المرجع السّابق ، ص131

[5] ينظر : منّاع القطّان ، مباحث في علوم القرآن ، مكتبة وهبية ،(د،ط) مصر (القاهرة) ، (د،سنة) ص 13

3-2-علاقة الأصل بمناهج التّفكير الإسلامي :

3-2-1-الأصل والمنهج التّوقيفي : يرتكز المنهج التّوقيفي على مبدأ التّسليم بالثّوابت النّقليّة ، "وإنّ هذا المنهج كان ميزة المسلمين في بحثهم لشتّى نواحي المعرفة الإنسانيّة ، فلسفيّة كانت أو فقهيّة"[1].

وهذا ينطبق على التّسليم بمبدأ الأصل ، ومن ذلك قولهم : " الأصل لا يعلّل له " ، وما جاء على أصله لا يسأل عن علّته "[2] ، فإذا عرف بأنّه أصل سلّم له ، ولكنّ الخروج عنه هو ما يحتاج إلى دليل .

3-2-2-الأصل والرّواقيّة :

عرف عند الرّواقيين تصوّرات عن التّقسيم ، ونضجت لديهم هذه الأفكار حتّى تبلورت إلى تصوّرات ومبادئ يصعب تجاوزها[3] لدى المسلمين ، "ففكرة التّقسيم رواقيّة المصدر ، وإنّ الإسلاميين استمدّوا هذا التّقسيم من الرّواقيّة "[4]، ولعلّ ذلك كان ثمرة ظهور فكرة التّصوّر والتّصديق ، وبواسطة القياس يتوصّل إلى التّصديق ، والقياس لا بدّ أن يكون بين أصل وفرع ، ولكنّ التّسليم بهذا يحتاج إلى استقراء دقيق .

---

[1] ينظر : علي سامي النّشّار ، مناهج البحث عند مفكّري الإسلام ، دار الفكر العربي ، ط1، 1947، ص17

[2] ينظر : ابن عقيل الهمذاني ، المرجع السّابق ، ج1÷ص37

[3] ينظر : علي سامي النّشّار ، المرجع السّابق ، ص19

[4] علي سامي النّشّار ، المرجع نفسه ، ص 19

4-أنواع الأصل في النّحو العربي :

4-1-أصل التّركيب :

4-1-1-تعريف التّركيب :

4-1-1-1-التّركيب لغة :هو وضع الشّيء على الشّيء ، فهو مصدر الفعل ركّب الثّلاثي المزيد بالتّضعيف ، ركّب الشّيء وضع بعضه على بعض ، وركبت أثره وطريقه إذا تبعته ملتحقا به ... وهو وضع أجزاء الشّيء بعضها فوق بعض[1] .

4-1-1-2-التّركيب اصطلاحا :جاء في معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة أنّ "التّركيب هو جعل الكلمتين كلمة واحدة ، وقد يقع بين فعل واسم أو بين اسمين أو بين حرف وفعل "[2] ، فالتّركيب هو إلحاق كلمة بأخرى أو أكثر لتكوين كلمقد لا تحصل به الفائدة ولا يسمّى كلاما ، وقد تحصل به الفائدة ، وهو الكلام [3] ، والأخير هو الذي يسمّيه النّحاة التّركيب الإسنادي ، والفائدة هي الإخبار ، أو "تحقيق معنى يحسن السّكوت عليه "[4]؛ قال السّيوطيّ: " والإسناد تعليق خبر بمخبر عنه ، أو طلب بمطلوب منه "[5] يفهم من هذا أن يلازم الخبر ما يخبر عنه أي المبتدأ ، فيتعلّق به في الإخبار عنه ، وأشار إلى الفعل والفاعل بقوله "أو طلب بمطلوب منه ، وبهذا التّعلّق تحصل الفائدة في الكلام .

4-1-2-أصل التّركيب :وأصل التّركيب عند النّحاة هو التّركيب الإسنادي ؛ " فأصل وضع التّركيب بناء على أنّ التّركيب جملة ، وجرّدوا للجملة أصلا يتكوّن من ركنين هما

---

[1] ينظر :عزيزة فوال بابستي ، المعجم المفصّل في النّحو ، دار الكتب العلميّة ، ط1، لبنان (بيروت) 1992،ص304

[2] محمّد سمير نجيب اللّبدي ، المرجع السّابق ، ص95

[3] ينظر : ابن يعيش ، المرجع السّابق ، ج1،ص20

[4] ابن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك (مرجع سابق) ، ج1، ص12

[5] جلال الدّين السّيوطي ، همع الهوامع (مرجع سالق) ، ص 26

المسند والمسند إليه ، وما زاد عنهما سمّوه فضلة ، وعدّوه غير أساسيّ ، في أصل الوضع المجرّد للجملة "[1].

هذا يعني أنّ النّحاة اعتبروا كلّ تركيب من مسند ومسند إليه هو تركيب أساسي ، وما زاد عليه يسمّى فضلة ، وإذا اختلّ أحد ركني هذا الإسناد فإنّه لا يسمّى تركيبا نحويّا ، ولا يسمّى ذلك التّركيب كلاما ؛ قال ابن الحاجب :" الكلام ماتضمّن كلمتين بالإسناد ولا يتأتّى ذلك إلّا في اسمين أو اسم وفعل "[2] .

ولقد حدّ ابن جنّي الجملة معتبرا لهذا الأصل .فقال : " وأمّا الجملة ؛ فهي كلّ كلام مفيد مستقلّ بنفسه ، وهي على ضربين : جملة مركّبة من مبتدأ خبر ، وجملة مركّبة من فعل وفاعل "[3].

فأصل تركيب الجملة إمّا مبتدأ وخبر وإمّا فعل وفاعل . فلم يزد على هذا ، وأشار ابن هشام أيضا إلى ما يكون بمنزلة ذلك ؛ فقال في حدّه للجملة : " الجملة عبارة عن فعل وفاعله ، كقام زيد ، والمبتدأ وخبره ك زيد منطلق وما كان بمنزلة أحدهما ، نحو ضرب اللصّ، و أقائم الزّيدان وكان زيد قائما وظننته قائما "[4].

ومن هنا يتبيّن شرطهم في الإسناد وهو أن يكون أن يكون بين اسم واسم أو بين اسم وفعل ، وأخرجوا الحرف من أصل التّركيب لأنّه لا يأتي مسندا ولا مسندا إليه ، قال ابن الحاجب : "فلا وجه لمن يقول إنّ الحرف مع الاسم كلام ؛ لأنّه مخالف لما علم ثبوته ،

---

[1] حسن خميس الملخ ، المرجع السّابق، ص112-113

[2] رضي الدّين الاستراباذي ، المرجع السابق ، ج1،ص35

[3] ابن جنّي ، اللّمع في العربيّة ،تحقيق سميح أبو مغلي ، دار مجدلاوي للنّشر ، الأردن (عمّان) ، 1988 ص81

[4] أبو بكر الدّماميني ، شرح مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، تصحيح وتعليق أحمد عزو عناية ، مؤسّسة التّاريخ العربي ، ط1، لبنان(بيروت) ، 2007، ج2، ص280

إذ يلزم منه أن يكون الحرف مسندا ومسندا به ، وكلاهما باطل ، أو يلزم أن يكون كلام من غير إسناد وهو باطل "[1].

ولمّا قيّد النّحاة أصل التّركيب بالإسناد ، استلزم ذلك وجود المسند والمسند إليه ، وكلّ تركيب لا يجتمع فيه هذان الرّكنان لم يُسمّ كلاما ، ومادام الحرف لا يصلح أن يكون مسندا ولا مسندا إليه فإنّه لايُعتدّ به في ضبط أصل التّركيب ؛ قال ابن الحاجب : " إذا علمنا أنّ الجملة هي التي تتركّب في كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، وعلمنا أنّ وضع الحرف لأن لا يسند ولا يسند إليه ، علم بهتين المقدّمتين أنّ الحرف والاسم لا ينتظم منهما كلام"[2].

وبهذا النظر العميق ضبط النّحاة أصول التّركيب ، وكل كلّ كلام يتضمّن فائدة ولم يحمل في ظاهره مسندا أو مسندا إليه ، تأوّلوا له ، وقدّروا له محذوفا يناسبه ؛ فانطلقوا إلى أسلوب النّداء وقدّروا فعلا محذوفا ، قال ابن الحاجب : " فالوجه ما صرّح به النّحويّون في أنّه منصوب بفعل مقدّر ، دلّ عليه هذا الحرف المسمّى حرف النّداء ، وأنّه كان الأصل يا أدعو زيدا وأنادي زيدا"[3] .

ولقد فصّل ابن يعيش في مسألة الإسناد ، فقال : "التّركيب الذي ينعقد به الإسناد ويحصل منه الفائدة فإنّ ذلك لا يحصل إلّا من اسمين نحو زيد أخوك ، والله إلهنا ، لأنّ الاسم كما يكون مخبرا عنه ، فقد يكون مخبرا أو من فعل واسم ؛ نحو قام زيد وانطلق بكر فيكون الفعل خبرا والاسم المخبر عنه ، ولا يتأتّى ذلك من فعلين ، لأنّ الفعل نفسه خبر ، ولا يفيد حتّى تسنده إلى محدث عنه ، ولا يتأتّى من فعل وحرف ولا حرف واسم لأنّ الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل ، فهو كالجزء منهما وجزء الشّيء لا ينعقد مع

---

[1] ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق موسى بناي العليلي ، إحياء التّراث الإسلامي ، الجمهوريّة العراقيّة ، (د.ط) ، (د.سنة)ج1، ص250-251

[2] ابن الحاجب ، المرجع السّابق ،ج1، ص250

[3] ابن الحاجب ، المرجع نفسه ، ج1، ص251

كلاما ولم يفد الحرف مع الاسم إلّا في موطن واحد وهو النّداء خاصّة وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل"[1].

كما علّقوا شبه الجملة إذا كان خبرا أوحالا أو صفة أو صلة بمحذوف لا يخرج أن يكون اسما أو فعلا وذلك لأنّ الجّارّ والمجرور لا يتكوّن منهما مسند أو مسند إليه في أصل الوضع[2].

4-2-أصل القاعدة :

4-2-1-تعريف القاعدة :

4-2-1-1- لغة:القواعد جمع قاعدة، وهي في اللغة الأساس ، فقاعدة كلّ شيء هي أساسه[3] ، ومن ذلك قواعد البيت أي أسسه ، وجاء في مقاييس اللغة : " وقواعد البيت آساسه ، وقواعد الهودج : خشبات أربع معترضات في أسفله" [4] .وقال ابن فارس :"الأصل فيها أنّها تستعمل في الأمور الحسّيّة ، ولكنّها استعملت في الأمور المعنويّة ، على سبيل التّجوّز ، ومن ذلك قواعد العلوم ، والقاعدة ما يقّعد عليه الشّيء ، أي ؛ يستقرّ ويثبت "[5].

إذن فالقاعدة تطلق على أساس الشّيء وأسفله أو مايثبت عليه الشّيء ويستقر.

4-2-1-2-اصطلاحا : وأصل القاعدة يتمثّل في القاعدة المجرّدة المطلقة " السّابقة على القيود والتّفريقات ، كقاعدة رفع الفاعل ونائب الفاعل ، والمبتدأ وتقديم الفاعل على المفعول ، وتقديم الموصول على صلته "[6] ؛ فالقاعدة التي تنصّ على كون الفاعل يكون

---

[1]ابن يعيش ، المرجع السّابق ، ج1، ص20

[2]ينظر :الدّماميني ، المرجع السّابق ، ج2، 334 ، المرجع السّابق ، ص113

[3]ينظر: الجوهري ، الصّحاح ، تحقيق أجمد عبد الغفور، ط4، دار العلم للملايين، بيروت ، 1990، ج2، ص525

[4]ابن فارس ،مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السّلام هارون ، دار الفكر ، بيروت، 1979 ، ج5،ص108، المرج السّابق ، ج5،ص109 ، مادّة " قعد"

[5]ابن فارس ، المرج نفسه ، ج5،ص109 ، مادّة " قعد" .

[6]حسن خميس الملخ ، المرجع السّابق ، ص91

مرفوعا تعتبر أصلا ؛ قال الزّمخشري (ت 538): "وحقّه الرّفع ، ورافعه ما أسند إليه "[1] ؛ فعبارة " وحقّه الرّفع " هي أصل للقاعدة ، لأنّه لا يرد إلّا كذلك في الأصل. وما جاء خلاف هذه القاعدة يعتبر شاذّا ولا يقاس عليه ، وذلك نحو قولهم : " خرق الثّوبُ المسمارَ "[2].

4-2-2-أصل القاعدة : إنّ أصل القاعدة هو أصل معياري عام يتّخذه النّحاة قياسا للصّواب النّحوي ، إلّا أنّه أصل مرن يتعامل مع الظّاهرة النّحويّة ويجوز الخروج عليه ، بقيود خاصّة ، ترد حال الخروج إليه ، كجواز تقديم المفعول به على الفعل والفاعل إن أمن اللّبس[3] .

قال ابن يعيش (ت 643) : " اعلم أنّ القياس في الفعل من حيث هو حركة للفاعل أن يكون بعد الفاعل ، لأنّ وجوده قبل وجود فعله ، لكنّه عرض للفعل أن يكون عاملا في الفاعل والمفعول لتعلّقهما به ، واقتضاؤه إيّاهما ، وكانت مرتبة العامل قبل المعمول فقدّم الفعل عليهما لذلك ، وكان العلم باستحقاق تقدّم الفاعل على فعله هو موجده ثانيا فأغنى أمن اللبّس فيه عن وضع اللفظ عليه ، فلذلك قدّم الفعل وكان الفاعل لازما له "[4].

ذكر أنّ الأصل هو أن يتقدّم الفاعل على فعله لأنّ الفاعل هو الذّي أوجد الفعل ، ومن المنطقيّ أن يكون الموجد أسبق من الفعل الذي أوجده ، ولا شكّ أنّ الوصول إلى هذه القاعدة ناتج عن التّحليل المنطقيّ البحت .

---

[1] ابن يعيش ، المرجع السّابق ، ج1، ص74

[2] ينظر: ابن عقيل ، شرح ألفيّة ابن مالك ، تحقيق مجموعة من الباحثين ، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، لبنان (بيروت) ، (د سنة) ج1، ص147

[3] ينظر : حسن خميس الملخ ، المرجع نفسه ، ص91

[4] ابن يعيش ، المرجع نفسه ، ج1، 75

وهذه القاعدة اعترضتها قاعدة أخرى تنصّ على أنّ العامل يتقدّم على معموله ، ومادام الفعل عاملا والفاعل معمولا ، وجب تقديم الفعل على الفاعل ، ولمّا تقدّم الفعل على الفاعل خرجنا عن أصل القاعدة الأولى ، وحسمت هذه المسألة بأمن اللبس .

ومن أصول القواعد النّحويّة أن يقدّم المبتدأ على الخبر ، وقد يخرج عن هذه القاعدة بمسوّغات ، يشترط فيها أمن اللّبس كذلك ، قال ابن مالك (ت672هـ):

"والأصل في الأخبار أن تؤخّرا *** وجوّزوا التّقديم إذ لا ضررا"[1]

" فالأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، وذلك لأنّ الخبر وصف في المعنى للمبتدأ ، فاستحقّ التّأخير كالوصف ، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه "[2].

يفهم أنّ أصل القاعدة نظام محكم يضمن استقرار الاستعمالات النّحويّة ، ويصون اللغة من أيّ اضطراب للنّظام النّحويّ ، لذلك استبسل النّحاة في الدّفاع عليه ولم يغيّبوه عن أذهانهم أبدا في تحليلاتهم ويستعملون ما وصلت إليه أياديهم في إخضاع جميع المسائل النّحويّة إلى أصل القاعدة ، ولا يقصّرون في التماس العلل والتأويلات عند الخروج عليها ، وجمهور النّحويين أبوا أن يثبّتوا للظّاهرة النّحويّة إلّا أصلا واحدا مهما تجشّموا عناء التّعليل والتّأويل "[3] .

والذي يظهر أنّ أصول القواعد ليست بنفس المنزلة من حيث الأهميّة ، ذكر تمّام حسّان : "وأكبر القواعد الأصوليّة على الإطلاق قاعدة الإفادة ، أي قاعدة أمن اللّبس "[4] ،

[1] ابن عقيل الهمذاني ،المرجع السّابق، ج1،ص178
[2] ابن عقيل الهمذاني ، المرجع نفسه ، ج1،ص178
[3] حسن خميس الملخ ، المرجع السّابق ، ص95
[4] تمّام حسان ، الأصول ، ص 123

وهذا الذي صرّح به ابن السّرّاج (ت 316هـ) "الأصل في الكلام أن يوضع للإفادة " ثمّ يليها في الأهميّة تلك القواعد التي تدور حول ما تتحقّق به الإفادة "[1] .

4-3- أصل الباب :

4-3-1-تعريف الباب :

4-3-1-1-الباب لغة : جاء في لسان العرب:" الباب والبابة، في الحدود والحساب ونحوه، الغاية ... وبابات الكتاب سطوره ... وأبواب مبوّبة، كما يقال أصناف مصنّفة "[2].

وفي تاج العروس أنّ الباب هو الفرجة التي يدخل منها إلى الدّار ، ويطلق على مايسدّ به ويغلق ، من خشب ونحوه[3] .

فكلمة باب تدلّ تطلق على الغاية والمدخل وما يضم طائفة من المسائل .

4-3-1-2-الباب في الاصطلاح النّحوي :

ويطلق مصطلح الباب لدى النّحويين على طائفة من المسائل المشتركة في حكم ، أو على كلّ قسم من أقسام النّحو أو كلّ فصل من فصوله ، وهذا ما أشار إليه ابن منظور بقوله " أبواب مبوّبة كما يقال أصناف مصنّفة " ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ، قال ابن هشام في كتابه قواعد الإعراب :"الباب الأوّل : في الجملة وأحكامها " [4] ؛ فلمّا أراد أن يتكلّم على الجملة وما يخصّها من أحكام سمّى ذلك بابا ، لأنّ النّحاة قسّموا النّحو إلى فروع وأبواب .

---

[1] تمّام حسان ، المرجع السّابق ، ص123

[2] ابن منظور ، المرجع السّابق ، ج1، ص383

[3] المرتضى الزّبيدي ، المرجع السّابق ، ج1،ص1994

[4] ابن هشام الأنصاري ، الإعراب عن قواعد الإعراب ، تحقيق علي فودة نيل ، عمادة شؤون المكتبات جامعة الرّياض ،ط1، المملكة العربيّة السّعوديّة ، 1981 ص35

4-3-2-أصل الباب : يتصدّر كلّ باب من أبوابه ما يكون أحقّ من غيره بالتّقديم ، وذلك لما يتتوفّر فيه من خصائص ومميّزات لا يحوزها غيره من نفس الباب ، وبهذا الاعتبار يصبح ما تصدّر الباب هو الأصل وما كان دونه وما شاركه في الباب هو الفرع ؛ قال المبرّد : " فكلّ باب أصله شيء واحد ثمّ تدخل عليه دواخل ، لاجتماعها في المعنى وسنذكر " إنْ" كيف صارت أحقّ باجزاء"[1] .

ولاشكّ أنّ الاشتراك في المعنى والاتّفاق في العمل من الرّوابط التي تجمع عائلة كلّ باب ، ولقد جمعت "كان وأخواتها " في باب النّواسخ ، لاشتراكها في العمل وتقاربها في المعاني ، على سبيل التّرادف أو التّضاد . فابن هشام الأنصاري عقد لكان وأخواتها قسما في كتابه " قطر النّدى وبل الصّدى" وسمّاه : "باب النّواسخ " وصدّره ب"كان وأخواتها "[2].

والأصل في كلّ باب أن لا تتعدّد أدواته "فكلّ باب نحويّ له في الأصل أداة واحدة ، في تصوّر النّحاة ، ثمّ تدخل عليه أدوات أخرى تشاركه في المعنى ، فتستحقّ أن تعمل عمله[3]"

ولقد استحضر النّحاة هذا الأصل واعتمدوا عليه في كلّ المسائل النّحويّة،لذلك نجدهم يقدّمون الأداة المختصّة بالباب قبل التي تشاركها ، فيقدّمون الأصل على الفرع ؛ يقدّمون الواو على غيرها في باب العطف ، وكان على غيرها في بابها ، وإنّ على غيرها في بابها ... الخ.

وينبغي أن يعلم أنّ معيار اتّخاذ الأصل في الباب لا ينحصر في السّبق بالوضع "فهذا التّصوّر لا يعني أنّ أصل الباب هو الأقدم تاريخيّا ؛ لأنّهم لم يؤرّخوا لتاريخ أدوات

---

[1] أبو العبّاس المبرّد ، المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التّراث الإسلامي ط3، مصر (القاهرة) ، 1994، ج2، ص 46

[2] ينظر: ابن هشام الانصاري ،قطرالنّدى وبلّ الصّدى ، تحقيق أبي الحسن علي بن سالم باوزير ، دار الوطن للنّشر والتّوزيع ،ط 1، المملكة العربيّة السّعوديّة (الرّياض) ، 1999، ص16

[3] ينظر : ابن يعيش ، المرجع السّابق ، ج8،ص20

الباب النّحوي، وإنّما يعني منهجهم في الدّرس النّحوي يقوم على رد كلّ مجموعة متشابهة إلى أصل واحد [1]" ، وهذا يدفعنا إلى الحديث عن المعيار الذي اتّخذه النّحاة في تحديد أصل الباب .

إنّ أصل فكرة الباب من أبرز مقوّمات التّحليل النّحوي ، ولقد نظر النّحاة في أبواب النّحو من زوايا مختلفة وقرّروا اعتبار الأصل حسب مرتكزات أجملها حسن خميس الملخ في عناصر ثلاثة:

الأوّل : معيار الحرفيّة : "إذا كان في أدوات الباب حرف فيمكن أن يكون أصلا لأنّ النّحاة أصّلوا : أنّ الأصل في حروف المعاني نقل المعاني "[2].

ولعلّ المعيار هنا لا يتمثّل في الحرف بطبيعته ، بقدر ما يركّز على المعنى ، فالمعنى هو مناط التّأصيل للباب .

الثّاني : كثرة الاستعمال والتّصرّف : " إذا كانت أدوات الباب متجانسة فالأكثر استعمالا وتصرّفا هو الأصل "[3].

ومن أمثلة ذلك "ياء النّداء " فقد اعتبرت أصل باب حروف النّداء لأنّها تمتاز بكثرة الاستعمال وسعة التّصرّف. قال ابن يعيش : " _ينادى بها القريب والبعيد والمستيقظ والنّائم...[4].

الثّالث : الإفراد والتّذكير : وذلك في حالة الدّلالة على عدد ؛ " إذا دلّت أدوات الباب على عدد فالمفرد المذكّر هو الأصل "[5].

---

[1] ينظر : تمام حسان ،المرجع السابق ، ج30
[2] حسن خميس الملخ : المرجع السّابق ، ص 101
[3] حسن خميس الملخ ، المرجع السّابق، ص 101
[4] ابن يعيش ،المرجع السّابق ، ج8،ص118
[5] حسن خميس الملخ ، المرجع السّابق ، ص 101

وهذا يعني تقديم البسيط على المركّب ، وهو من أبرز اهتمامات النّحاة في عمليّة التّأصيل لأنّه يمكّن من حريّة التّصرّف .

وهذه العناصر تجتمع في كثرة الاستعمال وسعة التّصرّف ، وهذا ما اعتبره حسن خميس سببا في تأصيل الباب النّحوي ، قال : "وأحسب أنّ كثرة الاستعمال وسعة التّصرّف عماد تأصيل أصل الباب " [1].

ولعلّ سعة التّصرّف مقدّمة على كثرة الاستعمال ؛ فقد قدّمت الباء على الواو في باب القسم وجعلت أصلا والواو فرعا عنها ، رغم كثرة استعمال الواو في الباب ، وذلك لأنّهم اعتبروا أنّ الواو منقلبة عن الباء ، لسعة تصرّف الباء ، قال الزّمخشريّ : "واو القسم مبدلة عن الباء الإلصاقيّة ، في أقسمت بالله أبدلت عنها عند حذف الفعل "[2] .

يظهر هنا اهتمام الزّمخشري بالمعنى ومايناسبه من الحروف لذلك رشّح الباء دون غيرها لأنّها تفيد الإلصاق ، وهو مناسب لربط فعل القسم بالمقسم به ، فجعلها أصلا للباب ، وجعل الواو فرعا غنها لأنّها لا تفيد الإلصاق المعنى المطلوب ههنا ، ولا تفسير لها عنده إلّا أنّها منقلبة عن الباء ، وأيّد ذلك المرادي بقوله : "فأمّا واو القسم ، فحرف يجرّ الظّاهر دون المضمر ، وهو فرع الباء "[3].

فالنّحاة نظروا في باء القسم فوجدوها أصل التّعديّة ، فهي حرف يصل فعل القسم بالمقسم به ، وهذا من سعة تصرّفها ، كما أنّها تدخل على المضمر والظّاهر ...إلخ[4].

---

[1] حسن خميس الملخ ، المرجع نفسه ، ص 101

[2] ابن يعيش ، المرجع نفسه ، ص33

[3] المرادي ، الجنى الدّانيفي حروف المعاني ،تحقيق فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم فاضل ، دار الكتب العلميّة ، ط 1 ، لبنان (بيروت) ، 1992 ص154

[4] ينظر : ابن يعيش ، المرجع السّابق ،ج8،ص33

5- علاقة الأصل بالتّفكير النّحوي :

5-1-علاقة الأصل بالعامل :

لم تكن نظريّة العامل بمنأى عن فكرة الأصل ، فإن كان أساس بناء النّحو يقوم على هذه الفكرة ونظريّة العامل من أبرز ما يعتمده النّحاة في عمليات التّحليل النّحوي ، فإنّ أنظار النّحاة عند الحديث عن العامل تلتفت إلى فكرة الأصل وتعتبرها أساسا في تحديد العامل وهذا يكشف سرّ التّوافق بين نظريّة العامل وفكرة الأصل ، ولمّا استقرّ عند النّحاة أن الأصل في العامل أن يكون فعلا ، قدّموا الفعل على سائر العوامل ، وكلّما كان الفعل أمكن في باب الفعليّة كان أوفر من العمل حظّا ، وإذا كان العامل اسما فإنّه يحمل على الفعل ؛ لوجود صلة بينهما "وقد تقوى تلك الصّلة حتّى يوشك أن يصير فعلا ، وقد تضعف حتّى تكون وهميّة متمحّلة فيصير العامل ضعيفا " [1]، "فيبني النّحاة على أصالة عمل الفعل وجوب انحطاط الاسم والحرف عن الفعل إذا عملا عن الفعل تحقيقا لفرعيّتهما[2] .

فالعامل خاضع للأصل ، لذلك ذهب جمهور النّحاة إلى إعمال الفعل في نصب المستثنى بدل "إلا " ونفى أن تكون عاملا وهي ظاهرة لأنّها ليست أصلا ، بينما الفعل هو الأصل في العمل فقدّروه بمحذوف[3] .

كما ذهبوا إلى أنّ الفعل وحده هو عامل النّصب في المفعول به ؛ فالبصريون قالوا :"إنّ النّاصب للمفعول هو الفعل وحده ، دون الفاعل ؛ وذلك لأنّا أجمعنا على أنّ الفعل

---

[1] مصطفى بن حمزة ، نظريّة العامل في النّحو العربي – دراسة تأصيليّة وتركيبيّة ،فع عبد الله النّجدي ، ط1،2004ص262

[22] حسن خميس الملخ ، المرجع نفسه ، ص 81

[3] ينظر : أبو البركات ابن الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة (مرجع سابق) ، ص 125

له تأثير في العمل ، أمّا الفاعل فلا تأثير له في العمل ، لأنّه اسم ؛ والأصل في الأسماء ألّا تعمل وهو باق على أصله في الاسميّة "[1].

وقال ابن يعيش : "أصل الفعل إنّما هو للإفعال ، وإذا علم ذلك ، فيعلم أنّ الفروع أبدا تنحطّ عن درجات الأصول " [2] ، فهذا إقرار صريح بأصالة العمل في الأفعال وما تقتضيه من انحطاط للفروع ؛ فإعمال الفعل أصل ، وإعمال غيره خروج عن الأصل ، وهذا يستلزم علّة مخرجة عن الأصل ، لذلك جعلوا اسما الفاعل عاملا إذا شابه الفعل ؛ قال مصطفى بن حمزة [3] :"يرى النّحاة أنّ الأصل في العمل الفعل ، وكلّ ما سواه من العوامل محمول عليه ، ومشبّه به ، فالفعل يرفع الفاعل بحقّ الأصل ، أمّا إذا عمل الاسم أو الحرف فلعلّة "[4].

وإذا كانت مشابهة الفرع للأصل علّة في إعمال الفرع عمل الأصل فإنّ ذلك يدلّ على شدّة تمسكّ النّحاة بالأصل في تحديد العامل ،مايبرّر استحكام فكرة الأصل وطغيانها على نظريّة العامل ، لذلك ضُبطت كثير من التأصيلات لهذه النظريّة ، وكلّها تسعى لضبط النّظريّة وتوظيفها وفق منظور يقدّم الأصل على الفرع ويوليه الأهميّة البالغة في إحداث الأثر الإعرابيّ .

ومن أبرزها : تقديم الأصل على الفرع في العمل – وقد تبيّن – ولا بدّ للمعمول من عامل ، والأصل في العمل للأفعال ، وإذا ركّب الحرفان بطل عمل كلّ منهما منفردا ، والحرف لا يكون معمولا والعامل أصيل أو تابع في عمله[5] .

---

[1] أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف (مرجع السّابق) ، ص 75

[2] ابن يعيش ، المرجع السّابق ، ج6، ص81

[3] الدّكتور مصطفى بن حمزة من مواليد وجدة سنة 1949 حاصل على الإجازة في الشّريعة من كليّة الشّريعة جامعة القرويين بفاس ، وإجازة في الأدب العربي من كليّة العلوم الإنسانيّة من جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس ، وذكتوراه الدّولة من جامعة محمد الأوّل وجدة في الآداب والعلوم الإنسانيّة (المصدر : موقع إلكتروني) .

[4] حسن خميس الملخ ، المرجع السّابق ، ص 80،81

[5] ينظر : مصطفى بن حمزة ،المرجع السّابق ، ص: من 261 إلى 267

5-2-علاقة الأصل بالقياس :

علاقة الأصل بالقياس علاقة وثيقة الارتباط ؛ فالقياس من أهمّ ما تولّد عن فكرة الأصل ، ولقد نشأ القياس من تصوّر النّحاة لفكرة الأصل والفرع ، وجعلوه منهجا يقابل السّماع ، وبهذا يمكن القول أن القياس وليد فكرة الأصل ، وهو في عرف النّحاة عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل [1] ، وقد اشترطوا في الأصل أن يكون موافقا للقياس، بل هناك من عرّف القياس بأنّه حمل فرع على أصل بعلّة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع ، وقيل هو إلحاق الأصل بالفرع الجامع ، وقيل اعتبار الشّيء بالشّيء بجامع[2] .

فكثيرا ما يتردّد لفظ الأصل عند الحديث عن القياس ، وتتجلّى فكرة الأصل في أقوى صورها فيه ، ويظهر أنّ التّفكير النّحوي يقدّم الأصل على الفرع ويعتبر أنّ الأصل هو الأخصّ بالحكم ولا يمكن للفرع أن يستقلّ عنه بالحكم ، ومن أمثلة ذلك اعتبار الرّفع في نائب الفاعل ليس أصلا فيه بل لقياسه على الأصل الذي هو الفاعل والمستحقّ للرّفع " الفاعل أصل ونائب الفاعل فرع ... وحكم الفاعل الرّفع فيكون حكم نائب الفاعل الرّفع "[3] ؛ لذلك نجدهم يعلّلون لرفع نائب الفاعل ولا يعلّلون لرفع الفاعل "وذلك مثل سؤال السّائل عن زيد من قولنا :قام زيد : لم رفع ؟ فيقال : لأنّه فاعل ، وكلّ فاعل في العربيّة مرفوع "[4] ، فالأصل مقدّم في القياس ، وحتّى في ترتيب أركان القياس جعلوا الأصل أوّلها،فقالوا : " للقياس أربعة أركان"أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس ، وحكم ، وعلّة جامعة "[5].

---

[1] ينظر: محمّد خان ، أصول النّحو، مطبعة جامعة محمّد خيضر ، الجزائر (بسكرة) ، 2021 ، ص 69

[2] محمّد خان ، المرجع نفسه ، ص 69 وص83

[3] محمّد خان ، المرجع نفسه ، ص100

[4] ابن مضاء القرطبي ، الرّدّ على النّحاة ، ص64

[5] السّيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ،تحقيق عبد الحكيم عطيّة ، دار البيروني ، ط2، 2006 ص81

ونلاحظ أنّ كلّ الأركان الثّلاثة الأخيرة غير مستقلّة بنفسها على الأصل ؛ فالفرع لا بدّ له من أصل ، والحكم لا بدّ أن يتمحّض في الأصل كالرّفع في الفاعل ، والعلّة لا بدّ أن تكون في الفرع مطابقة للأصل ؛ كعلّة الإسناد في نائب الفاعل (الفرع) لا بدّ أن تكون في الفاعل (الأصل)[1] .

ولا ينعقد القياس إلّا إذا كان المقيس عليه أصلا ، فلا يجوّزون قياس صرف مالا ينصرف في الضرورات الشعريّة على ما ينصرف .

لا شكّ أنّ خضوع العربيّة للتّقعيد في أغلب علومها وخاصّة النّحو العربي ، وعدم القدرة على ضبطها جميعا وحصرها لشساعتها لدليل قاطع على الحاجة الملحّة للقياس ، "فما جمع واطّرد من كلام العرب جعل أصلا يقاس عليه ، لذلك قال أبو البركات بن الأنباري(ت328هـ) في تعريفه للقياس :"حمل فرع على أصل بعلّة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع "[2]. ومن ذلك عرفت علّة الأصل ، فالعلّة الموجودة في الأصل تكون كذلك في الفرع فيما يسمّى "بالقياس الأصولي" [3] ، ففكرة القياس هذه قد وجدت منذ بداية النّحو [4] ، وبهذا اعتبر القياس أصلا من أصول النّحو العربي .

ومجمل القول في هذا هو أنّ فكرة الأصل واضحة المعالم في القياس باعتباره أحد الأدلّة النّحويّة ، كما هي ظاهرة في أركان القياس باعتبار أنّ القياس إلحاق الأصل بالفرع.

---

[1] ينظر : محمّد خان ، المرجع نفسه ، ص 100

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة (مرجع سابق) ، ص 45-93

[3] ينظر :علي سامي النّشّار ، المرجع السّابق ، ص85

[4] ينظر: محمّد عيد ، أصول النّحو العربي ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث ، عالم الكتب ، ط4، مصر (القاهرة)، 1989، ص71

5-3-علاقة الأصل بالتّعليل :

5-3-1-تعرف التّعليل:

5-3-1-1-التّعليل لغة: من العلّة ، "هذا علّة لهذا أي سبب ، وفي حديث عائشة : "فكان عبد الرّحمان يضرب رجلي بعلّة الرّاحة ، أي بسببها " [1]. و قال الخليلبن أحمد (ت170هـ): "العلّة حدث يشغل صاحبه عن وجهه " [2] ، "والعلّة ما يتوقّف عليه وجود الشّيء ، ويكون خارجا مؤثّرا فيه "[3].

من خلال ما سبق يفهم من العلّة أنّها سبب الشّيء ومحدثه، والتّعليل هو البحث عنها .

5-3-1-2-التّعليل اصطلاحا :أما في الاصطلاح النّحويّ : فالتّعليل ذكر العلل النّحويّة ؛ أي التّعليل لها ، "كالتّعليل لدخول التّنوين في الكلام ، والتّعليل لثقل الفعل ، وخفّة الاسم ... ويشير الزّجّاجي (340هـ) أنّ الخليل بن أحمد أول من تكلّم في العلل "[4] ، وذكر الزّجّاجي أنّ العلل على ثلاثة أضرب :

أ-علل تعليميّة : وهي التي يتوصّل بها إلى وسائل ضبط الكلام العربي ، كرفع الفاعل.

ب-علل قياسيّة :وهي التي يتوصّل إليها عن طريق قياس ظاهرة على أخرى ، كأن يقال : "لم نصبت إنّ الاسم فيجاب عن ذلك بأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّي .

ج-علل جدليّة : وهي التي تطلب زيادة التّعمّق في التّعليل ؛ كأن يقال أيّ الأفعال المتعدّية شابهت "إنّ" الماضيّة أم الحاضرة أم المستقبلة ؟ "[5]

---

[1] ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، ص3080

[2] الخليل بن أحمد الفراهيدي ، معجم العين ،تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرّائي ،مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، لبنان ، ج 1ص88

[3] الشّريف الجرجاني ، معجم التّعريفات ، تحقيق محمّد صدّيق المنشاوي ، دار الفضيلة ، مصر(القاهرة) ، ص 130

[4] مهدي نجيب اللبدي ، المرجع السّابق، ص157

[5] ينظر : مهدي نجيب اللبدي ، المرجع نفسه ، ص157

5-3-2- أصل التّعليل :

العرب أهل اللغة وأعلم النّاس بسننها ، فقد يكون أصل التّعليل نابع من كلامهم وحاضر في أذهانهم ، غير أنّهم لا يعلّلون ، والخطوة الأولى التي بدأها النّحاة في سبيل استجلاء العلل كانت تقفيّا لآثار التمسوها من كلام العرب الفصحاء بتعليلهم لبعض الظّواهر اللغويّة ولو بالنّزر اليسير ؛ قال الدّكتور تمّام حسان(ت 1336هـ) " :ولقد وقر في نفوس النّحاة أنّ العرب الفصحاء كانوا يدركون علل ما يقولون ، وأنّهم كانوا يعلّلون بعض ما يقولون ، ومن ثمّ جعل النّحاة نصّ العربيّ على العلّة أو إيماءه إليها مسلكا من مسالك العلّة"[1] .

وهذا يبرّر البداية المبكّرة للنّحاة في تعليل الظّواهر اللغوية ، ويزيل الاستغراب عن حفاوتهم الشّديدة بالعلّة واهتمامهم بها ، فقد حاولوا أن لا يزيلوا عن اللغة أثوابها التي ألبسها العرب الفصحاء إيّاها ، وحاولوا المحافظة على كلّ مايتعلّق بها ،من فكر العرب ، لذلك قال سيبويه مقرّا مؤكّدا على معرفة العرب بالعلّة : " وليس شيء مما يضطرّون إليه إلّا يحاولون به وجها " .

ولقد سئل الخليل ذات مرّة : " أعن العرب أخذت هذه العلل أم اخترعتها من نفسك ؟ فأجاب : " أنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها . وعلّلت بما عندي أنّه علّة لما علّلته منه . فإن أكن أصبت العلّة فهو الذي التمست ، وإن يكن هناك علّة غير ما ذكرت ، فالذي ذكرته يحتمل أنّه علّة ... فإن سنح لغيري علّة لما علّلته من النّحو هي أليق بما ذكرت من المعلول فليأت بها "[2] .

---

[1] تمّام حسان ،الأصول (مرجع سابق) ، ص161

[2] الزّجّاجي ، الإيضاح في علل النّحو ،تحقيق مازن المبارك ، دار النّفائس ، ط3، لبنان (بيروت) ، 1979 ص65

فإجابته هذه تأكيد منه على معرفة العرب للعلّة وإقرار بثبوتها في عقولهم ، وإن كانوا لا يبوحون بها ، ولذلك اجتهد في الكشف عنها من خلال ما يعتقده ، وشجّع على اتّباع المسلك المرشد إليها ، بيد أنّ العرب كانوا ينطقون على السّليقة من غير تكلّف في البحث عن المعاني المجرّدة .

إنّ الذي " قام في نفوس العرب سليقة وملكة ، والذي جاء به النّحاة تجريد وصنعة ومحاولة وصف لهذه السّليقة والملكة " [1] ، ولقد حكى الأصمعيّ (ت 208هـ) عن أبي عمرو بن العلاء (ت 148هـ) أنّه سمع رجلا من اليمن يقول : "فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها ، فقال : "أتقول جاءته كتابي ؟ قال : نعم أليست بصحيفة ؟"[2].

وهذا دليل آخر على إدراك العرب للتّعليل ؛ ولقد قال ابن جنّي " اعلم أنّ هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة ، وللنّفس به مسكة وعصمة ، لأنّ فيه تصحيح ما ندّعيه على العرب من أن تكون تكلّفت ما تكلّفته من استمرارها على وتيرة واحدة ، وتقريبها منهجا واحدا تراعيه وتلاحظه ، وتحمل لذلك مشاقّه وكلفته ، وتعتذر من تقصير أن جرى وقتا منها في شيء منه "[3].

ورغم إيمان النّحاة بمعرفة العرب بالعلل إلّا أنّهم لم يوكلوا إليهم مهمّة الإفصاح بها ، بل حملوا على أنفسهم مسؤوليّة التّنقيب عنها من خلال ما وصلته أيديهم من كلامهم ، معتمدين في ذلك على آليات التّفكير المجرّد ؛ قال الدّكتور تمّام حسان : " أدرك النّحاة أنّ العرب – على زعم معرفتها بالعلل – لم تبح إلّا بالقليل من التّعليل راحوا يجرّدون

[1] تمّام حسان ، المرجع السّابق ، ص162
[2] أبو الفتح بن جنّي ، الخصائص ،تحقيق عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلميّة ، ط3، لبنان(بيروت) ، 2008ج1، ص249
[3] ابن جنّي ، المرجع نفسه ، ج1 ص237

العلل تجريدا مرتبطا بالتّأصيل ... وغايتهم أن جعلوا تعديّة الحكم من الأصل إلى الفرع أمرا معقولا "[1].

ومن خلال ما سبق نخلص إلى أنّ العرب قد تكلّموا على سليقتهم مع إدراكهم للعلل ، غير أنّهم يكلّفوا أنفسهم عناء الإقرار بها ، أمّا النّحاة فقد أخذوا على عاتقهم مهمّة الكشف عن أغوارها وجعلوا ذلك أصلا من أصول التّنظير النّحوي واعتمدوا فيها على العمل المجرّد الذي يعتمد على العقل ، الذي يحتمل الصّواب والخطأ ، لذلك شبّه تمّام حسان عمل النّحاة هذا بخطوة في الظّلام الدّامس ، لأنّ العلّة رابطة عقليّة بين المستعمل الحسّي والمجرّد العقلي ، فأعطت المجرّد نوعا من التّفكير والإيضاح الذي هو بحاجة إليه[2].

ويسوغ القول بأنّ التّعليل النّحوي هو بمثابة صدى للتّعليل المنطقي ، وللمجهود الفكري العام الذي بسط هيمنته على النّحاة والمفكّرين ، بسبب تأثّرهم بالمنطق الأرسطي[3] من ، ومرونة العربيّة إلى ذلك المنهج .

5-3-3- التّعليل بالأصل :

لقد سعى النّحاة جاهدين إلى تعليل الفروع وإلحاقها بأصولها ، وعلى ذلك انصبّ جهدهم وانحصرت هممهم فلم يعلّلوا لأحكام الأصول ، واكتفوا فقط بإثبات أصالتها ، ومن هنا حاولوا تكريس قاعدة واجتهدوا في عدم الحياد عنها ، وهي " ماجاء على أصله لا يُسأل عن علّته "[4]و"من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدّليل"[5] .

---

[1] تمّام حسان ، المرجع السّابق ، ص 162

[2] ينظر : تمّام حسان ، المرجع نفسه ، ص 162

[3] ينظر :محمّد عيد ، أصول النّحو العربي في نظرة النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، عالم الكتب ، ط 4 ، مصر (القاهرة) 1989 ، ص118

[4] تمّام حسان ، المرجع السّابق ، ص 161

[5] أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف (مرجع سابق) ، ج1، ص300

قال تمّام حسان " العلّة إنّما تسلّط على التّفريع لا على التّأصيل ، وعلى هذا أصبح من قواعد النّحاة في الاستدلال أنّ الأصل لا يعلّل" [1] ، فلا يعلّل لسبب إعراب الاسم المعرب ؛ لأنّ الإعراب في الأسماء أصل [2]، ولكن يعلل لسبب بناء الاسم المبني لأنّ البناء في الاسم غير متأصل وإنّما هو فرع .

وما ذلك إلّا لمكانة الأصل في فكرهم ، وإيمانهم الرّاسخ بأنّ لكلّ فرع أصلا ثابتا يمكن الإقرار بأصالته ولا يجوز الحياد عنه إلّا لعلّة ينبغي اكتشافها ، وجعلوا الاستدلال على صحّة العلّة يقوم على شيئين : التّأثير وشهادة الأصول ؛ قال أبو البركات بن الأنباري: " ويستدلّ على صحّة العلّة بشيئين : التّأثير وشهادة الأصول . فأمّا التّأثير فهو وجود الحكم لوجود العلّة ... وأمّا شهادة الأصول فمثل أن يدلّ على بناء كيف وأين وأيّان ومتى لتضمّنها معنى الحرف ، فإذا طولب بصحّة هذه العلّة قال : "الدّليل على صحّة هذه العلّة أنّ الأصول تشهد ، ويدلّ على أنّ كلّ اسم تضمّن مع الحرف وج أن يبنى " [3] ، وفي هذا تأكيد على الصّلة الوثيقة بين الأصل والتّعليل ويفهم أيضا أنّ الأصل يخدم التّعليل كما يخدم التّعليل الأصل بإثبات أصالته وعدم الحياد عنها ، فعلّلوا بناء أسماء الاستفهام لأنّها شابهت الحرف ، وأنّ بناء الحرف أصل.

وبعد هذا يمكن القول أنّ الاستدلال على صحّة الأصل لا يكون إلّا بالتّعليل ، وأنّ التّعليل لا بدّ له من معرفة الأصل .

---

[1] تمّام حسان ، المرجع نفسه ، ص 162

[2] ينظر : أبو البركات الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة ،(مرجع سابق) ص 107

[3] أبو الركاتالأنباري ، المرجع نفسه ، ص106

5-4-علاقة الأصل بالتّوجيه :

5-4-1-تعريف التّوجيه :

5-4-1-1- التّوجيه لغة : جاء في لسان العرب (ت 711هـ) : "وجه كلّ سيء مستقبله "[1] ؛ فكلمة وجه تشير إلى ما يستقبل به الشيء ، وكلمة توجّه نحو الشّيء أي قابله .

وورد في الصّحاح أنّ " التّوجيه مصدر من الفعل "وجّه" نقول : "وجّه توجيها " ، يقال : "أوجهه ، ووجّهه توجيها أي جعله وجيها " [2].إذن : فالتّوجيه في اللغة هو مقابلة الشّيء أو تسييره إلى وجهة معيّنة .

5-4-1-2-**التّوجيه اصطلاحا** : يمكن فهم التّوجيه في الاصطلاح النّحوي من خلال إيراد التّعريفات التّاليّة :

-وورد في معجم التّعريفات : و"التّوجيه هو إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين "[3].

-وقيل : إنّ التّوجيه إيراد الكلام على وجه يندفع به كلام الخصم ، وقيل عبارة على وجه ينافي كلام الخصم "[4] ؛ فالتّوجيه هو المقابلة للشّيء والبحث عن المقصود ، كما يمكن فهم التّوجيه بأنّه تصيير والشّيئ ولفته إلى الجهة المراد أن يتّجه إليها ، كتوجيه القراءات القرآنيّة بالبحث عن وجوهها في اللغة مثلا ، وتوجيه الأحكام بالبحث عن أدلّتها وترجيح الحكم الأقوى .

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب ،ج13، ص558،مادّة (وجه)
[2] إسماعيل بن حمّاد الجوهري ، الصّحاح ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطارد ، دار العلم للملايين ، ط3، 1984ص118 ، مادة (وجه)
[3] الشّريف الجرجاني ، معجم التّعر يفات ، تحقيق محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، مصر (القاهرة) د سنة ، ص 62
[4] الشّريف الجرجاني ، المرجع نفسه ، ص 62

5-4-2-الأصل وتوجيه القراءات القرآنيّة :

الاحتجاج للقراءة هو توثيقها ، وإزاحة ما قد يدور حولها من شبهات ولا يتأتّى ذلك إلّا بدراسة متوفّرة متعمّقة له[1] ، وهذه الدّراسة حرّيّ بها أنّ تبيّن الأصول من الفروع ، وسبب العدول عن الأصول.

ويتوقّف فهمنا لعلاقة فكرة الأصل وتوجيه القراءات القرآنيّة بمواقف العلماء من القراءة من جهة ، وبحكم وبحكم المفاضلة بين القراءات من جهة ثانيّة.

5-4-2-1-أصل القراءة :

لا يمكن البحث عن القراءة أصل القراءة في القراءات المتواترة ، لأنّ ذلك يفضي إلى المفاضلة بين القراءات ، وهذا ما حذّر منه العلماء، رغم أنّه ظهر من العلماء من سلك هذا المسلك الخطير ، أمثال الإمام ابن جرير الطّبري (ت 310هـ) ، ومكّي ابن أبي طالب (ت 386هـ) ؛ فالمفاضلة بين القراءات لا يجوز عند جمهور العلماء رغم أنّه ذهب بعض العلماء إلى تفضيل قراءة على قراءة وجعل قراءة هي الأصل وأخرى فرعا ، فقال أبو العبّاس الطّنافسي البغدادي : "من أراد الأصل فعليه بقراءة ابن كثير "[2] ، فجعل قراءة ابن كثير هي الأصل ، وغيرها فرعا ، وهذا الكلام ردّ عليه العلماء واعتبروه في منتهى الخطورة ، لأنّه يرى أنّ قراءة أصل وقراءة غير أصل ، فالقراءة توقيفيّة ، وليست اختياريّة[3] .

---

[1] ينظر : أبو علي الفارسي ، المرجع نفسه ، ص81

[2] ينظر :عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد عوض ، مقدّمة تحقيق كتاب الحجّة في علل القراءات السّبع لأبي علي الفارسي، ص 22.

[3] ينظر :أبو الفارسي ، الحجّة في علل القراءات السّبع ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد عوض ، دار الكتب العلميّة ، ط 1، لبنان(بيروت) ، 2007 ج1، ص 22 م، مادّة (أصل) .

وهذا هو الرّأي السّديد ، فكلّ القراءات المتواترة صحيحة السّند هي أصل ، ولا ينبغي المفاضلة بين القراءات القرآنيّة لأنّ القرّاء متّبعين ، وليسوا مجتهدين ؛ فكلّ قراءة من حيث إذا توفّر فيها شرط الصّحة والتّوارتر فهي أصل .

5-4-2-2-توجيه القراءة :

انبرى للقراءات القرآنيّة أقوام وأخذوا على عاتقهم مهمّة الذّبّ عن القراءة والدّفاع عن حياضها وإثبات صحّتها ، ولذلك يتعرّضون إلى المسائل التي اختلفت فيها القراءات ويبيّنون المعاني التي يحملها كلّ وجه ، فكان التّوجيه بشتّى أنواعه المعروفة ، وهدفهم في ذلك إثبات صحّة القراءة والاستفادة من اختلافاتها .

ولقد اهتمّ التّوجيه بالبحث عن الأصل وعلل الخروج عليه ، ومن أمثلة ذلك :

توجيه ابن خالويه لمن قرأ بياءين في قوله تعالى : ((ويحي من حيّ)) الياء الأولى مكسورة والثّانيّة مفتوحة أنّه أتى على الأصل ، وما أوجبه بناء الفعل ، واحتجّ لمن أدغم أنّه استثقل اجتماع ياءين متحرّكتين فأسكن الأولى وأدغمها في الثّانيّة [1] ، فلم يعلّق على من أتى بالأصل لأنّه لا يحتاج إلى تعليل ، وعلل لمن خالف الأصل وأدغم بعلّة الاستثقال ، والسّبب في الاكتفاء بذكر الأصل هو أنّ الأصل لا يحتاج إلى تعليل ، يكفي المعرفة بأنّه أصل .

ووجّهوا الكلمات "الصّراط" ، "مصيطرون " ، "مصيطر " أنّها تكتب بالسّين ، وقد علّلوا ذلك بأنّ الأصل في هذه الألفاظ أن تكتب بالسّين[2].

[1] ينظر : ابن خالويه ، الحجّة في القراءات السّبع ، تحقيق عبد العالي سالم مكرم ، دار الشّروق ، ط3، لبنان(بيروت) ، 1979 ص 171

[2] ينظر : أبو على الفارسي ،المرجع السّابق ، ج1، ص64 ، مادّة (حكم)

وفي قوله تعالى : (إن كنتم للرؤيا تعبرون) يقرأ بالتّفخيم والإمالة ، فالحجّة لمن فخّم أنّه أتى على الأصل " [1]، اكتفى بردّ القراءة إلى أصلها ، لأنّ هدفه توجيه القراءة نحو الأصل .

وفي قوله تعالى : (تبوّءا) وزنه "تفعّلا " يوقف عليه بالهمزة ، وألف بعدها ، وبترك الهمز وبيان ، وبياء مكان الهمزة وألف بعدها ، فالحجّة لمن همز أتى به على أصله ، فوقف عليه ، كما وصله ، والحجّة لمن أسقطها : أنّه قنع بالإشارة منها ، لوقوعها طرفا فجرى على أصله "[2].

ويظهر من هذا أنّ توجيه القراءات هو ردّها إلى أصلها وتعليل ماخالفالأصل ، وبه يفهم أنّ علاقة الأصل بالتّوجيه هي علاقة راسخة المعالم .

5-4-3-توجيه الأحكام :

5-4-3-1-الحكم في اللغة : من مادّة (حكم): جاء في مقاييس اللغة : الحاء والكاف والميم أصل واحد ، وهو المنع ، وأوّل ذلك الحكم ، وهو المنع من الظّلم ، وسمّيت حكمة الدّابّة لأنّها تمنعها ، يقال حكمت الدّابّة وأحكمتها ، ويقال حكمت السّفيه وأحكمته ، إذا أخذت على يديه "[3].

الحكم في اللغة هو العلم والفقه ،قال تعالى : {وَءَاتَيْنَٰهُٱلْحُكْمصَبِيّا}[4]، والحكم هو القضاء بالعدل[5]والحكم أسناد أمر إلى آخر إيجابا ، أو سلبا والحكم وضع الشّيء في موضعه[6].

---

[1]ابن خالويه ، المرجع السّابق ، ص192
[2]ابن خالويه ، المرجع نفسه ، ص 175
[3]ابن فارس ، المرجع السّابق، ص311
[4]مريم ، الآية 11
[5]ينظر ، ابن منظور ، المرجع السّابق ، ج2، ص952 ، مادّة (حكم) .
[6]الشّريف الجرجاني ، المرجع السّابق ، ص 81

5-4-3-2-الحكم اصطلاحا :ويطلق الحكم في الاصطلاح النّحويّ على مايجري على الفرع من أحكام الأصل صرفا ونحوا وإعرابا ، مثل : قتل اللّصّ " اللصّ نائب فاعل مرفوع ، ونائب الفاعل فرع والفاعل هو الأصل[1] .

5-4-3-3-توجيه الأحكام: يقصد به الرّد إلى الحكم الأصل في حالة وجود تعارض أو خلاف أو لبس ، ومن أمثلة الأحكام ؛ قولهم : " الواو لمطلق الجمع، والباء للإلصاق "[2].

ومن أمثلة توجيه الأحكام بالأصول ، توجيه حكم الشّكّ العارض للوضوء بالأصل ، وهو ماكان عليه حال المسلم قبل الطّهارة ، فيقولون : "الأصل أنّ الإنسان غير متوضّئ ، ولكنّ وضوءه الآن مشكوك فيه ، فلا ينقل عن الأصل المقطوع به وهو أنّ الأصل عدم الطّهارة "[3].

كما أنّ النّحيون اختلفوا في مسائل كثيرة متعلّقة بالأحكام ، وكثيرا مايحسم الخلاف بتوجيه الحكم بالأصل ، ومن ذلك الخلاف في علامات إعراب المثنّى والجمع ، فلمّا استدلّ الكوفيّون ومن وافقهم على أنّ الواو والألف والياء في التّثنيّة والجمع بمنزلة الضّمة والفتحة والكسرة ، ردّ عليهم البصريون بأن قالوا إنّ الأصل في كلّ إعراب أن يكون له حرف إعراب واحد ، سواء كان معربا بالحركة أو بالحرف "[4]

فهذا يبيّن الحاجة الملحّة لاستصحاب الأصل إذا غاب الدّليل ، ولكن استصحاب الأصل في توجيه الأحكام الفقهيّة أو النّحويّة يعتبر أضعف الأدلّة وآخر مايلجأ إليه .

---

[1] عزيزة بفوال بابستي، المرجع السّابق ، ص497

[2] ينظر : بلال فيصل البحر البغدادي ، أثر القواعد الأصوليّة في توجيه الاحكام النّحويّة ، ص 15

[3] ينظر: محمّد الحسن ولد الدّدو، المرجع السّابق ، ج5،ص16

[4] ينظر : أبو البركات بن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف (مرجع سابق) ج1،ص 33-39

5-4-4-توجيه الأصول :

إنّ علاقة الأصل بالتّوجيه علاقة وثيقة ، فتوجيه الكلام لابدّ أن يلتفت فيه إلى الأصل ويصرف قبله ، وهذا من أهمّ ما شغل النّحاة واللغويين ، لذلك نجد أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف يستفتح كتابه بأوّل مسألة في هذا الباب ، وهي أصل كلمة " اسم " .

وهذه القضيّة شغلت أعرق مدارس النّحويين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ، فكثيرا ما نراهم يناقشون الأصول ، ومن ذلك أصل اشتقاق كلمة اسم "[1] .

ويتمثّل توجيه الأصول في التخريج على أصل متّفق عليه ، ومثال ذلك إذا اتّفق اسم الفاعل واسم المفعول في اللفظ ، نحو : مختار ومجتاز، وهو محتمل لهما ، وسبب ذلك أنّ عين الكلمة ياء متحرّك ماقبلها ، فإن كان للفاعل فهي مكسورة فتقديره مختيِر مثل مخترِع ، وإن كان للمفعول فتقديره مختيَر مثل نختَرَع ، وعلى كلا التّقديرين تنقلب الياء ألفا ولفظا واحد ، ولكن تقدّر على الألف كسرة للفاعل وفتحة للمفعول "[2]

وكذلك توجيه كلمة " مقام " ومعاش" نحو الأصل الذي هو "مقوم " و"معيش" فتحرّكت الواو وانفتح ماقبلها في الأصل " .

لأنّ اسم المفعول من الثّلاثي يكون على وزن مفعول ، نحو أكل (مأكول) وقرأ (مقروء) ، ولذلك كان الأصل في معاش معيش ، والأصل في مقام مقوم .

هذا إذا اتّفقت الأصول. أما إذا اختلف الأصول أو حدث التّوجيه إلى غير الأصل [3] ، فإنّ التّوجيه لابدّ أن يكون على اعتبار كلّ أصل ، ومثال ذلك لغة " أكلوني البراغيث "

---

[1] ينظر : أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ،(مرجع سابق) ، ص 6

[2] ينظر : أبو البقاء العكبري ، اللباب في علل الإعراب ، تحقيق محمّد عثمان ، مكتبة الثّقافة الدّينيّة ، ط1، مصر (القاهرة) ، 2009 ، ص502

[3] ينظر : تمّام حسان ، المرجع السّابق ، ص147

فبعضهم أوّل على أن تكون خبرا مقدّما ومبتدأ مؤخّرا ، وبعضهم جعل ما اتّصل بالفعل ضميرا والاسم الظّاهر بعده بدل منه ، فهذان التّأويلان ينسحبان على غير لغة أصحاب هذه اللغة أمّا إذا نظرنا إليها باعتبار أصحابها فهي عندهم أصل "فلا يجوز تأويلها إلى أصول أخرى "[1].

فالتّوجيه يجب أن يكون ردّا إلى أصل متّفق عليه ، ويفترض أن يكون التّوجيه ملتفتا إلى الأصول لا إلى المسائل ؛ قال تمّام حسان : "لاختيار في التّأويل والتّخريج والتّوجيه هو الذي أطال نصوص النّحو العربي ، لأنّه يتعلّق بالمسائل لا بالأصول ... ولو أنّ النّحو العربي عرض على المبتدئين من طلّابه في صورة الأصول دون المسائل لبدا هيّنا يسيرا مختصرا مستساغا " وهذا يأكيد على أهميّة الأصل بالنّسبة إلى التّوجيه.

[1] تمّام حسان ،االمرجع نفسه ، ص147

الفصل الثاني:

فكرة أصل الحروف العاملة بين النّحويين والمفسّرين

1* حروف الجرّ

2*حروف النّصب

3*حروف الشّرط

توطئة :

إنّ الاهتمام الكبير الذي حظيت به فكرة الأصل من طرف النّحاة ، إذ لم يغب عنهم ذكرها في مختلف مسويات الدّرس اللغوي عامّة والنّحو العربي خاصّة – وإن لم تُخصّ بدراسة تحليليّة شاملة وجامعة – لدليل كبير على مكانتها الكبيرة وبرهان قاطع على الحاجّة الماسّة للانتباه إليها وإثبات صدقها ، وهذا ما دفعني إلى القيام بدراسة تطبيقيّة على بعض الآيات الكريمة التي اختلف فيها المفسّرون والنّحويون في حروف المعاني ، بين مستحضر لفكرة الأصل و مغيّب لها ، ولهذا كان من المهم أن نبحث في مدى صحّة فكرة أصل الحرف ، متطرّقا لبعض الحروف العاملة كحروف الجرّ وحروف النّصب وحروف الجزم ، وكذلك بعض الحروف غير العاملة كحروف العطف وحروف الاستفهام.

1- حروف الجرّ :

1 ǂ حرف الباء :

الآيات محلّ الدّراسة :

*{إِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ (137) وَبِاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ}[1] .

*{الرَّحْمَٰنُ فَسْأَلْ بِهِۦ خَبِيرًا }[2]

-**حرف الباء:** حرف جرّ ، والأصل فيه أنّه يفيد الإلصاق .

قال ابن السّرّاج : "الباء للإلصاق ، فجائز أن يكون معه استعانة ، وجائز لا يكون ، فأمّا الذي معه استعانة ، فقولك : كتبت بالقلم ، وعمل الصّانع بالقيدوم "[3].

ذكر الإلصاق ، وبيّن أنّه قد يكون معها معنى الاستعانة ، وسواء أكان أم لم يكن ، فإنّ المعنى الذي لا يفارقها هو الإلصاق ، وهذا ما عبّر عنه سيبويه بالإزلاق ، في قوله " الباء للإزلاق والاختلاط "[4].

وأكّد ذلك المرادي (ت489هـ): "الباء حرف مختص ، ملازم لعمل الجرّ ، وهي ضربان زائدة وغير زائدة ، فأمّا غير الزائدة فقد ذكر النّحويون لها ثلاثة عشر معنى ؛ أوّلها الإلصاق وهو أصل معانيها ، ولم يذكر سيبويه غيره "[5].

فاقتصار سيبويه (ت 180هـ) على الإلصاق فيه دلالة على أنّه الأصلي ، وإفادته معنى حرف غيره خروج عن الأصل .

---

[1] الصّافّات ، الآية 137 والآية138

[2] الفرقان ، الآية 59

[3] ابن السّرّاج ، المرجع السّابق ، ج1، ص412

[4] أبو بكر بن السّرّاج ، المرجع نفسه ، ج1 ، ص413

[5] الحسن المرادي ، المرجع نفسه ، ص36

قال ابن هشام "وهو معنى لا يفارقها ، فلهذا اقتصر عليه سيبويه ، ثمّ الإلصاق حقيقي كأمسكت بزيد " إذا قبضت على شيء من جسمه ، أو على مايحبسه من يد أو ثوب .... وإلصاق مجازي ، نحو مررت بزيد " أي ؛ ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد،)[1].

فهذا اتّفاق على أنّ الإلصاق هو أصل معانيها ،ولكنّهم أضافوا معاني ثانويّة لم يذكرها سيبويه .

ومن النّحاة من يرى بأنّه من الممكن أن ينوب "الباء" عن حرف آخر فيخرج بذلك عن أصله ، وما وضع له ،كما قد ينوب عن الباء حرف غيره .

فالأخفش رأى أنّ (الباء) قد ينوب على (على) نحو "مررت بزيد " فهو عنده بمعنى "مررت على زيد" فالباء عنده في هذا المثال ليست للإلصاق وإنّما هي للاستعلاء واستشهد بالآية الكريمة:{إِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ (137) وَبِاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ }[2] .

واستدرك عليه ابن هشام بقوله : " وأقول أنّ كلا من الإلصاق والاستعلاء إنّما يكون حقيقيّا إذا كان مفضيا إلى نفس المجرور ، كأمسكت بزيد إذا قبضت على شيء من جسمه ، وصعدت على السّطح ، فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز كمررت بزيد في تأويل الجماعة ... فإذا استوى التّقديران في المجازيّة فالأكثر استعمالا أولى بالتّخريج"[3] .

فابن هشام يرى أنّ كلا من الإلصاق والاستعلاء يمكن أن يكون حقيقيا أو مجازيا ، وإذا كان مجازيا كان الحرف الأقرب إلى أداء المعنى أولى بالاستعمال .

---

[1] أبو بكر الدّماميني ، المرجع السّابق ، ج1، ص375

[2] الصّافّات ، الآية 137 والآية138

[3] ينظر :الدّماميني ، المرجع السّابق ، ج1، ص376

وأمّا الآية التي استشهد بها الأخفش (ت 210هـ):{إِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ}[1]، فقد ذكر ابن عاشور أنّ تعدية الفعل ب "على " يعيّن أنّ الضّمير المجرور بتقدير مضاف إلى (على أرضهم) ، وذكر أيضا أنّ الفعل "مرّ" يتعدّى ب"على " وبا"الباء" وقال وتعديته بحرف "على" تفيد تمكّن المرور أشدّ من تعديته بالباء أشّد تمكّنا من تعديّته ب "الباء".

يفهم ممّا سبق أنّ تعديّة الفعل "تمرّون" ب" على " يفسّر وجود محذوف مقدّر يناسبه وهو "أرض" والله أعلم .

ومعنى هذا الكلام أنّ الحروف لا ينوب بعضها على بعض إلا أن يكون الحرفان متقاربين في المعنى لدرجة أن يكون المعنى المراد محتمل من كلا الحرفين ، أو يكون التّأويل محتمل للوصول إلى المعنى الأصلي للحرف ، أو يكون التّضمين محتملا .

وفي كلّ الحالات المذكورة نلاحظ أنّ القيود التي تضمّنتها لا تبعد عن المعنى الأصلي للحرف ، ومذهب المالقي "هو مذهب أكثر النّحاة القدامى والمحقّقين من المتأخّرين "[2]، ويتّضح من خلال كلامه أن كلا من الإلصاق والاستعلاء قد يكون حقيقيا ومجازيّا ، وإذا احتمل السّياق مجازا عن الإلصاق أو الاستعلاء ، يُردّ الأمر إلى الأكثر استعمالا .

وفي قوله تعالى : {الرَّحْمَٰنَ فَسْئَلْ بِهِۦ خَبِيرًا}[3]، اختُلف في تحديد معنى الباء ؛ قال السّمين الحلبي (ت756هـ):" في الباء قولان : الأوّل أنّها متعلّقة بالسّؤال والمراد بالخبير الله ، تعالى ، ويكون من التّجريد كقولك :"لقيت به أسدا " والمعنى فاسأل الله الخبير بالأشياء " ، قال الزّمخشري : "أو فاسأل بسؤاله خبيرا ... والمعنى الثّاني :" أن تكون

[1] الصّافات ، الآية 137.
[2] أحمد مطر العطيّة ، حروف الجرّ بين النّيابة والتّضمين ، مجلّة التّراث العربي ، العدد 112، 2008 ، ص239
[3] الفرقان ، الآية 59

الباء بمعنى(عن) إمّا مطلقا وإمّا عن السّؤال خاصّة كهذه الآية الكريمة " وكقول الشّاعر : « فإن تسألوني بالنّساء ....» [1]: فالقول الأوّل يجعل من الباء متعلّقة بالفعل "اسأل" فيصبح متعدّيا بالباء عوضا عن (عن) ، والقول الثاني يجعل من الحرف بدلا عن (عن) ، فتخرج بذلك عن الإلصاق إلى المجاوزة ، لأنّ الفعل سأل يتعدّى بالحرف " عن" الذي يفيد المجاوزة.

وهذا يتوافق مع مذهب ابن هشام الذي لا ينكر أن تأتي الباء للمجاوزة كما تأتي للإلصاق ، والمقام هو الذي يحدّد المقدّر . فقال : " والمختار أنّ مجاز الإلصاق ومجاز الاستعلاء مستعملان ، فحيث تعيّن أحدهما ، حمل عليه ، وإذا استوى التّقديران ، فالأكثر استعمالا أولى بالتّخريج " [2] عليه ، ومررت عليه وإن كان قد جاء في معنى { لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم}[3] وفي {يَمُرُّونَ عَلَيْهَا}[4] وفي قول الشّاعر :

«أمرّ على اللئيمِ يسبّنِي» إلّا أنّ مررت به أكثر استعمالا[5].

1 2 حرف الجر "في":

الآيات محلّ الدّراسة :

*{قَالَ ءَامَنتُمْلَهُ قَبْلَ أَنَ اٰذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ اُلذِے عَلَّمَكُمُ اُلسِّحْرَ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰف وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِے جُذُوعِ اِلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابا وَأَبْقيٰ}[6].

*{خَتَمَ اَللَّهُ عَلَيٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَي سَمْعِهِم وَعَلَيٰ أَبْصٰرِهِمْ غِشٰوَة وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيم}[7].

---

[1] ينظر : السّمين الحلبي ، الدّرّ الموصون في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق مجموعة من الباحثين ، دار الكتب العلميّة ،ط 1 لبنان(بيروت) ،ج5 ص 260

[2] الدّماميني ، المرجع السّابق، ج1، ص375

[3] الصّافّات ، من الآية 137

[4] يوسف ، من الآية 105

[5] محمد بن إبراهيم الموزعي ، مصابيح المغاني من حروف المعاني ، تحقيق عائض بن نافع العمري ، دار المنار ،ط 1 ، 1994 ، ص194

[6] طه ، الآية 70

[7] البقرة ، الآية 7

حرف الجر "في: والأصل فيه أنّه يفيد الظّرفيّة ، وهذا مذهب البصريين ، ويرون أنّه لا يفيد غير هذا . قال المرادي : "حرف جرّ ، وله تسع معان ، الأوّل الظّرفيّة ، وهي الأصل فيه ، ولا يثبت البصريون غيره "[1]

ونصّ على ذلك أيضا العلّامة ابن يعيش وهو يشرح المفصّل للزّمخشري: " ومعناها الظّرفيّة والوعاء "[2] .

مستندا إلى قول الزّمخشري : "وفي معناها الظّرفيّة ، كقولك زيد في أرضه والرّكض في الميدان ، ومنه نظر في الكتاب وسعى في الحاجة "[3].

قال تعالى : {قَالَ ءَامَنتُمْلَهُ قَبْلَ أَنَ اٰذَنَلَكُمْ ۖإِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِ ے عَلَّمَكُمُ السِّحْرَفَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰف وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِ ے جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَاباوَأَبْقىٰ}[4].

من المفسّرين من ذهب إلى أنّ "في" ههنا أخذت معنى "على " ووحلّت محلّها ، والذي يقول بهذا ينسف بفكرة الأصل ، إذ يعتبر أنّ "في" قد تفيد الاستعلاء ، لكن لماذا لم تستعمل "على" ؟ واستُعملت "في" ؟

قيل "لأنّه شبّه تمكّنهم بتمكّن من حواه الجذع واشتمل عليه " [5] ؛وهو استعمال معروف في في كلام العرب[6] ؛ قال الشّاعر :

هم صلبوا العبديّ في جذع نخلة *** فلا عطست شيبان إلّا بأجدعا "[7].

---

[1] المرادي ، المرجع السّابق ، ص250
[2] ابن يعيش ، المرجع السّابق ، ج8، ص20
[3] ابن يعيش ، المرجع السّابق ، ج8،ص 20
[4] طه ، الآية 70
[5] السّمين الحلبي ، المرجع السّابق ، 1994 ، ج5، ص41
[6] السّمين الحلبي ، المرجع السّابق ،ج5، ص41
[7] سويد بن أبي كاهل ، الدّيوان ، مراجعة جبّار المعيد ، تحقيق شاكر العاشور ، ط1، 1972، ص45 .

في جذوع النّخل : لا يستبعد أن تفيد في الظّرفيّة وتكون مقتضيّة معناها الأصلي بأن يكون قد صلبهم فعلا داخل جذوع النّخل ، وقد يكون مجازا ، فإذا كان الاسم يستعمل في الحقيقة ويستعمل مجازا ، والفعل مثله ، فما المانع من معاملة الحرف كذلك ، بأن يأتي مجازا كما يأتي حقيقة ؟ قال السّمين الحلبي : " يحتمل أن يكون حقيقة ، وفي التّفسير أنّه نقر جذوع النّخل حتّى جوّفها ، ووضعهم فيها فماتوا جوعا ، وعطشا ويحتمل أن يكون مجازا "[1] ، قال الزّمخشريّ : "والحقيقة أنّها على أصلها لتمكّن المصلوب في الجذع تمكّن الكائن في الظّرف "[2].

والذين قالوا أنّ "في" تفيد الاستعلاء لم يعتبروا فكرة الأصل لأنّ الأصل في كلّ لفظ أن يؤدّي المعنى الذي وضع له ، ولو كانت "في " بمعنى الاستعلاء لكان استعمال " على " أولى ، فكلاهما حرف جرّ ، وقد استعملت " على " في مواضع تفيد الاستعلاء في القرآن الكريم، في آيات كثيرة ، منها :{خَتَمَ اَللَّهُ عَلَي قُلُوبِهِمْ وَعَلَيٰ سَمْعِهِم ۡوَعَلَيٰ أَبْصٰرِهِمْ غِشٰوَة وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيم}[3].

فلا شكّ أنّ استعمال "في"في هذا الموضع بدل "على " له دلالته الخاصّة ، والحرف "في" يؤدّي وظيفته الأصليّة ، لذلك قال ابن يعيش : "فليست "في" في معنى "على" على ما يظنّه من لا تحقيق عنده ، ولمّا كان الصّلب بمعنى الاستقرار والتّمكّن عُدّي ب "في" كما يُعدّى الاستقرار ، فكما يقال "تمكّن في الشّجرة كذلك ما هو في معناه ، ومنه قول الشّاعر : بطل كأنّ ثيابه في صرحة *** يُحذى نعال السّبت ليس بتوأم[4] "[5].

---

[1] السّمين الحلبي ، المرجع نفسه ، ج5، ص41
[2] ابن يعيش ، المرجع السّابق ، ج8، ص20
[3] البقرة ، الآية 7
[4] عنترة بن شدّاد العبسي ، الدّيوان ، تحقيق ودراسة محمّد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي ، مصر (القاهرة) ، 1964 ، ص88
[5] ابن يعيش ، المرجع السّابق ، ج8، ص22

وهذا الكلام يدلّ على أنّ السّياق تضمّن معنى الفعل "استقرّ" وهو يتعدّى بالحرف "في " لذلك كان الأنسب استحضار الحرف " في " الذي يفيد الظّرفيّة ، بدل على " وهذا لزيادة المعنى بيانا ، وكأنّ الكلام لأصلّبنّكم حتّى تستقرّون في جذوع النّخل .

وإن كان عدد كبير من العلماء قد فسّر الآية بغير هذا الوجه إلّا أنّ ذلك لايخرج الحرف عن أصله ، وأنّ فكرة الأصل لا تزال متمكّنة في الحرف "في" .

1 3 **الحرف "إلى ":**

الآيات محلّ الدّراسة :

*{قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّنْ يَّهْدِ ےإِلَيَالْحَقّ قُل اِللَّهُ يَهْدِ ے لِلْحَقّ أَفَمَنْ يَّهْدِ ےإِلَي اَلْحَقّ أَحَقّ أَن يُّتَّبَع أَمَّن لَّايَهَدِّےإِلَّا أَن يُّهْدي فَمَالَكُم كَيْف تَحْكُمُونَ}[1]

*{اُهْدِنَا اَلصِّرَٰطَ اَلْمُسْتَقِيمَ}[2]،

*{وَقَالُواْ اُلْحَمْدُ لِلهِ اِلذِے هَدٰيْنَا لِهَٰذَا}[3].

*{وَاهْدِنَا إِلَيٰ سَوَآء اِلصِّرَٰطِ}[4].

*{كُلّ يَجْرِے لِأَجَل مُّسَمّي}[5]

3-**الحرف "إلى** :الأصل فيها أنّها تفيد انتهاء الغاية – هكذا قال النّحاة – وقد أشار إلى ذلك بن يعيش بقوله : " اعلم أنّ "إلى" تدلّ على انتهاء الغاية كما تدلّ "من" على ابتدائها ، فهي نقيضها لأنّها طرف بإزاء طرف ، "من" [6].

[1] يونس ، الآية 35
[2] الفاتحة ، الآية 5
[3] الأعراف ، الآية 42
[4] ص ، الآية 21
[5] الرّعد ، الآية 2.
[6] ابن يعيش ، المرجع السّابق ، ج8، ص14

وقال الزّركشي في البرهان (ت794هـ) : "الانتهاء إلى الغاية ، وهي مقابلة (من) ثمّ لا يخلو أن يقترن بها قرينة تدلّ على أنّ ما بعدها داخل فيما قبلها ، أو غير داخل ، وإن لم يقترن بها قرينة تدلّ على أن ما بعدها داخل فيما قبلها أو غير داخل فيصار إليه قطعا وإن لم يقترن بها "[1]

قال تعالى: {قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّنْ يَّهْدِ ے إِلَي اَلْحَقّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِ ے لِلْحَقّ أَفَمَن يَّهْدِ ے إِلَيَالْحَقّ أَحَقُّ أَنْ يُّتَّبَعَ أَمَّن لَّايَهِدِّ ے إِلَّآ أَنْ يُّهْدٰي فَمَالَكُم كَيْفَ تَحْكُمُونَ}[2].

في يهدي للحقّ ، قال البغوي (ت 510هـ) : "أي إلى الحقّ " فجعل "ل" بمعنى إلى ، التي تفيد انتهاء الغاية " [3]. وهذا خروج عن الأصل ، فهل هناك دليل للخروج عن أصل الحرف أم أنّ فكرة الأصل لا أساس لها؟، لأنّ الخروج عن الأصل لا بدّ له من دليل ، قال بن يعيش : " ولا يعدل عن هذا الأصل إلّا بدليل "[4].

وقال السّمين الحلبي في تفسيره لسورة يونس : " هدى يتعدّى باثنين ثانيهما إمّا باللام أو ب"إلى" ، وقد يحذف الحرف تخفيفا ، وقد جمع بين التّعدّيتين هنا بحرف الجرّ ، فعدّى الأوّل والثّالث ب"إلى " والثّاني ب"باللام" "[5].

في هذا إشارة إلى أنّ الفعل " هدى " يتعدّى بحرفي جرّ إمّا "إلى" وإمّا "اللام " ، وقد يحذف الحرف للتّخفيف ، وهذا تنصيص أيضا على أن الفعل هدى لا يتعدّى بنفسه حسب ما أقرّه .

---

[1] الزّركشي ، البرهان في علوم القرآن ، تحقيق أبي الفضل الدّمياطي ، دار الحديث ، (د،ط) ، مصر (القاهرة) ، 2006 ، ص1064

[2] يونس ، الآية 35

[3] ينظر :البغوي ، تفسير البغوي معالم التّنزيل ، تحقيق مجمزعة من الباحثين ، دار طيبة للنّشر والتّوزيع ، المملكة العربيّة السّعوديّة (الرّياض) ، 1409ه1989م ، جج2، ص 353

[4] ابن يعيش ، المرجع السّابق ، ج8، ص15

[5] السّمين الحلبي ،المرجع السّابق ، ج4، ص30

لكنّ الدّكتور فاضل صالح السّامرّائي [1] بيّن أنّ الفعل "هدى " قد يتعدّى بنفسه ، نحو :{اُهْدِنَا اَلصِّرَٰطَ اَلْمُسْتَقِيمَ}[2]، وقد يتعدّى باللام ، نحو : {وَقَالُواْ اُلْحَمْدُ لِلهِ اِلذِے هَدٰيٰنَا لِهَٰذَا}[3]وقد يتعدّى بإلى نحو : {وَاهْدِنَآ إِلَي سَوَآء اِلصِّرَٰطِ}[4].

لكن : ما الفرق بين التّعديّة ب"إلى " والتّعدية ب"اللام " ؟ هل الأمران سيّان أمّ أنّ لكل تعديّة معنى معلّق بما يقتضيه السّياق ومعتبرا للمعنى الأصلي للحرف ؟

ورد في فتح البيان للقنوجي (ت 1307هـ) أنّ فعل الهداية يجي متعدّيا "باللام" و"إلى" وهما بمعنواحد ، روي ذلك عن الزّجّاج (ت 310)... ولذلك قال الزّمخشري هداه للحقّ وإلى الحقّ فجمع بين اللغتين "[5].

صرّح الدّكتور فاضل السّامرّائي أنّ تعديّة الفعل ب"إلى"نحو : {وَاهْدِنَا إِلَي سَوَآءِ اِلصِّرَٰطِ}تكون لمن كان بعيدا عن الصّراط ، أي بعيد عن الغاية ، لذلك ناسب استعمال [6] (إلى) في قوله تعالى : { قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّنْ يَّهْدِے إِلَي اَلْحَقِّ}[7] .

أمّا تعديته باللّام تكون لمن وصل إلى الغاية إلى غاية الأمر ، إلى المنتهى ، ورأى أنّ اللّام تأتي للتّعليل ولانتهاء الغاية نحو[8]{كُلّ يَجْرِے لِأَجَل مُّسَمّي}[9] .

وللتّعمّق أكثر في هذه المسألة علينا أن نتبيّن المعنى الأصلي لحرف (اللام) :

---

[1] فاضل صالح المهدي السّامرّائي لغوي وأكاديمي عراقي ، ولد في سامرّاء عام 1933م وأستاذ اللغة العربيّة بجامعة بغداد ، تقاعد سنة 1998(وفق ويكيبيديا)

[2] الفاتحة ، الآية 5

[3] الأعراف ، الآية 42

[4] ص ، الآية 21

[5] ينظر ، صديق حسن خان ، فتح البيان في مقاصد القرآن ، مراجعة عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، (د،ط) ، لبنان (بيروت) ، 1992، ج6،ص13

[6] ينظر : فاضل صالح السّامرّائي ، لمسات بيانيّة في نصوص التّنزيل ، دار عمّار للنّشر ، ط3، الأردن (عمان) 1997، ص 42

[7] يونس ، الآية 35

[8] ينظر : فاضل صالح السّامرّائي ، المرجع نفسه ، ص43

[9] الرّعد ، الآية 2.

قيل أنّها تفيد الاختصاص ، فمعناها "الأوّل : الاختصاص ، نحو : الجنّة للمؤمنين ، ولم يذكر الزّمخشريّ –في مفصّله – غيره ، قيل : وهو أصل معانيها " [1] فالأصل فيها أنّها تفيد الاختصاص واستعمالها في السّياق .

قال الزّمخشري : " اللّام للاختصاص كقولك : المال لزيد والسّراج للدّابة ، وجاءني أخ له وابن له "[2] معنى ذلك أنّها وضعت للاختصاص وهو أصل معانيها .

وقال ابن يعيش:" اعلم أنّ اللّام الجارّة لا تكون إلّا كذلك وذلك نحو قولك المال لزيد والغلام لعمرو... ولها معنيان الملك والاستحقاق ... وقيل أصل ذلك الاختصاص "[3].

ولمّا تبيّن أنّ أصل اللام هو إفادة الاختصاص ، يمكننا أن نميّز الفرق بين استعمال "إلى" التي تفيد " انتهاء الغاية " و"اللام " .

فلمّا أمر الله عز وجلّ نبيّه صلى الله عليه وسلّم بسؤال المشركين " هل من شركائكم من يهدي إلى الحقّ " وما أبعدهم عن الحقّ ، لذلك ناسب المقام تعدية الحرف " إلى " الذي يفيد انتهاء الغاية – والمشركون بعيدون عن هداية النّاس إليها – بدلا من اللام التي تفيد الاختصاص ، ولمّا عجز المشركون عن الإجابة ، أمره أن يجيبهم بأنّ الله هو من يهدي للحقّ وأنّ الهداية من اختصاصه وحده سبحانه ، وقد ورد في فتح البيان : " الله الذي له الإحاطة الكاملة يهدي للحقّ من يشاء دون غيره ممن زعمتموهم شركاء ... ودليل ذلك على اختصاصه سبحانه بهذا "[4] .

ولا شكّ أنّ هذا من دلائل الإعجاز البياني ، فلمّا كان الفعل "هدى " يتعدّى بحرف الجرّ "إلى " الذي يفيد انتهاء الغاية وحرف الجرّ "اللام " الذي يفيد الاختصاص ، يحمل

---

[1] المرادي ، المرجع السّابق ، ص 96
[2] ابن يعيش ، المرجع السّابق ، ج8،ص25
[3] ابن يعيش ، المرجع نفسه ، ج8، ص25
[4] صدّيق حسن خان ، المرجع السّابق ، ج6، ص13

في كلّ مرّة دلالة يؤدّيها ذلك الحرف المعدّى به ، فجمعت الآية بين انتهاء الغاية والاختصاص وهذا يؤكّد أنّ الهداية بيده سبحانه وتعالى .

وبقي كل حرف على أصله ، ولازالت فكرة الأصل قائمة .

1 4 حرف الجرّ "من":

الآيات محلّ الدّراسة :

*{لَّمَسْجِدٌ اسِّسَ عَلَي اَلتَّقْوىٰ مِنَ اَوَّلِ يَوْمٍ اَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ}[1]

*{فَمَن يَّنصُرُنِے مِنَ اَللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُ}[2].

*{قَالُوا رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرا وَثَبِّتَ اَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَي اَلْقَوْمِ اِلْكَافِرِينَ}[3].

*{أَنتَ مَوْلىٰنَا فَانصُرْنَا عَلَي اَلْقَوْمِ اِلْكفِرِينَ }[4].

*{قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اُللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّومِنِينَ}[5] .

*{وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ اَلْقَوْمِالذِينَ كَذَّبُواْ بِأَيَٰتِنَآ}[6].

الحرف «من» : الأصل في "من" أنّها تأتي لابتداء الغاية ، قال ابن السّرّاج : "أمّا من فمعناها ابتداء الغاية ، تقول : "سرت من موضع كذا إلى موضع كذا "[7].

---

[1] التّوبة ، الآية 109.
[2] هود ، الآية 62
[3] البقرة ، الآية 248
[4] البقرة ، الآية 285.
[5] التّوبة ، الآية 14
[6] الأنبياء ، الآية 76
[7] أبو بكر بن السّرّاج ، المرجع السّابق ج1، ص409

ويرى البصريون أنّها لابتداء الغاية المكانيّة ، وسيبويه "يذهب إلى أنّها تكون لابتداء الغاية في الأماكن وتكون للتّبعيض "[1].

والمبرّد (ت285هـ) يرى أنّ الأصل في "من" هو ابتداء الغاية ، وحتّى ما أشار إليه سيبويه بالتّبعيض داخل في ابتداء الغاية كذلك[2].

ويرى البصريون أنّ "من" تفيد الغاية المكانيّة: ولا يجوز أن تستعمل لابتداء الغاية االزّمانيّة؛ لأنّ ذلك تختصّ به " مذ "ويرى الكوفيون أنّ ذلك جائز ، واحتجّوا بأنّ ذلك جاء في القرآن الكريم وكلام العرب . واستشهدوا بقوله تعالى :{لَّمَسْجِدٌ اسِّسَ عَلَي اَلتَّقْوىٰ مِنَ اَوَّلِ يَوْمٍ اَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ }[3] ، وأوّل يوم من الزّمان ، و استشهدوا ببيت الشّاعر زهير بن أبي سلمى :[4]

"لِمَن الدِّيارُ بقنّةِ الحجر ***أَقوين مِن حِجَجٍ ومِن شهْرِ"[5].

ورد ابن الأنباري قول الكوفيين ، بأنّ تقجير الآية " من تأسيس أول يوم " وزعم أنّه لا حجّة لهم فيما أتوا به ، وأنّ "من" باقيّة على أصلها وليست لابتداء الغاية الزّمانيّة "[6]

وهكذا إذا وجد إمكانيّة للخروج عن الأصل يلجأ النّحاة المتعصّبين لفكرة الأصل للتّقدير والتّأويل ويخرّجون المسألة في موافقة للأصل .

ولكنّ تقدير البصريين ومن وافقهم من النّحاة في هذه المسألة ليس تقدير مكان ؛ فكلمة تأسيس لا تدلّ على مكان ، وبهذا فلا يمكن القول أنّ "من" في العبارة "من تأسيس

---

[1] أبو بكر بن السّرّاج ، المرجع نفسه ، ج1، ص409

[2] ينظر : أبو بكر بن السّرّاج ، المرجع نفسه ، ج1، ص409

[3] التّوبة ، الآية 109.

[4] زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني المضري(609/520) أحد أشهر شعراء العرب وحكيم الشّعراء في الجاهليّة (المصدر ويكيبيديا).

[5] زهير بن أبي سلمى ، الدّيوان ، شرح على حسن فاحور ، دار الكتب العلميّة ، ط1 ، لبنان (بيروت) ، 1988 ص54

[6] ينظر : أبو البركات الأنباري . الإنصاف في مسائل الخلاف (مرجع سابق) ، ج1،ص372/371 .

" أنّه يفسد ابتداء الغاية المكانيّة ، قال أبو البقاء : "وهذا ضعيف ، لأنّ التّأسيس المقدّر ليس بمكان ، حتّى تكون لابتداء غايته "[1].

ولقد قوبل رأي البصريين بردود كثيرة ، قال السّمين الحلبي : "البصريون إنّما فرّوا من كونها لابتداء الغاية في الزّمان ، وليس في هذه العبارة ما يقتضي أنّها لا تكون إلّا لابتداء الغاية في المكان ، حتّى يردّ عليهم بما ذكر "[2].

لكنّ ردّ كلام البصريين في هذه المسألة ، ولم يستسغ كثير من العلماء ماذهبوا إليه

فما المانع من حمل الكلام على ظاهره ؟ ، واللجوء إلى التّقدير مع عدم الحاجة إليه ،" قال بن عطيّة : "ويحسن عندي أن يستغمى عن تقدير ، وأن تكون من تجرّ لفظة "أوّل" لأنّها بمعنى البداءة ، كأنّه قال : "من مبتدأ الأيّام " وقد حكي لي هذا الذي اخترته عن بعض أئمّة النّحو "[3].

لكن السّؤال الذي يطرح ههنا : أيحسُن إذا رُدّ تخريج البصريين – وإن بقوا متمسّكين به – من أنّ "من" لاتفيد ابتداء الغاية الزّمانيّة وإنّما تفيد ابتداء الغاية المكانيّة يخرج الحرف "من" عن أصله ويفنّد فكرة الأصل ؟

الجواب لا ، فإن اختُلف في كون "من" لابتداء الغاية الزّمانيّة ، فإنّ اختلافهم لا يتّسع بهذه الدّرجة في إفادة من لابتداء الغاية ، إن كان هناك اختلاف في هذا .

ويمكن القول أنّ الأصل في "من " أنّها ترد لابتداء الغاية ، قال صاحب المفصّل : "فمن معناها ابتداء الغاية كقولك : سرت من البصرة ..."[4]

---

[1] السمين الحلبي ، المرجع السّابق ، ج3، ص503
[2] السّمين الحلبي ، المرجع السّابق ، ج3،ص503
[3] السّمين الحلبي ، المرجع السّابق ، ج3، ص503
[4] ابن يعيش ، المرجع السّابق ، ج8،ص10

وقال ابن يعيش : "ومعانيها وإن تعدّدت فمتلاحمة ، فمن ذلك كونها لابتداء الغاية ، مناظرة لإلى في دلالتها على انتهاء الغاية .... وأبو العبّاس المبرّد يجعلها لابتداء كلّ غاية ، وإليه يذهب ابن درستويه(ت347هـ)، وغيره من البصريين "[1].

وبهذا بقيت من على أصلها –رغم الاختلاف – إلّا أنّهم أجمعوا على كونها لابتداء الغاية في هذه الآية الكريمة ، والله أعلم .

الآية :{فَمَنْ يَّنصُرُنِے مِنَ اَللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُ}[2].

الأصل في الفعل "نصر " أنه يتعدّى بحرف الجرّ "على " وقد وردت آيات قرآنيّة يتعدّى فيها الفعل نصر بالحرف " على " .

قال تعالى: {قَالُواْ رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرا وَثَبِّتَ اَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَي اَلْقَوْمِ اِلْكفِرِينَ}[3].

وقال أيضا :{أَنتَ مَوْلٰينَا فَانصُرْنَا عَلَي اَلْقَوْم اِلْكٰفِرِينَ}[4] . وقال أيضا : {قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اُللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْم مُّومِنِينَ}[5] .

إذن :هل تعدّ تعديّة الفعل بعلى خروج عن الأصل ، بدلالة الحرف " من " على الاستعلاء ؟.

من النّحاة من زعم أنّ "من " في الآية السّالف ذكرها تفيد الاستعلاء ؛ فهي بمعنى "على " . قال المرادي : " في قوله تعالى : {وَنَصَرْنٰهُ مِنَ اَلْقَوْمِ اِلذِينَ كَذَّبُواْ بِأَيٰتِنَآ}[6]، أي " على القوم "[7] .وهذا إخراج للحرف "من" على معناه الأصلي ولم يذكر لذلك قرينة .

---

[1] ابن يعيش ، المرجع السّابق ، ج8،ص 10
[2] هود ، الآية 62
[3] البقرة ، الآية 248
[4] البقرة ، الآية 285.
[5] التّوبة ، الآية 14
[6] الأنبياء ، الآية 76
[7] المرادي ،االمرجع السّابق، ص314

ومن المفسّرين من خرّج هذه الآية على غير هذا الوجه ؛ بحيث لا يقرر أنّ الحرف "من" يفيد الاستعلاء ، وإنّما أبقاه على أصله مع الاستفاضة في استجلاء المعاني الكامنة عن هذا التّحوّل . وبهذا التأويل تستبعد "من" أن تفيد الاستعلاء ، قال البغوي : "من يمنعني من عذاب اللّه " [1] وهذا موافق لقول الفرّاء [2]، وعلى هذا درج جمع من المفسّرين . فقد أورد الطّاهر بن عاشور(1393هـ) في تفسيره أنّ المعنى يحتمل التّضمين بقوله :"وضمّن معنى الإنجاء فعدّي بمن أي من يخلصني ، من ينجّيني من الله ، من عقابه ."[3]

وأيّد ذلك الدّكتور فاضل السّامرّائي ، وقد فصّل في المسألة معرّفا التّمين قائلا : "التّضمين غرض بلاغي وهو الجمع بين معنيين بأخصر أسلوب ، وذلك بكر فعل وذكر حرف جرّ يستعمل مع فعل آخر ، فنكسب بذلك معنيين ؛ معنى الفعل الأوّل ، ومعنى الفعل الثّاني ، وذلك في نحو قوله تعالى : {وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ}فقد ذهب قوم إلى أنّ من ههنا بمعنى "على " وهذا فيه نظر "[4].

يتضح من خلال كلامه أنّ من لا تفيد معنى الاستعلاء بل هي على بابها ، وضمّن السّياق فعلا ثان يتعدّى بعلى ، وكأنّ المعنى "ونصرناه على القوم ونجّيناه منهم " والله أعلم .

---

[1] البغوي ، المرجع السّابق ، ج 3، ص 252

[2] تالقرطبي ، الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنه من السّنّة وآي الفرقان ، تحقيق عبد الله بن عبد المحصن التّركي ، مؤسسة الرّسالة للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، ، ط1،لبنان (بيروت) ، 2006 ، ج9، ص58

[3] الطّاهر ابن عاشور ، التّحرير والتّنوير ، الدّار التّونسيّة للنّشر ، تونس ، 1984، ج12، ص56

[4] فاضل صالح السّامرّائي ، معاني النّحو ، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، ط1، الأردن ، عمّان ، 2000، ج3،ص14

2- حروف النّصب :

2-1- الحرف " لن" :

الآية محلّ الدّراسة :

*{قَالَ رَبِّ أَرِنِے أَنظُرِ اِلَيْكَ قَالَ لَن تَرِيٰنِ}[1] .

الحرف " لن" :حرف نفي ونصب والأصل فيه أنّه يفيد الاستقبال[2] . والفرق بينها وبين "لا" أنّها لنفس المستقبل ، قال سيبويه : "لا لنفي يفعل ، ولن لنفي سيفعل "[3].

ويتبيّن مما سبق أنّ هذا الحرف يختصّ بنفي المستقبل ، خلافا للحرف " لا" المختصّ بنفي الحاضر ، لكنّ الزّمخشريّ خالف هذا وزعم أنّ"لن" يستعمل كذلك لنفي الحاضر غير أنّه تأكيد للحرف " لا " .

وفي قوله تعالى :{قَالَ رَبِّ أَرِنِےأَنظُرِ اِلَيْكَ قَالَ لَن تَرِيٰنِ }[4] ، ذكر الزّمخشريّ أنّ في معنى "لن" " تأكيد النّفي ، الذي تعطيه "لا" ، وذلك أنّ "لا" تفيد نفي المستقبل ، قال : " فإن قلت ما معنى "لن" ؟ قلت : تأكيد النّفي الذي تعطيه "لا" ، وذلك أنّ " لا" تنفي المستقبل ، تقول : لا أفعل غدا ، فإذا أكّدت نفيها قلت " لن أفعل غدا "[5].

بهذا يرى الزّمخشريّ أنّ "لن" وضعت لتأكيد " لا " فقط ، وليست متمحّضة بنفي المستقبل مستقلّة عن "لا" ، فهي حرف مؤكّد للحرف "لا" .

---

[1] الأعراف ، الآية 143

[2] ينظر : المرادي المرجع السّابق ، ص 271

[3] ينظر : أبو حيّان ، تفسير البحر المحيط ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد عوض ، دار الكتب العلميّة ، ط1، لبنان (بيروت) ، 1993، ج1،ص249 .

[4] الأعراف ، الآية 143

[5] الزّمخشري ، الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد عوض ، مكتبة العبيكان، (د ،ط) (د ،سنة) .،ج2، ص503

ولقد ذكر المرادي (ت 749هـ) أنّه لا يلزم أن يكون الحرف "لن" لتأبيد النّفي ، وفنّد قول الزّمخشري ابن عصفور(ت669هـ) فقال : "وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها ، بل قد يكون النّفي ب"لا" آكد من النّفي ب"لن" ، لأنّ المنفيّ ب"لا" قد يكون جوابا للقسم ، والمنفي ب"لن" لا يكون جوابا له ، وفي الفعل إذا أقسم عليه آكد "[1] .

وفي كلام ابن عصفور ردّ قويّ على الزّمخشري ، الذي رأى أنّ "لا" أقلّ تأكيدا من "لن" وأن "لن" مجرّد تأكيد لها ، في حين ورود "لا" جوابا للقسم الذي يحتاج إلى أقوى المؤكّدات ، وقد لا ترد "لن" جوابا له.

ولعلّ ما دفع الزّمخشريّ لقوله ذلك هو تأثّره بمذهبه العقدي ، فقد برر ذلك قائلا " لأنّ المنفيّ مناف لصفاته "[2] ، ويعني بالمنفي رؤية الله عزّ وجلّ ، والمعتزلة يرون أنّه لا يمكن رؤية الله عزّ وجلّ ؛ قال القاضي عبد الجبّار(ت 415هـ) ، وهو من المعتزلة : "ومما يجب نفيه عن الله تعالى الرّؤية "[3] ، فالمعتزلة ينفون رؤية الله عزّ وجلّ لا في الدّنيا ولا في الآخرة لذلك قال أحمد بن أبي داود(ت 240هـ)– عندما أتي بأحمد بن حنبل (ت241هـ) للامتحان أمام المعتصم (ت 227هـ): " يا أمير المؤمنين هذا يزعم أنّ الله تعالى يرى في الآخرة والعين لا تقع إلّا على محدود "[4].

لذلك وُجه ادّعاء الزّمخشري بهذا لدفع شديد من قبل النّحاة والمفسّرين ، وحتّى ابن يعيش شارح المفصّل ، أقرّ بأنّ "لن" في قوله تعالى : "لن تراني " لا تلزم عدم الرّؤية في الآخرة ، وإن كان مؤكّدا على أنّها تأكيد وتأبيد للنّفي ، قال : "ولم يلزم منه عدم الرّؤية في الآخرة لأنّ المراد إنّك لن تراني في الدّنيا لأنّ السّؤال وقع في الدّنيا "[5].

---

[1] ينظر : المرادي ، المرجع السابق ، ص 270.
[2] الزّمخشري ، المرجع السّابق .، ج2، ص 504
[3] القاضي عبد الجبّار ، شرح الأصول الخمسة ، تحقيق عبد الكريم عثمان ، مكتبة وهبية ، ص 232 .
[4] عبد الرّحمان بن الجوزي ، مناقب الإمام أحمد بن حنبل ،تصحيح ونشر محمّد أمين الخانجي ، مطبعة السّعادة ،ط1 ، ص391
[5] ابن يعيش : المرجع السّابق ، ج8، ص112.

ولهذا يمكن الإقرار بأنّ "لن" باقية على أصلها وهو نفيها للمستقبل ، ومختلفة عن "لا" .

وذهب الخليل والكسائي(ت 189هـ) إلى أنّها مركّبة من "لا" النّافيّة و" أن" الاستقباليّةواختصرت ، وحذفت همزة "أن" تخفيفا ، ثمّ حذفت الألف للالتقاء السّاكنين [1] ، واستحسن هذا القول الطّاهر بن عاشور بقوله : " وهو رأي حسن " [2] وردّ القول بالتّركيب بأوجه ، الأوّل أنّ البساطة أصل والتّركيب فرع ، فلا يدّعى إلّا بدليل قاطع ، والثّاني لو كان أصلها : "لا أن " لم يجز تقديم معمولها عليها ، وهو جائز في نحو : زيدا لن أضرب ، وبهذا ردّ سيبويه على الخليل ، والثّالث يلزم منه أن تكون أن وما بعدها في تقدير المفرد ، فلا يكون القول : لن يقوم زيد كلاما ، ولكنّه كلام .[3]

وهذا يفنّد أنّ الأصل في أن أنّها مركّبة من "لا" و"أن" ، ويثبت أنّ الأصل فيها عدم التّركيب وأنّها باقيّة على حالها في نفي المستقبل ؛ قال ابن هشام : "لن : حرف نصب ونفي واستقبال ، وليس أصله وأصل "لم" لا ، فأبدلت الألف نونا في لن ، وميما في لم ، خلافا للفرّاء (ت207هـ)لأنّ المعروف هو إبدال النّون ألفا لا العكس ، نحو : (لنسفعا) و (ليكونا) ولا أصل لن لا أن فحذفت الهمزة تخفيفا ، والألف للسّاكنين خلافا للخليل والكسائي "[4].

ورغم ماسبق إلا أنّ الطّاهر بن عاشور صرّح بأنّه تتبّع مواضعها في القرآن وكلام العرب فوجدها لا يؤتى بها إلّا في مقام إرادة النّفي المؤكّد أوالمؤبّد ، واتّهم من قال بأنّها لا تفيد تأكيدا ولا تأبيدا من النّحاة بالمكابرة[5] .

---

[1] ينظر : المرادي ، المرجع نفسه ، ص270
[2] الطّاهر بن عاشور ، المرجع السّابق ، ج1ص 342
[3] ينظر : المرادي ، المرجع السّابق ، ص 271.
[4] ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج1، ص 315
[5] ينظر : الطّاهر بن عاشور ، المرجع السّابق ، ج1، ص342

وأرجّح أنّ إفادتها للنّفي المؤكّد والمؤبّد لا يعني بالضّرورة أن تكون مركّبة من "لا" و"أن" ؛ فقد فنّد ابن هشام هذا القول بالأدلّة الدّامغة ، وسبقه في ذلك سيبويه ، كما لا يعنى أن تكون تأكيدا ل "لا" وذلك لأنّها لا تنفي إلّا المستقبل خلافا ل "لا" ، لذلك يسعنا القول أنّ الحرف "لن" أصيل في وضعه ومستقلّ في معناه ، والله أعلم.

2-2 حرف الاستثناء «إلّا»[1] :

الآيات محلّ الشّاهد :

*{ اِلَّاالَذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ ۤ }[2].

*{لِيلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ اِلَّا اَلذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ}[3] .

*{فَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَي اَلْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَي اَلْكَعْبَيْنِ}[4]

*{فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسيٰ مِنْهُمُ اُلْكُفْرَ قَالَ مَنَ اَنصَارِيَ إِلَي اَللَّهِ}[5]

*{لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ اِلَّا اَللَّهُ لَفَسَدَتَا}[6].

الحرف إلّا :حرف استثناء ناصب للمستثنى على رأي الكوفيين وأبي العبّاس المبرّد وأبي إسحاق الزّجّاج[7] ، وعلى هذا القول يمكن الحكم على "إلّا" بأنّه حرف الأصل فيه أنّه أنّه يأتي بمعنى الاستثناء وينصب المستثنى . وذلك لأنّ "إلّا" أصل في باب الاستثناء ، وعامل في نصب المستثنى على اختيار ابن مالك الذي أقرّ بأنّه مذهب سيبويه ،

[1] إلّا حرف استثناء يدخل على الأسماء لا على الأفعال وأقحمته في قسم حروف النّصب لكونه عاملا في النّصب على رأي طائفة معتبرة من النّحاة ولشدّة الخلاف في أصله من حيث النّحو والدّلالة .
[2] البقرة ، الآية 149
[3] البقرة ، الآية 149.
[4] المائدة ، الآية 7
[5] آل عمران ، الآية 51
[6] الأنبياء ، الآية 22
[7] ينظر : أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف (مرجع سابق) ، ص ج1،ص260

والفارسي وجماعة . وقال الشّلوبيني: هو مذهب المحقّقين [1] ،لكنّ المتتبّع لأقوال النّحاة والمفسّرين في الحرف "إلّا" يجد أنّ هذا الأصل غير ثابت لدى كثير منهم .

ففي قوله تعالى :{ لِيلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ اِلَّا اَلذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ }[2] ، قال الكوفيون : ولا اللذين ظلموا ؛ فجعلوا "إلّا" بمعنى الواو ، وأخرجوها عن أصلها الذي هو إفادة الاستثناء ، ويؤيّد قولهم ما روى أبو بكر بن مجاهد (ت324هـ) عن الفرّاء أنّه قال : (إلى الذين ظلموا) مخففا ؛ يعنى مع الذين ظلموا منهم ، كما قال تعالى: {فلَغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَي اَلْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ۚ إِلَي اَلْكَعْبَيْنِ }[3] ؛ أي مع المرافق ومع الكعبين ، وكما قال تعالى : {فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسيٰ مِنْهُمُ اُلْكُفْرَ قَالَ مَنَ اَنصَارِيَ إِلَي اَللَّهِ}[4] أي مع الله ، واستدلّا بآيات كثيرة في هذا المعنى أوردها الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف[5].

والإقرار بأنّ "إلّا" تأتي بمعنى الواو نقض لمعنى الاستثناء ، لأنّ الاستثناء يعنى الإخراج والإقصاء ، بينما تأتي الواو بمعنى الجمع والإشراك، لذلك ردّ البصريون على ادّعاء الكوفيين وردّ ابن الأنباري كذلك.

قال البصريون : ""إلّا " لا تكون بمعنى الواو لأنّ إلّا للاستثناء ، والاستثناء يقتضي إخراج الثّاني من حكم الأوّل ، والواو للجمع ، والجمع يقتضي إدخال الثّاني في حكم الأوّل ؛ فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر "[6] .

وقال الأنباري رادّا على الكوفيين : " أمّ احتجاجهم بقوله تعالى : { اِلَّا اَلذِينَ ظَلَمُواْمِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ ۤ }[1] ، فلا حجّة لهم فيه ؛ لأنّ " إلّا" ههنا استثناء منقطع ،

---

[1] ينظر : المرادي : المرجع السّابق ، ص516
[2] البقرة ، الآية 149.
[3] المائدة ، الآية 7
[4] آل عمران ، الآية 51
[5] ينظر : أبو البركات الأنباري ، الأنصاف في مسائل الخلاف (مرجع سّابق) ، ج1، ص 267
[6] أبو البركات الأنباري ، المرجع نفسه ، ج1، ص269

والمعنى : "لكن الذين ظلموا يحتجّون عليكم بغير حجّة ، والاستثناء المنقطع كثير في كتاب الله تعالى وكلام العرب "[2].

وبهذا لا ترد إلّا بمعنى الواو وإنّما باقيّة على أصلها ، ومن العلماء من صرّح بأنّها قد تخرج عن هذا الأصل إلى إفادتها معنى " غير" ؛ قال المرادي : " اعلم أنّ أصل " إلّا " أن تكون استثناء ، وأصل " غير" أن تكون صفة . وقد تحمل " إلّا" على "غير" ، فيوصف بها ، كما حملت " غير" على " إلّا" فاستثني بها "[3] .

ولكنّ هذا الخروج عن الأصل لابدّ له من مسوّغ ؛ وقد ذكره المرادي . قال : " وللموصوف بإلّا" شرطان : أحدهما أن يكون جمعا أو شبهه ، والآخر أن يكون نكرة أو معرّفا [4]ب" أل" الجنسيّة ، كقوله تعالى : {لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ اِلَّا اَللَّهُ لَفَسَدَتَا}[5].

وهذا الخروج لا يفرّغ "إلّا" من معنى الاستثناء ، قال الطّاهر بن عاشور : " والاستثناء في قوله تعالى : {اِلَّا اَللَّهُ}" استثناء من أحد طرفي القضيّة ، لا من النّسبة الحكميّة ، أي هو استثناء من المحكوم عليه لا من الحكم ، وذلك من مواقع الاستثناء ، لأنّ أصل الاستثناء هو الإخراج من المستثنى منه ، فالغالب أن يكون الإخراج من المستثنى باعتبارتسلّط الحكم عليه ، قبل الاستثناء، وذلك في المفرّغ وفي المنصوب"[6].

وعليه يمكننا أن القول "إلّا" باقيّة على أصلها في إفادة الاستثناء الذي فلا يفارقها مهما تعدّدت سياقاتها.

---

[1]البقرة ، الآية 149
[2]أبو البركات الأنباري ، المرجع السّابق ، ج1، ص269
[3]المرادي ، المرجع السّابق ، ص517
[4]المرادي ، المرجع نفسه ، ص 518
[5]الأنبياء ، الآية 22
[6]الطّاهر بن عاشور ، المرجع نفسه ، ج17 ، ص44

3- حروف الشّرط :

*** الحرف "إنّ" :**

الآيات محلّ الدّراسة :

*{إِن كُنتُمْ فِے رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَاتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ }[1].

*{يَٰٓأَيُّهَا ٱلَذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّومِنِينَ }[2].

*{وَاتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّومِنِينَ }[3].

*{تَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ }[4].

-**الحرف «إنْ»**: حرفيفيد الشّرط وذلك معناه الأصلي ، قال الأنباري : " أجمع البصريون على أنّ الأصل في "إن" أن تكون شرطا ، والأصل في "إذ" أن تكون ظرفا ، والأصل في كل حرف أن يكون دالا على ما وضع له ، فمن تمسّك بالأصل فقد تمسّك باستصحاب الحال ، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهنا بإقامة الدّليل "[5].

الأصل فيها أنّها تأتي للشّرط وهو ماوضعتله ، ويرى البصريّون أنّها لا تخرج عن هذا الأصل ، بينما يرى الكوفيون أنّها من الممكن أن تقع بمعنى "إذ" .

وذهب الكوفيون إلى أنّ "إن" الشّرطيّة تقع بمعنى "إذ" وذهب البصريون إلى أنّها لا تقع بمعنى "إذ" .

---

[1] البقرة ، الآية 22
[2] البقرة 277
[3] المائدة ، الآية 59
[4] الفتح ، الآية 27
[5] أبو البركات الأنباري ، المرجع السّابق ، ج2، ص634

إذ الكوفيون يفسّرون: {إِن كُنتُمْ فِ ے رَيْب مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَاتُواْ بِسُورَة مِّن مِّثْلِهِۦ }[1] أي : وإذ كنتم في ريب ؛ لأنّ إن الشّرطيّة تفيد الشّك ، بخلاف "إذ" ، وهم يعتبرون أنّ الآية لا تتضمّن شرطا .

وفي قوله تعالى :{يَٰٓأَيُّهَا ٱلَذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّومِنِينَ }[2]؛ أي : إذ كنتم مؤمنين ، لأنّه لاشكّ في كونهم مؤمنين .

وأيضا في قوله :{وَاتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّومِنِينَ }[3]، أي : إذ كنتم مؤمنين ، وقال تعالى :{وَأَنتُمُ ٱلَاعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّومِنِينَ}[4] ، أي ؛ «إذ» ، وقال تعالى :{تَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ }[5] أي "إذ"[6].

ردّ الأنباري: "قولهم إنّ إن تفيد الشّكّ " ، قلنا وقد تستعملها العرب وإن لم يكن هناك شكّ جريا على على عاداتهم في إخراج كلامهم مخرج الشّكّ ، وإن لم يكن هناك شكّ ومنه قوله : " إن كنت إنسانا فأنت تفعل كذا ،وإن كنت ابني فأطعني " وإن كان لا يشكّ في أنّه إنسان وأنّه ابنه " [7] واستدلّباستصحاب الأصل ، قائلا :"إنّما قلنا ذلك لأنّ الأصل في "هذا" وما أشبهه من أسماء الإشارة ، أن يكون دالا على الإشارة ... وهذا تمسّك بالأصل واستصحاب الحال وهو من الأدلّة المذكورة ، فمن أدّى أمرا وراء ذلك بقي مرتهنا بإقامة الدّليل "[8].

---

[1] البقرة ، الآية 22
[2] البقرة 277
[3] المائدة ، الآية 59
[4] آل عمران ، الآية 139
[5] الفتح ، الآية 27
[6] ينظر : أبو البركات الأنباري ، المرجع السّابق ، ج2، ص633/632
[7] ينظر : أبو البركات الأنباري ، المرجع السّابق ، ج2،ص634
[8] أبو البركات الأنباري ، المرجع السّابق ، ج2،ص719

الفصل الثالث:

فكرة أصل الحروف غير العاملة بين النّحويين والمفسّرين :

1*حروف العطف :

حرف«الواو»

الحرف «أو»

2* حرفا الاستفهام :

حرف«الهمزة»

الحرف«هل»

توطئة

لم يكن الخلاف في أصل الحرف مقتصرا على الحروف العاملة فقط ، بل تعداه إلى أصل الحروف غير العاملة ، ولعل تسليط الضوء على بعض حروف العطف وحرفي الاستفهام كاف لتحديد الفكرة وبيان قيمتها من حيث النّحو والدلالة.

1-حروف العطف :

1 -1 حرف الواو :

الآيات محلّ الدّراسة :

*{لَتَدْخُلُنَّ اَلْمَسْجِدَ اَلْحَرَامَ إِن شَآءَ اَللَّهُ}[1].

*{وَلَقَدَ اَرْسَلْنَا نُوحا وَإِبْرٰهِيمَ }[2].

*{كَذٰلِك يُوحِے إِلَيْكَ وَإِلَي اَلذِينَ مِن قَبْلِكَ اَللَّهُ اُلْعَزِيزُ اُلْحَكِيمُ }[3].

*{حَتَّيٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِّحَتَ اَبْوٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلٰمٌ عَلَيْكُمْ }[4]".

*{حَتَّيٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِّحَتَ اَبْوٰبُهَا }[5].

*{حَتَّيٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَاجُوجُ وَمَاجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَب يَنسِلُونَ}[6].

*{إِذَااَلسَّمَآءُ اُنشَقَّتْ (1) وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ (2) وَإِذَا اَلاَرْضُ مُدَّتْ (3) وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ (4) وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ }[7].

*{حَتَّيٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِّحَتَ اَبْوٰبُهَا }[8].

---

[1] الفتح ، الآية 27
[2] الحديد ، الآية25
[3] الشّورى ، الآية1
[4] الزّمر ، الآية 70
[5] الأنبياء، الآية 71
[6] الأنبياء ، الآية 95
[7] الانشقاق ، الآية (1-5)
[8] الأنبياء، الآية 71

«**الواو**» : حرف عطف يفيد مطلق الجمع بين المتعاطفين ، فهو لا يشترط فيه إفادة التّرتيب ، أي ؛ ليس بالضّرورة أن يكون ما قبله سابقا لما بعده ، ولقد فصّل في ذلك ابن هشام في مغني اللّبيب بقوله : "ومعناها مطلق الجمع ، فتعطف الشّيء على مصاحبه : :{تَدْخُلُنَّ اَلْمَسْجِد اَلْحَرَامَ إِن شَآءَ اَللَّهُ }[1]وعلى سابقه :{وَلَقَدَ اَرْسَلْنَا نُوحا وَإِبْرٰهِيمَ }[2]وعلى لاحقه :{كَذٰلِكَ يُوحِے إِلَيْكَ وَإِلَي اَلذِينَ مِن قَبْلِكَ اَللَّه اُلْعَزِيزُ اُلْحَكِيمُ }[3] "[4].

والأصل في هذا الحرف أن لا يأتي زائدا مطلقا ، كما ذكر ذلك نحاة البصرة " الواو في الأصل حرف وضع لمعنى ، فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يجرى على أصله ، وقد أمكن ههنا ".

وأيّدهم في ذلك أبو البركات الأنباري ،قال : " وجميع ما استشهدوا به على الزّيادة يمكن أن يحمل على أصله "[5].

لكنّ نحاة الكوفة ومعهم غيرواحد من رؤوس النّحو في البصرة ، زعموا أنّه يجوز أن يخرج حرف الواو عن هذا الأصل ، ويمكن أن يجيء زائدا .

ذكر ذلك أبو البركات الأنباري ؛ فقال : "ذهب الكوفيون إلى أنّ واو العطف يجوز أن تقع زائدة ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش ، وأبو العبّاس المبرّد ، وأبو القاسم بن برهان (ت446هـ) من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنّه لايجوز "[6].

وعلى جلالة قدر من سلك هذا المسلك في أصل حرف الواو ، إلّا أنّ الأنباري صاحب الإنصاف حاول إبطال مازعموه ، وقدّم حججا تدحض مذهبهم .

---

[1]الفتح ، الآية 27
[2]الحديد ، الآية25
[3]الشّورى ، الآية1
[4]ابن هشام الأنصاري مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد ، المكتبة العصريّة ،(د،ط) ، لبنان (بيروت) ، 1991، ج1، ص 392
[5]أبو البركات بن الأنباري ، المرجع السّابق ، ج2،ص459
[6]أبو البركات بن الأنباري ، المرجع نفسه ، ج2،ص456

وممّا استند إليه الكوفيون واحتجّو على جواز مجيء الواو زائدة تصريحهم بأنّ ذلك مسموع في كلام العرب وجاء به القرآن الكريم قالوا : "الدّليل على أنّ الواو يجوز أن تقع زائدة أنّه قد جاء كثيرا في كتاب الله تعالى ، وكلام العرب ، قال تعالى : { حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِّحَتَ اَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ }[1]"، قالوا زائدة لأنّ التّقدير : فتحت أبوابها ؛ لأنّه جواب لقوله تعالى :{حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا}، كما قال تعالى في صفة سوق أهل النّار {حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِّحَتَ اَبْوَٰبُهَا }[2]، ولا فرق بين الآيتين .

وفي قوله تعالى :{حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَاجُوجُ وَمَاجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَب يَنسِلُونَ }[3]، قالوا : الواو زائدة ؛ لأنّ التّقدير فيها : اقترب الوعد الحقّ؛ لأنّه جواب قوله تعالى :{حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ} ، وقال تعالى : {إِذَا اَلسَّمَآءُانشَقَّتْ (1) وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ (2) وَإِذَا اَلاَرْضُ مُدَّتْ (3) وَأَلْقَتْ مَافِيهَا وَتَخَلَّتْ (4) وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ }[4]؛ التّقدير فيه أذنت لأنّه جواب إذا" [5] إذا"[5] .

إنّما زعموا أنّ الواو زائدة في المواضع التي أشاروا إليها من الآيات القرآنيّة ، لأنّهم اعتبروها متوسّطة بين جملة الشّرط وجوابه في كل موضع .

ورأى الأنباري أنّ الكوفيين جانبوا الصّواب في تحديد جواب الشّرط في كلّ آية استشهدوا بها ، واعتبر أنّ جواب الشّرط محذوف وقدّره ، والواو عاطفة غير زائدة مع تقدير معطوفها ، فقال : " وأمّا الجواب على الكوفيين : أمّا احتجاجهم بقوله تعالى :{حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِّحَتَ اَبْوَٰبُهَا }[6]، فنقول : هذه الآيةلاحجّة لكم فيها ؛ لأنّ الواو ... عاطفة ، وليست زائدة ، وأمّا جواب إذا فمحذوف ، والتّقدير فيه ، حتّى إذا جاءوها

[1] الزّمر ، الآية 70
[2] الأنبياء، الآية 71
[3] الأنبياء ، الآية 95
[4] الانشقاق ، الآية (1-5)
[55] أبو البركات الأنباري ، المرجع السّابق ، ج2، ص 457
[6] الأنبياء، الآية 71

وفتحت أبوابها فازوا ونعموا ، وكذلك في قوله تعالى : {حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَاجُوجُ وَمَاجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَب يَنسِلُونَ}، الواو فيه عاطفة وليست زائدة ، والجواب محذوف ، والتّقدير : حتّى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كلّ حدب ينسلون قالوا يا ويلنا ، فحذف القول ، وقيل جوابه :{فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ اَبْصَٰر اُلذِينَ كَفَرُواْ}[1].

وكذلك قول الله تعالى :{ إِذَا اَلسَّمَآءُ اُنشَقَّتْ (1) وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ (2) وَإِذَا اَلاَرْضُ مُدَّتْ(3) وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ (4) وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ }، الواو فيه عاطفة ، وليست زائدة ، والجواب محذوف ، والتّقدير فيه : إذا السّماء انشقّت ... وأذنت لربّها وحقّت يرى الإنسان الثّواب والعقاب "[2].

والذي يظهر أنّ حجّة الكوفيين ضعفت بسبب عدم اعتبارهم للمحذوف ، لأنّ كلّ آية استشهدوا بها في هذا الموضوع تحتمل التأويل، ويمكن أن تشتمل على حذف والحذف ظاهرة لغويّة معلومة في القرآن الكريم ، لذلك يمكن القول أنّ حرف الواو لا يأتي زائدا وإنّما هو باق على أصله ، والله أعلم.

وقد استند ابن الأنباري في قوله على جواز حذف جواب الشّرط مستشهدا بنصوص من القرآن ،فقال : "وقد جاء حذف الجواب في كتاب الله تعالى وكلام العرب كثيرا ، قال تعالى :{وَلَوَ اَنَّ قُرْءَانا سُيِّرَتْ بِهِ اِلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ اِلاَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ اِلْمَوْتيبَل لِّلهِاِلَامْرُجَمِيعاً}[3] ، فحذف جواب لو ، ولا بدّ لها من جواب ، والتّقدير فيه :.... لكان هذا القرآن ، فحذفه للعلم به توخّيا للإيجاز والاختصار ، وقال تعالى :{ وَلَوْلَا فَضْلُ اُللَّهِ عَلَيْكُمْ

[1] الأنبياء ، الآية 96
[2] أبو البركات الأنباري ، المرجع السّابق ، ج2 ص459
[3] الرعد ، الآية 32

وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اَللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ }[1]، فحذف جواب لولا ، وتقديره "لفضحكم بما ترتكبون من الفاحشة "[2].

1 2 حرف العطف «أو» :

الآيات محلّ الدّراسة:

*{وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ اَوْ يَزِيدُونَ }[3].

*{وَمَآ أَمْرُ اُلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ اِلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ إِنَّ اَللَّه عَلَىٰ كُلِّ شَےءقَدِير}[4].

*{اصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِماً اَوْ كَفُورا}[5].

*{فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَي اَلنّارِ}[6]".

*{قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْماً اَوْ بَعْضَ يَوْم }[7].

*{ وَإِنَّآ أَوِ اِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدىً اَوْ فِےضَلَٰل مُّبِين }[8]".

*{أَوْ كَصَيِّب مِّنَ اَلسَّمَآءِ }[9].

*{وَمَآ أَمْرُ اُلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ اِلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ}[10].

-الحرف «أو» : الأصل فيه أنّه مشرك في الإعراب لا في المعنى ، حسب رأي جمهور النّحاة ، قال المرادي : "ومذهب الجمهور أنّها تشرك في الإعراب لا في المعنى "[11].

---

[1] النّور، الآية 10
[2] ينظر : أبو البركات الأنباري ، المرجع السّابق ، ج2 ص460،461
[3] الصّافات، الآية147
[4] النّحل ، الآية 77
[5] الإنسان ، الآية 24
[6] البقرة ، الآية 174
[7] الكهف ، الآية 19
[8] سبأ، الآية 24
[9] البقرة ، الآية16
[10] النّحل ، الآية 77
[11] المرادي ، المرجع السّابق ، ص227

ومعناه الأصلي هو الشّك ، ذكر ذل المرادي : " ول"أو" ثمانيّة معان ، الأوّل: الشّكّ "[1].

"[1].

قال بن يعيش : "لها معان ثلاثة أحدها الشّكّ ، وذلك يكون في الخبر ، نحو جاء زيد أو عمرو : ضربت زيدا أو عمرا... والأكثر في استعمال أو في الخبر، أن يكون المتكلّم شاكّا لا يدري أيّهما الجائي أوّلا ، ولا أيّهما المضروب ، والظّاهر من السّامع أن يحمل الكلام على شكّ المتكلّم ، وقد يكون المتكلّم غير شاكّ ، وإنّما أراد تشكيك السّامع ، بأمر قصده فأبهم ، فأيهم عليه وهو عالم ، ومنه قوله تعالى : {وَأَرْسَلْنَٰهُإِلَىٰمِاْيَةِ أَلْفٍ اَوْ يَزِيدُونَ }[2] ، وقوله تعالى : {وَمَآ أَمْرُ اُلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ اِلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُإِنَّ اَللَّهَعَلَىٰكُلِّ شَىءٍ قَدِير}[3]، ومنه قول لبيد :

" تمنّى ابنتاي أن يعيش أبوهما *** وما أنا إلّا من ربيعة أو مضر"[4].

وقد علم لبيد أنّه من مضر وليس من ربيعة "[5].

"ذهب الكوفيون إلى أن أو تأتي بمعنى الواو وبمعنى بل ، ، وذهب البصريون إلى أنّها لا تكون بمعنى الواو ولا معنى بل ،أمّا الكوفيون فقد احتجّوا بأن قالوا : إنّما قلنا ذلك لأنّه جاء كثيرا في كتاب الله تعالى ، وكلام العرب ، قال الله تعالى : {وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْيَةِأَلْفٍ اَوْ يَزِيدُونَ }[6]، فقيل في التّفسير إنّما هي بمعنى بل ، أي بل يزيدون ، وقيل إنّها بمعنى الواو ، أي ويزيدون ، ثمّ قال الشّاعر :

" بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى *** وَصُورَتُهَا أَوْ أَنْتِ فِي العَينِ أَمْلَحُ "

[1] المرادي ، المرجع السّابق ، ص227
[2] الصّافات، الآية147
[3] النّحل ، الآية 77
[4] لبيد بن ربيعة ، الدّيوان ، اعتنى به محمد طمّاس ، دار المعرفة ، ط1، لبنان(بيروت) ، 2004، ص89
[5] ينظر : ابن يعيش ، المرجع السّابق ، ج8،ص99
[6] الصّافّات ، الآية148

أراد بل ، وقال تعالى : {اصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِماً اَوْ كَفُورا}[1]؛ أي : وكفورا ، ثمّ قال النّابغة :

"قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا *** إِلَى حَمَامَتِنَا ، أَوْ نِصْفه فَقَدِ"[2]

أي ونصفه ، والشواهد على هذا من كتاب الله تعالى ومن كلام العرب أكثر من أن تحصى .

وأمّا البصريون فاحتجّوا بأن قالوا : الأصل في " أو" أن تكون لأحد الشّيئين على الإبهام بخلاف الواو وبل ؛ لأنّ الواو معناها الجمع بين الشّيئين ، وبل معناها الإضراب ، وكلاهما مخالف لمعنى أو ، والأصل في كلّ حرف أن لا يدلّ إلّا على ما وضع له ، ولا يدلّ على معنى حرف آخر ،؛ فنحن تمسّكنا بالأصل ، ومن تمسّك بالأصل استغنى عن إقامة الدّليل ، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهنا بإقامة الدّليل ولا دليل لهم يدلّ على صحّة ما ادّعوه"[3].

ولقد ردّ ابن الأنباري رأي الكوفيين ودافع على ماذهب إليه نحاة البصرة المنافحين على فكرة الأصل ، والمتمسّكين بها ، وأقرّ بأنّ "أو" لها وجهان : الأوّل أنّها تفيد التّخيير أي إذا رآهم الرّائي تخيّر في أن يقدّرهم مائة ألف يزيدون والثّاني الشّك ، والمعنى أنّه إذا رآهم الرّائي شكّ في عدّتهم لكثرتهم ، فالشّكّ يرجع للرّائي ،ونزّه الله عزّ وجلّ عن ذلك ، فقال " لا إلى الحقّ تعالى " كما قال : {فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَي اَلنّارِ}[4]" ، {بصيغة التّعجّب ، والتّعجّب يرجع إلى المخاطبين ، لا إلى الله تعالى ، أي حالهم يُتعجّب منه .[5]

[1] الإنسان ، الآية 24
[2] النّابغة الذّبياني ، الدّيوان ، شرح وتقديم عبّاس عبد السّاتر ، دار الكتب العلميّة ،، (د،ط) ، لبنان (بيروت) ، (د،س)ص 14
[3] أبو البركات الأنباري ، المرجع السّابق ، من 478 إلى 481
[4] البقرة ، الآية 174
[5] ينظر : أبو البركات الأنباري ، المرجع نفسه ، ص481

-أو "ولها ثلاثة عشر معنى: الأوّل الشّكّ نحو قوله تعالى : { قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْماً اَوْ بَعْضَيَوْم}[1].

الثّاني الإبهام : كقوله عزّ وجلّ :{ وَإِنَّآ أَوِ اِيَّاكُمْ لَعَلَيٰ هُديً اَوْ فِـضَلَٰل مُّبِين }[2]"[3]

الثالث التّخيير، الرّابع الإباحة ، الخامس : الجمع المطلق ، السّادس : الإضراب كبل ، وإجازته شرطين : تقدّم نفي أو نهي ، والثّاني إعادة العامل ، وقال الكوفيون تأتي مطلقا ، واحتجّوا بقول جرير:

"مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِم *** لمْ أُحْصِ عِدَّتَهُم إِلّا بِعَدّادِ

كَانُوا ثَمَانِينَ أَو زَادُوا ثَمَانِيّةً *** لَوْلا رَجَاؤُكَ قَد قَتَلْتُ أَوْلَادِي "[4]

واختُلف في قوله تعالى :{ وَأَرْسَلْنَٰه إِلَيٰ مِاْيَةِ أَلْفٍ اَوْ يَزِيدُونَ }[5]، فكان الفرّاء يقول :"بل يزيدون " فقال بعض البصريين منكرا لهذا لو وقعت أو في هذا الموضع موقع بل ، لجاز أن تقع في غير هذا الموضع ، وكنّا نقول : ضربت زيدا أو عمرا على غير الشّك لكن بمعنى بل ، وهذا غير جائز"[6].

"وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو ، وللبصريين فيها أقوال كثيرة ، ؛ قيل للإبهام ، وقيل للتّخيير ؛ أي إذا رآهم الرّائي تخيّر تخيّر بين أن يقول هم هم مائة ألف أو يقولون هم أكثر ، ؛ وقيل هي بمعنى الشّكّ مصروفا إلى الرّائي "[7].

[1] الكهف ، الآية 19
[2] سبأ، الآية 24
[3] ابن نور الدّين ، المرجع السّابق ، ص146
[4] جرير ، الدّيوان ، دار بيروت للطّباعة والنّشر ، (د،ط) ، لبنان (بيروت) ، 1986، ص123
[5] الصّافّات ، الآية 148
[6] ينظر : ابن نور الدّين ، المرجع السّابق ص 157، 152
[7] ينظر : ابن هشام الأنصاري ، المرجع السّابق ، ج1 ، ص68

قال السّمين الحلبي : في أو هذه سبعة أوجه ، الشّكّ بالنّسبة إلى المخاطبين ، أي أنّ الرّائي يشكّ عند رؤيتهم ، والإبهام بالنّسبة إلى أنّ اللّه أبهم أمرهم . والإباحة أي أنّ النّاظر إليهم يباح له أن يحذّرهم بهذا القدر ، أو بهذا المقدّر ، وكذلك التّخيير أي هو مخبر بين أنّ كذا أو كذا ، والإضراب ، ومعنى الواو "[1].

وقالوا أيضا : بل للإضراب بعد غلط أو نسيان ، وهذا منتف عن الله سبحانه "[2].

قال ابن هشام " أو حرف عطف ذكر له المتأخّرون معان انتهت إلى اثني عشر :" الأوّل الشّكّ {قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْماً اَوْ بَعْضَ يَوْم }[3]) والثّاني الإهام ، والثّالث التّخيير ، والرّابع الإباحة الإباحة ، والخامس الجمع المطلق ، والسّادس الإضراب كبل نحو{ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِماً اَوْكَفُورا }[4]،{وَمَآ أَمْرُ اُلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ اِلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ }[5]،{فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوَ اَشَدُّ قَسْوَة}[6]والسّابع التّقسيم ، والثّامن أن تكون بمعنى "لا" في الاستثناء ، والتّاسع أن تكون بمعنى "إلى " والعاشر التّقريب ، والحادي عشر الشّرطيّة ، والثّاني عشر التّبعيض"[7].

ومذهب الجمهور أنّها تشرك في الإعراب لا في المعنى ، لأنّك إذا قلت : قام زيد او عمرو ، فالفاعل أحدهما ، وقال ابن مالك أنّها تشرك في الإعراب وفي المعنى [8] ؛ لأنّ مابعدها مشارك لما قبلها في المعنى الذي جيء به بها لأجله ، ألا ترى أنذ كلذ واحد منهما مشكوك في قيامه ".قال المرادي : وكلاهما صحيح باعتبارين ، ولأو ثمانية معان ؛ الأول الشّكّ"[9].

[1] السّمين الحلبي ، المرجع السّابق ، ج5 ص514
[2] ابن نور الدّين ، المرجع السّابق ، ص152
[3] الكهف، الآية19
[4] الإنسان ، الآية 24
[5] النّحل ، الآية 77
[6] البقرة ، الآية 73
[7] ينظر : ابن هشام الأنصاري ، المرجع السّابق ، ص من 65 إلى 70
[8] المرادي ، المرجع السّابق ،ص227
[9] المرادي المرجع نفسه ، ص227، 228

وفي قوله تعالى : {أَوْ كَصَيِّب مِّنَ اَلسَّمَآءِ }[1] قال السّمين الحلبي : "في أو خمسة أقوال ، أظهرها : أنّها للتّفصيل ، بأنّ النّاظرين في حال هؤلاء منهم من يشبّههم بحال المستوقد الذي هذه صفته ، ومنهم من يشبّههم بأصحاب صيّب هذه صفته ، والثّاني أنّها للإبهام ، أي أنّ الله أبهم على عباده تشبيههم بهؤلاء أو بهؤلاء ، الثّالث أنّها للشّكّ ، بمعنى أنّ النّاظر يشكّ في تشبيههم ، الرّابع أنّها للإباحة ، الخامس أنّها للتّخيير ، أي أبيح للنّاس أن يشبّهوهم بكذا أو بكذا ، وخيّروا في ذلك ، وزاد الكوفيون فيها معنيين آخرين : أحدهما كونها بمعنى الواو ، والثّاني أنّها بمعنى بل[2].

2- حرفا الاستفهام :

2-1-الهمزة :

الآيات محلّ الدّراسة :

*{سَوَآءٌعَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَّغْفِرَ اَللَّهُ لَهُمْ}[3].

*{إِنَّ اَلذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌعَلَيْهِمْءَآنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُومِنُونَ}[4]

*{سَوَآءٌعَلَيْنَاأَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيص}[5]"[6].

الهمزة : وهي أصل أدوات الاستفهام ، قال أبو الحسن المرادي : " وهي أصل أدوات الاستفهام ، ولأصالتها استأثرت بأمور منها التّصدير بقديمها على الفاء والواو وثمّ ... وكان الأصل في ذلك تقديم حرف العطف على الهمزة لأنّها من الجملة المعطوفة ، لكن

[1] البقرة ، الآية16
[2] ينظر : السمين الحلبي ، المرجع السّابق ، ج1، ص167
[3] المنافقون ، الآية 6
[4] البقرة ، الآية 5
[5] إبراهيم ، الآية 23
[6] فاضل صالح السّامرّائي ، معاني النّحو (مرجع سابق) ، ج4، ص233

راعوا أصالة الهمزة ، في استحقاق التّصدير فقدّموها بخلاف "هل" وسائر أدوات الاستفهام .وهذا مذهب الجمهور "[1].

فبما أنّ الهمزة هي أصل أدوات الاستفهام يمكن أن نعتبر أنّ الأصل فيها إفادة الاستفهام ، وإن ذكر المرادي أنّها تكون بمعنى النّداء أيضا ، فتغليب معنى الاستفهام عليه محقّق بتصدّرها سائر أدوات الاستفهام واستئثارها عليهم بأمور لا تتحصّل لهم .

وإذا نظرنا في باب النّداء نجد أنّ الهمزة لايسعها من الحظوة فيه ما يسعها في باب الاستفهام . قال الرّمّاني (ت 384هـ): "وإذا استعملت في النّداء فلا ينادى بها إلّا القريب ، دون البعيد ... وإذا استعملت في الاستفهام فإنّها تأتي فيه على أوجه "[2] .

وهذا يبيّن أنّها ليست أصلا لباب النّداء في حين هي أصل لباب الاستفهام .

ومن النّحاة من ذهب إلى أنّ همزة الاستفهام قد تخرج عن معنى الاستفهام الحقيقي؛ قال ابن هشام : " قد تخرج همزة الاستفهام عن معنى الاستفهام الحقيقي "[3].

لذلك رأى ابن هشام أنّ الهمزة في قوله تعالى : {سَوَآءٌعَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَّغْفِرَ اَللَّهُ لَهُمْ}[4] تفيد التّسويّة .

وهذا ما ذهب إليه السّمين الحلبي في تفسيره للآية: {إِنَّ اَلذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌعَلَيْهِمْ ءَآنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُومِنُونَ}[5]، قال : "والهمزة في(أأنذرتهم) الأصل فيها الاستفهام الاستفهام ، وهو هنا غير مراد ، إذ المراد التّسويّة"[6].

[1] الحسن بن قاسم المرادي ، المرجع السّابق ، ص30
[2] أبو الحسن علي بن عيسى الرّمّاني ، معاني الحروف ، تحقيق عرفان بن سليم العشا حسونة ، المكتبة العصريّة ، لبنان ، بيروت ، ص 1
[3] ا بن هشام الأنصاري ، المرجع السّابق ، ج1،ص10
[4] المنافقون ، الآية 6
[5] البقرة ، الآية 5
[6] السمين الحلبي ، المرجع السّابق ،ج1، 105

وظاهر هذا الكلام يظهر أنّ الهمزة حادت عن أصلها ولم تعد تحمل معنى الاستفهام الذي وضعت له إلى معنى التّسويّة .

وبيّن الدّكتور فاضل السّامرّائي أنّ همزة التّسويّة لا يراد بها الاستفهام الحقيقي ، بل هي وما بعدها على معنى الخبر ، لا الإنشاء ، فإنّك إذا قلت : (سواء عليّ أحضرت أم غبت) كان المعنى سواء علي حضورك وغيابك ، فهي لا تستحقّ جوابا لأنّ المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأنّ الكلام معها قابل للتّصديق والتّكذيب لأنّه خبر "[1].

فقوله لا يراد بها الاستفهام الحقيق يعنى أن يكون الاستفهام معها مجازيا ، وهذا مايعنيه العلامة محمد الطاهر بن عاشور وقد صرّح بأنّه استفهام مجازي : " وهمزة (أستغفرت لهم) أصلها همزة استفهام ، بمعنى : سواء عندهم سؤال السّائل عن وقوع الاستغفار لهم وسؤال السّائل عن عدم وقوعه ، وهو استفهام مجازي مستعمل كناية عن قلّة الاعتناء بكلا الحالتين بقرينة لفظ سواء ، ولذلك يسمي النّحاة هذه الهمزة التّسويّة "[2].

وكونه استفهاما مجازيّا لا يفرّغ الهمزة من معناها الذي وضعت له ،رغم أنّها وردت في سياق يتضمّن الأسلوب الخبري ، وهذا ما صرفها عن إفادة الاستفهام الحقيقي ، مع احتفاظها بمعنى الاستفهام المجازي ، لذلك نصّ الدّكتور فاضل صالح السّامرّائي أنّ همزة التّسويّة إذا تناسبها في السّياق "أم" ولا تناسبها "أو" ، قال : "ولا يصحّ وقوع أو بعد همزة التّسويّة ، بل لا تقع إلّا "أم" فلا تقول : (سواء علي أحضرت أو غبت) ، بل لا بدّ أن تقول :(سواء عليّ أحضرت أم غبت) ، قال تعالى : {سَوَآءٌعَلَيْنَآأَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيص}[3]"[4].

[1] فاضل صالح السّامرّائي ، معاني النّحو (مرجع سابق) ، ج4، ص233
[2] الطاهر بن عاشور ، المرجع السّابق ، ج 10، ص 214
[3] إبراهيم ، الآية 23
[4] فاضل صالح السّامرّائي ، معاني النّحو (مرجع سابق) ، ج4، ص233

وذلك لأنّ "أو" تقتضي حصول شيء واحد ، بينما "أم" تفيد التّعيين ، وهو مناسب للاستفهام ، قال : "وأمّا قولك : (أكتب أو قرأ ؟) ليس فيه أمران ، بل هو أمر واحد يسأل عنه ... والتّسويّة لا تكون إلّا في أمرين ، لا في أمر واحد ..."[1].

2-2- الحرف«هل»:

الآيات محلّ الدّراسة :

*{هَلَ اَتيٰ عَلَي اَلِانسٰنِ حِين مِّنَ اَلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئامَّذْكُوراً }[2].

*{هَلْ جَزَآءُالِاحْسٰنِ إِلَّا اَلِاحْسٰنُ}[3].

*{هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَنْ يَّاتِيَهُمُاللَّهُفِ ے ظُلَل مِّنَ اَلْغَمٰمِوَالْمَلٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ اَلاَمْرُ وَإِلَي اَللَّهِتُرْجَعُ اُلُامُورُ }[4]

-**هل** :حرف للاستفهام ، قال ابن هشام : "هل حرف موضوع لطلب التّصديق الإيجابي دون التّصوّر ، ودون تصوّر التّصديق السّلبي "[5]

يقصد بالتّصديق التّأكيد على صحّة الخبر ، وقوله التّصديق الإيجابي يعني الإجابة بالإثبات ، والتّصديق السّلبي أي الإجابة بالنّفي.

[1] فاضل صالح السّامرّائي ، المرجع نفسه ، ج4 ، ص234
[2] الإنسان ، الآية 1
[3] الرحمان ، الآية 59
[4] البقرة ، الآية 204
[5] عبد الملك بن هشام ، المرجع السّابق ، ج1، ص386

إذن "هل" لا تكون في جملة منفيّة وإنّما تأتي للاستفهام على صحة خبر ، في سياق يناسب الإيجاب.

فالأصل في هل أنّها للاستفهام ؛ واستدلّوا على ذلك بأنّها لا تدخل عليها همزة الاستفهام ؛ قال السّيرافي : "والذي يؤيّد أنّها للاستفهام بطرق الأصالة أنّها لا يجوز أن تدخل عليها همزة الاستفهام ، إذ من المحال اجتماع حرفين بمعنى واحد "[1] .

ولقد صرّح المرادي بأنّها حرف استفهام ؛ " حرف استفهام تدخل على الأسماء والأفعال ، لطلب التّصديق الموجب "[2] وأكّد على أنّ " الأصل في "هل " أن تكون للاستفهام ، كما ذكر ، وقد ترد لمعان أخر "[3].

قال تعالى :{هَلَ اَتيٰ عَلَي اَلِانسَٰنِ حِين مِّنَ اَلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُوراً }[4]، فسّر جماعة منهم ابن عبّاس رضي اللّه عنهما ، والكسائي والفرّاء وأبو العبّاس المبرّد أنّ "هل" بمعنى "قد" إلّا أنّهم تركوا الألف قبلها ، لأنّها لاتقع إلّا في الاستفهام ، وقد جاء دخولها عليها "[5]

[5]"

وهذا ما استند إليه الزّمخشري في تفسيره . قال في المفصّل : "وعند سيبويه أنّ "هل" بمعنى "قد" إلّا أنّهم تركوا الألف قبلها ، لأنّها لاتقع إلّا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله :

سَائِل فوارِسَ يربُوع بِشدّتِها *** أَهلْ رَأونا بِسفح القَاعِ ذي الأكَمِ[6] "[7].

[1]ابن يعيش ، المرجع السّابق ، ج8،ص153
[2]المرادي ، المرجع السّابق ، ص341
[3]ألمرادي ، المرجع السّابق ، ص343
[4]الإنسان ، الآية 1
[5]ابن هشام الأنصاري ، المرجع السّابق ، ج1،ص388
[6]زيد الخيل الطّائي ، الدّيوان ، صنعة نوري حمودي القيسي ، مطبعة النّعمان ، النّجف الأشرف ، ص 100
[7]ابن يعيش ، المرجع السّابق ، ج8، ص152

وقال ابن يعيش معقّبا :""هذا هو الظّاهر من كلام سيبويه وذلك أنّه قال عقيب الكلام على من ومتى وكذلك "هل" إنّما هي بمنزلة "قد" ولكنّهم تركوا الألف إذ كانت هل إنّما تقع في الاستفهام "[1].

يتبيّن من هذا أنّ أصل "هل" هو "أهل" وكانت تفيد التّحقيق بمعنى "قد" فلمّا حذفت منها الألف صارت تدلّ على الاستفهام ، كما كان كذلك في "من" أصلها "أمن" و"متى" أصلها "أمتى".

لذلك رأى الزّمخشري أنّ "هلّ في الآية {هَل اَتيٰ عَلَي اَلِانسٰنِ حِين مِّنَ اَلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئامَّذْكُوراً }[2] تفيد التّحقيق ، وأنّ أصلها "أهل" وحذفت الألف لأنّها تدلّ على الاستفهام .

يعني هذا أنّها لم تكن متمحّضة للاستفهام إلّا بعد حذف أوّلها ، ومعنى الاستفهام غير متأصّل فيها ، ولكنّ هذا الكلام مردود ، ومن الذين فنّدوه ابن هشام الأنصاري .إذ قال : " وبالغ الزّمحشريّ فزعم أنّها أبدا بمعنى قد ، وأنّ الاستفهام إنّما هو مستفاد من همزة من همزة "قد" إلّا أنّهم تركوا الألف قبلها لأنّها لا تقع إلّا في الاستفهام ، وقد جاء دخولها عليها ... ولو كان كما زعم لم تدخل إلّا على الفعل كقد ، وثبت في كتاب سيبويه رحه الله ، مانقله عنه... ولكن فيه أيضا ماقد يخالفه ، فقال في باب عدّة ما يكون عليه الكلم ما نصّه وهل هي للاستفهام ولم يزد على ذلك "[3].

وذكر الرّمّاني أنّ"هل" موضعين : أحدهما أن تكون للاستفهام ، والثّاني أن تكون بمعنى "قد"[4].

[1] ابن يعيش المرجع السّابق ، ج8،ص152
[2] الانسان، الآية 1
[3] ابن هشام الأنصاري ، المرجع السّابق ، ج1،ص389
[4] أبو الحسن الرّمّاني ،المرجع السّابق ، ص101

فكلامه يدلّ على أنّ الأصل في "هل" أنّها تفيد معنيين : معنى الاستفهام ومعنى التّحقيق .

ولعلّ إشارته إلى معنى التّحقيق كان من تأثّره بكلام سيبويه ومن وافقوه ، وقد سبق ردّ ابن هشام عن ذلك . وسيتأكّد من خلال ما سنعرضه من مواقف النّحاة والمفسّرين فيما سيأتي ذكره .

قال صاحب التّحرير والتّنوير : " وحرف "هل" مفيد للاستفهام ومفيد التّحقيق ويظهر أنّه موضوع للاستفهام عن أمر يراد تحقيقه ، فلذلك قال أئمّة المعاني إنّ "هل" لطلب تحصيل نسبة حكميّة تحصل في علم المستفهم "[1]. وذهب أبو السّعود (ت 986هـ) إلى مايشبه قول أبي حيّان(ت 745هـ)، فقال : " ((هل ينظرون)) استفهام تقريري ؛ قال : " هل أتي " استفهام تقرير وتقريب ، فإنّ "هل" بمعنى "قد" والأصل : "أهل أتى" "[2] .

هذا يعني أنّ "هل" تفيد الاستفهام ، قد يكون استفهاما مباشرا ، وقد يكون استفهاما يراد من ورائه التّحقيق أو التّقرير وهذا يكون حسب السّياق ، ولا يؤثّر في أصالة الحرف .

قال ابن هشام : " وقد عكس قوم ماقاله الزّمخشري ، فزعموا أنّ هل لا تأتي بمعنى "قد" أصلا ، وهذا هو الصّواب عندي ؛ إذ لا مستمسك لمن أثبت ذلك إلّا في أحد ثلاثة أمور :

أحدها تفسير ابن عبّاس رضي الله عنه ، ولعلّه أراد أنّ الاستفهام في الآية للتّقرير ؛ وقد صرّح بذلك جماعة من المفسّرين ، فقال بعضهم : هل هنا للاستفهام التّقريري ..."[3].

[1] ابن عاشور ، المرجع السّابق ، ج29، 373
[2] تفسير أبو السّعود ، إرشاد العقل السّليم إلى مرايا القرآن الكريم، تحقيق عبد القادر أحمد عطا ، مكتبة الرّياض الحديثة ،(د ،ط) المملكة العربيّة السّعوديّة (الرّياض) ، (د ،سنة) ، ج5،ص343
[3] ابن هشام الأنصاري ، المرجع السّابق ، ج1، ص389

وفي قوله تعالى :{هَلْ جَزَآءُ ٱلإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلإِحْسَٰنُ}[1]، قال صاحب الأزهيّة : "معناه ما جزاء الأحسان إلّا الإحسان "[2] .

وقال أيضا في قوله تعالى : {فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ}[3] "معناه :"ماعلى الرّسل"[4] ، فقد جعل "هل " بمعنى "ما" أي لزعمه أنّها أفادت النّفي.

وفي قوله تعالى : {هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَٰمِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ }[5]، قال أبو حيّان في البحر المحيط :"هل هنا للنّفي ، المعنى ماينظرون ، ولذلك دخلت "إلّا "، وهذا إقرار بعدم أصالة "هل " هنا ، إذ سبق وأن ذكرنا أنّها تفيد الاستفهام[6].

وقد "هل" تفيد النّفي على إطلاقها ، فابن هشام ذكر أنّها قد تفيد الاستفهام ويراد به النّفي ويكون ذلك إذا دخلت على الخبر بعدها "إلّا" ؛ قال: "أنّه يراد بالاستفهام به النّفي ؛ ولذلك دخلت على الخبر بعدها "إلّا " "[7].

وأيّد ذلك قول الطّاهر بن عاشور : "والاستفهام مستعمل في النّفي ، ولذلك عقّب بالاستثناء فأفاد حصر مجازاة الإحسان في أنّها إحسان "[8].

وهذا ينطبق على الآية الكريمة: {هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَٰمِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ }[1] ،ذهب أبو السّعود إلى أنّها تفيد الاستفهام الإنكاري في معنى النّفي ، قال :طأي ما ينتظرون بما يفعلون "[2].

---

[1] الرحمان ، الآية 59
[2] علي بن محمّد النّحوي الهروي ،الأزهيّة في علم الحروف ، تحقيق عبد المعين الملّوحي ، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق ، ط 2 ، سوريا ، دمشق ، 1993 ص2008
[3] النحل ، الآية 35
[4] علي بن محمّد النّحوي الهروي ،المرجع نفسه ، ص2008
[5] البقرة ،الآية 208
[6] أبو حيّان ، المرجع السّابق ، ج 29، ص150
[7] ابن هشام الانصاري ، المرجع السّابق ، ج1، ص387
[8] الطّاهر بن عاشور ، المرجع السّابق ، ج 27 ،ص271

وكلام أبي السّعود بأنّها تفيد الاستفهام الإنكاري في معنى النّفي لا يعني خروج "هل" عن أصلها مطلقا ، فهي مصحوبة بقرينة (دخول إلا) وحتى لو قلنا أنّها خرجت عن الأصل وهو إفادة الاستفهام ، فتبرير ذلك وجود قرينة ، وفكرة الأصل قائمة على عدم الحياد على الأصل إلّا بدليل .

لذلك لا يمكن أن نقول أنّ "هل" تفيد الاستفهام وتفيد النّفي ، لأنّ النّفي لا يتحصّل بمجرّد دخولها على أيّ عبارة ولكنّه يكون رهن مدارج السّياق الذي وردت فيه " هل" إذا توفّر فيه الشّرط الذي أشار إليه ابن هشام .

وذكر الدّكتور فاضل صالح السّامرّائي ل"هل" أحد عشر معنى ، وعقّب بعد ذلك بتنبيه قائلا : " ونودّ أن نذكر هنا أنّ هذه المعاني ليست معاني مجرّدة من الاستفهام ، بل يشوبها كلّها معنى الاستفهام ، فالتّمنّي والنّفي والأمر، وغير ذلك من المعاني مشوبة بالاستفهام ، فلاتكون للنّفي المجرّد أو الأمر المجرّد ، أو التّمنّي المجرّد ..."[3].

وفي كلامه تأكيد على أنّ "هل " وضعت للاستفهام ، وحتّى إن أفادت معاني أخرى فإنّها لاتخرج عن إفادتها للمعنى الأصلي وهو الاستفهام .

والملاحظ أنّ الذين يستجلون معاني غير الاستفهام تكون نظرتهم شاملة لعموم السّياق وليست مقتصرة على الوظيفة الدّلاليّة الضّيقة أضافتها "هل" والتي لا تتخلّف أن تكون متضمّنة لمعنى الاستفهام .

[1]البقرة ، الآية 204
[2]أبو السّعود ، المرجع السّابق ، مكتبة محمّد علي صبيح وأولاده ، مصر ، ج2 ، ص 123
[3]فاضل صالح السّامرّائي ، معاني النّحو (مرجع سابق) ، ج4،ص431

خاتمة

وفي الأخير وبعد هذه الدّراسة النّظريّة والتّطبيقيّة يمكن إجمال ما توصّلت إليه من نتائج في النّقاط التّاليّة :

- إنّ هيمنة فكرة الأصل على الدّرس اللغوي عامّة والدّرس النّحوي خاصّة دليلإحكام اللغة العربيّة وشدّة تماسكها .
- إنّ فكرة الأصل عريقة ومتجذّرة في مسائل النّحو العربي وأبوابه منذ نشأته.
- النّحاة المتقدّمون كانوا على إيمان راسخ بتأثير فكرة الأصل على طبيعة الدّرس النّحوي من حيث أحكامه وضوابطه .
- إنّ عدم تخصيص النّحاة المتقدّمين فكرة الأصل بمؤلّفات تنظيريّة شارحة ومفسّرة لها ، لا يدلّ على إهمالهم لها ، وذلك لأنّهم كثيرا ما يستحضرونها في مناظراتهم وتحليلاتهم ، ولكن يدلّ على إيمانهم بها وتسليمهم لها ، إذ إنّها من المعرّف الذي لا يحتاج إلى تعريف .
- إنّ لكلّ حرف من حروف العربيّة أصل يميّزه ، وغاية وضع من أجلها ، وكلّ خروج عن الأصل لا ينقض فكرة الأصل بل يعزّزها ويزيد من تماسكها ، باعتبار أنّ كلّ خروج عن الأصل لا يكون إلّا بدليل ، وباعتبار أنّ استعمال حرف بدل حرف آخر غير الموضع الذي وضع من أجله لا يجرّد الحرف عن معناه ، بل يستحضر معناه الأصلي مع المقام الجديد الذي وضع فيه لزيادة الإفادة .
- إنّ تفسير الخلاف بين النّحويين والمفسّرين فيما يخصّ أصل الحروف يُردّ إلى نظرة المفسّر إلى السّياق والأدلّة المختلفة وقد يغيّب أصل الوضع ، ونظرة النّحوي إلى أصل وضع الحرف ، وقد يغيّب بقيّة الأدلّة.

-إن استعمال حرف في غير الموضع الذي وضع من أجله ، قد يكون من باب المجاز ، فلا ضير أن يكون المجاز الذي يمسّ الاسم والفعل أن يمسّ الحرف أيضا باعتباره كلمة .

-إنّ التّمعّن في وضع الحروف التي يبدو أنّها خالفت أصولها في الاستعمال قد يستجلي معاني ثريّة ، تنمّ عن ثراء اللغة العربيّة وتبيّن شدّة بلاغتها .

-إنّ الموروث العلمي الذي خلّفه النّحاة لا ينبغي أن يغيب على المفسّر .

-تعبر فكرة الأصل من أبرز ما جادت به أيادي النّحاة ومن أهم المبادئ التي حافظت على تماسك النّظريّة النّحويّة .

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش.
01-إسماعيل بن حمّاد الجوهري ، الصّحاح ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطارد ، دار العلم للملايين ، ط3، 1984ص118 ، مادة (وجه)
02-أبو البركات الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السّوريّة ،(د،ط) ، 1957
03-أبو البركات الأنباري ،الإنصاف في مسائل الخلاف ، مطبعة الاستقامة ،ط1 مصر ، القاهرة ،(د،سنة) ، ج1.
04-البغوي ، تفسير البغوي معالم التّنزيل ، تحقيق مجمزعة من الباحثين ، دار طيبة للنّشر والتّوزيع ، المملكة العربيّة السّعوديّة (الرّياض) ، 1409ه1989م ، جج2.
05-أو البقاء العكبري ، اللباب في علل الإعراب ، تحقيق محمّد عثمان ، مكتبة الثّقافة الدّينيّة ، ط1، مصر (القاهرة) ، 2009
06-أبو بكر الدّماميني ، شرح مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، تصحيح وتعليق أحمد عزو عناية ، مؤسّسة التّاريخ العربي ، ط1، لبنان(بيروت) ، 2007
07-تمّامحسان ، الأصول دراسة إبستومولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب : النّحو – فقه اللغة –البلاغة ، عالم الكتب ، مصر (القاهرة) ، 2000.
08-ابن تيميّة ، الرّدّ على المنطقيين ، تحقيق عبد الصّمد شرف الدّين الكتبي ، مؤسسة الرّيّان للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، ط1، 2005 ، لبنان (بيروت) ، ص205جامعة عين شمس ، العدد التّاسع والعشرون ، ج 1 .
09-ابن تيميّة ، مجموع فتاوى ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلميّة ، لبنان (بيروت) ج1.
10- جرير ، الدّيوان ، دار بيروت للطّباعة والنّشر ، (د،ط) ، لبنان (بيروت) ، 1986.
11-جلال الدّين السّيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ت أحمد شمس الدّين ، دار الكتب العلميّة ، لبنان (بيروت) 1998ج1.
12-ابن جنّي ، الخصائص ،تحقيق عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلميّة ، ط3، لبنان(بيروت) ، 2008ج1

13-ابن جنّي ، اللّمع في العربيّة ،تحقيق سميح أبو مغلي ، دار مجدلاوي للنّشر ، الأردن (عمّان) ، 1988 .

14-الجوهري ، الصّحاح ، تحقيق أجمد عبد الغفور، ط4، دار العلم للملايين، بيروت ، 1990، ج2.

15-بن حاجب ، الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق موسى بناي العليلي ، إحياء التّراث الإسلامي ، الجمهوريّة العراقيّة ، (د.ط) ، (د.سنة)ج1.

16-حسن خميس الملخ أستاذ النّحو والصّرف مؤلّف كتاب نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربي.

17-حسن خميس الملخ ، نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربي، دار الشّروق للنّشر والتّوزيع ، ط1، الأردن ،عمّان ،سنة 2001

18-حسن علي بن عيسى الرّمّاني ، معاني الحروف ، تحقيق عرفان بن سليم العشا حسونة ، المكتبة العصريّة ، لبنان ، بيروت .

19-أبو حيّان ، تفسير البحر المحيط ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد عوض ، دار الكتب العلميّة ، ط1، لبنان (بيروت) ، 1993، ج1.

20-ابن خالويه ،الحجّة في القراءات السّبع ، تحقيق عبد العالي سالم مكرم ، دار الشّروق ، ط3، لبنان(بيروت) ، 1979

21-خديجة الحديثي ، الشّاهد في أصول النّحو في كتاب سيبويه ،مطبوعات جامعة الكويت ، (د ،ط).

22-ابن خلّكان ، وفيات الأعيان ،تحقيق إحسان عبّاس ، دار صادر ، لبنان (بيروت) ، 1978ج4.

23-الخليل بن أحمد الفراهيدي ، معجم العين ،تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرّائي ،مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، لبنان ، ج1

24-داود عبده ، أبحاث في الكلمة والجملة ، دار الكرمل للنّشر والتّوزيع ، ط1، الأردن(عمّان).

25-رضي الدّين الاستراباذي ، شرح الكافيّة ، تحقيق مجموعة من الباحثين ، دار الكتب العلميّة ، (د،ط)،1975، ج3.

26-الرّمّاني ، رسالتان في اللغة : رسالة الحدود تحقيق إبراهيم السّامرّائي ، ط1،عمّان :دار الفكر .

27-الزّبيدي ، طبقات النّحويين واللغويين ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط2، مصر ، سنة 1984.

28-الزّجّاجي ، الإيضاح في علل النّحو ،تحقيق مازن المبارك ، دار النّفائس ، ط3، لبنان (بيروت) ،

1979

29-الزّجاجي ،الأمالي ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط2،دار الجيل ، لبنان (بيروت) ، 1978.

30-الزّركشي ، البرهان في علوم القرآن ، تحقيق أبي الفضل الدّمياطي ، دار الحديث ، (د،ط) ، مصر (القاهرة) ، 2006

31-الزّمخشري ، الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد عوض ، مكتبة العبيكان، (د ،ط) (د ،سنة) .،ج2.

32- زهير بن أبي سلمى ، الدّيوان ، شرح على حسن فاحور ، دار الكتب العلميّة ، ط1 ، لبنان (بيروت) ، 1988

33-سالم يقوت ، ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس ، المركز الثّقافي العربي ، 1967.

34-سالمة عيسى عيسىالوزّاني ، ظاهرة خلاف الأصل في النحو العربي ،رسالة ماجستير ، إشراف عبد الله محمّد الكيش ،جامعة الفاتح ، الجماهيريّة العربيّة اللّيبيّة ، 1999-2000.

35-ابن السّرّاج ، الأصول ، في النّحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرّسالة ، ط2 ، 1997لبنان (بيروت) ج2

36- أبو سعيد السّكّري ، شرح أشعار الهذليين ،تحقيق عبد السّتّار أحمد فرّاج ، مراجعة محمود محمّد شاكر ، مكتبة دار العروبة ،(د،ط) ، (د،س) ج2، ص536

37-أبو سّعود ، إرشاد العقل السّليم إلى مرايا القرآن الكريم، تحقيق عبد القادر أحمد عطا ، مكتبة الرّياض الحديثة ،(د ،ط) المملكة العربيّة السّعوديّة (الرّياض) ، (د ،سنة) ، ج5.

38-السّمين الحلبي ، الدّرّ الموصون في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق مجموعة من الباحثين ، دار الكتب العلميّة ،ط1 لبنان(بيروت) ،ج5

39- سويد بن أبي كاهل ، الدّيوان ، مراجعة جبّار المعيد ، تحقيق شاكر العاشور ، ط1، ،1972

40-سيبويه ، الكتاب، تحقيق عبد السّلام هارون ، مكتبةالخانجي ، ط3، مصر(القاهرة) ، 1988، ج4

41-السّيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ،تحقيق عبد الحكيم عطيّة ، دار البيروني ، ط2، 2006

42-السّيوطي ، الاقتراح في أصول النّحو .

43-الشّريف الجرجاني ، معجم التّعريفات ، تحقيق محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، مصر(القاهرة)د سنة .

44-صديق حسن خان ، فتح البيان في مقاصد القرآن ، مراجعة عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، (د،ط) ، لبنان (بيروت) ، 1992، ج6.

45-الطّاهر ابن عاشور ، التّحرير والتّنوير ، الدّار التّونسيّة للنّشر ، تونس ، 1984، ج12.

46-عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد عوض ، مقدّمة تحقيق كتاب الحجّة في علل القراءات السّبع لأبي علي الفارسي.

47-أبو عبّاس المبرّد ، المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التّراث الإسلامي ط3، مصر (القاهرة) ، 1994، ج2.

48-عبد الرّحمان بن الجوزي ، مناقب الإمام أحمد بن حنبل ،تصحيح ونشر محمّد أمين الخانجي ، مطبعة السّعادة ،ط1 .

49-عبدة الرّاجحي ، دروس في كتب النّحو ، دار النّهضة العربيّة ،د ط، لبنان (بيروت) ، 1985 .

50-عزيزة فوال بابستي ، المعجم المفصّل في النّحو ، دار الكتب العلميّة ، ط1، لبنان (بيروت) 1992

51- عنترة بن شدّاد العبسي ، الدّيوان ، تحقيق ودراسة محمّد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي ، مصر (القاهرة) ، 1964

52-ابن عقيل ، شرح ألفيّة ابن مالك ، تحقيق مجموعة من الباحثين ، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، لبنان (بيروت) ، (د سنة) ج1.

53-ابن عقيل الهمذاني ، شرح ألفيّة بن مالك ،تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد ، دار التّراث ، ط20 ، مصر(القاهرة) ، 1970 ج1.

54-على طنطاوي ، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة ، دار المعارف ، ط2، مصر(القاهرة) ،)د،سنة.

56-علي بن محمّد النّحوي الهروي ،الأزهيّة في علم الحروف ، تحقيق عبد المعين الملّوحي ، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق ، ط2 ، سوريا ، دمشق ، 1993

57-علي محمّد الضّبّاع، الإضاءة في بيان أصول القراءة ، ملتزم الطّبع والنّشر : عبد الحميدى حمد حنفي ، (د ، ط) ، مصر ، (د ،سنة) .

59-الغزالي ، معيار العلم في المنطق ، شرح أحمد شمس الدّين ، دار الكتب العلميّة ، (د،ط)، لبنان(بيروت) ، 1971.

60-ابن فارس ،مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السّلام هارون ، دار الفكر ، بيروت، 1979 ، ج5، ج5، مادّة " قعد".

61-ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السّلام هارون ،اتّحاد الكتّاب العرب ، دط، 2002،ج1،مادّة (أ ص ل)

62-الفارسي أبو علي ، الحجّة في علل القراءات السّبع ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد عوض ، دار الكتب العلميّة ، ط1، لبنان(بيروت) ، 2007 ج1، مادّة (أصل) .

63-فاضل صالح السّامرّائي ، لمسات بيانيّة في نصوص التّنزيل ، دار عمّار للنّشر ، ط3، الأردن (عمان) 1997

64-فاضل صالح السّامرّائي ، معاني النّحو ، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، ط1، الأردن ، عمّان ، 2000، ج3.

65-فضل خليل الشّيخ حسن ، الأصل والفرع في كتاب التّبيين عن مذاهب النّحوييناالبصريين والكوفيين للعكبري ، دراسات العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة ، المجلد46، العدد1، ملحق 1، 2019.

66-القاضي عبد الجبّار ، شرح الأصول الخمسة ، تحقيق عبد الكريم عثمان ، مكتبة وهيبة.

67-القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنه من السّنّة وآي الفرقان ، تحقيق عبد الله بن عبد المحصن التّركي ، مؤسسة الرّسالة للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، ، ط1،لبنان (بيروت) ، 2006 ، ج9.

68- لبيد بن ربيعة ، الدّيوان ، اعتنى به محمد طمّاس ، دار المعرفة ، ط1، لبنان(بيروت) ، 2004

69-محمّد الحسن ولد الددو ، شرح الورقات في أصول الفقه ، اعتنى به أبو الحسنات الدّمشقي ، موقع شذرات شنقيطيّة على الشّبكة العنكبوتيّة ، ج5.

70-محمد بن إبراهيم الموزعي ، مصابيح المغاني من حروف المعاني ، تحقيق عائض بن نافع العمري ، دار المنار ،ط1 ، 1994

71-محمّد خان ،أصول النّحو ،مطبعة جامعة محمّد خيضر ،ط1 ، الجزائر (بسكرة) ، 2012.

72-محمّد سمير نجيب اللّبدي ، معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة ،مؤسّسة الرّسالة ، دار الفرقان للنّشر والتّوزيع ، ط1، لبنان ، بيروت ، 1985 .

73-محمّد عزيز نظمي سالم ، تاريخ المنطق عند العرب ، مؤسسة نيل الجامعة للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، مصر (الإسكندريّة)، 1983.

74-محمّد عيد ، أصول النّحو العربي في نظرة النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، عالم الكتب ، ط4 ، مصر (القاهرة) 1989

75-المرادي ، الجنى الدّانيفي حروف المعاني ،تحقيق فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم فاضل ، دار الكتب العلميّة ، ط1 ، لبنان (بيروت) ، 1992

76-المرتضى الزّبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق نواف الجرّاح ، مراجعة سمير شمس ، دار صادر ، ط1، لبنان ، بيروت ، 2011، ج ، 14، ، مادّة (أ ص ل)

77-مصطفى بن حمزة ، نظريّة العامل في النّحو العربي – دراسة تأصيليّة وتركيبيّة ،فع عبد الله النّجدي ، ط1، .2004.

78-منّاع القطّان ، مباحث في علوم القرآن ، مكتبة وهيبة ،(د،ط) مصر (القاهرة) ، (د،سنة) .

79-ابن منظور ، لسان العرب ، تحقيق عبد الله على الكبير ، محمّد أحمد حسب الله وهاشم محمّد الشّاذلي ، دار المعارف ، د ط ، مصر ، القاهرة د سنة ، ج1، ، مادّة (أ ص ل)

80- النّابغة الذّبياني ، الدّيوان ، شرح وتقديم عبّاس عبد السّاتر ، دار الكتب العلميّة ،، (د،ط) ، لبنان (بيروت) ، (د،س)

81-ابن هشام الأنصاري مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد ، المكتبة العصريّة ،(د،ط) ، لبنان (بيروت) ، 1991، ج1.

82-ابن هشام الأنصاري ، الإعراب عن قواعد الإعراب ، تحقيق علي فودة نيل ، عمادة شؤون المكتبات جامعة الرّياض ،ط1، المملكة العربيّة السّعوديّة ، 1981

83-ابن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد ، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، لبنان(بيروت) ج1.

84-ابن هشام الأنصاري ، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب ، اعتنى به محمّد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التّراث العربي،ط 1،لبنان(بيروت) 2001

85-ابن هشام الانصاري ،قطرالنّدى وبلّ الصّدى ، تحقيق أبي الحسن علي بن سالم باوزير ، دار الوطن للنّشر والتّوزيع ،ط1، المملكة العربيّة السّعوديّة (الرّياض) ، 1999

86-يوسف القرضاوي، شمول الإسلام ، مكتبة وهبة للطّباعة والنّشر (د،ط)، 2011.

87-ماهر محمود علي عميرة ، أصول النّحو وأصول الفقه دراسة في النّشأة والأصول والمنهج ، مجلّة

كليّة التّربيّة
88-شعبان محمّد إسماعيل ، أصول الفقه نشأته وتطوّره والحاجة إليه ، دار الاتّحاد العربي للطّباعة (د،ط)، (د سنة).

فهرس

الموضوعات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول:	
توطئة	5
-مفهوم الفكرة ونشأتها	6
-تعريف الفكرة :	6
-لغة :	6
- اصطلاحا:	7
-نشأتها:	9
-مظاهر الأصليّة والفرعيّة :	15
-الأصل والفرع في البناء والإعراب :	15
-الأصل في البناء:	15
-الأصل في الإعراب :	15
-الأصل والفرع في الأفعال :	15
-البناء :	16
-الأصل والفرع في الأسماء :	16
-الإفراد:	16
-التّذكير :	17
-التّنكير :	17
-الإعراب :	17
-علاقة الأصل بعقيدة المسلمين ومناهج التّفكير الإسلامي :	18
-علاقة الأصل بعقيدة المسلمين :	18
-فكرة الأصل والتّوحيد	19

-فكرة الأصل وآيات الكون :	20
-فكرة الأصل والرّتبة :	20
-فكرة الأصل وثبات القرآن :	21
-علاقة الأصل بمناهج التّفكير الإسلامي :	22
-الأصل والمنهج التّوقيفي :	22
-الأصل والرّواقيّة :	22
-أنواع الأصل في النّحو العربي :	23
-أصل التّركيب :	23
-تعريف التّركيب :	23
-التّركيب لغة :	23
- التّركيب اصطلاحا	23
-أصل التّركيب :	23
-أصل القاعدة :	26
-تعريف القاعدة :	26
- لغة :	26
- اصطلاحا:	26
-أصل القاعدة :	26
- أصل الباب :	29
-تعريف الباب :	29
-الباب لغة:	29
- الباب في الاصطلاح النّحوي :	29
-أصل الباب :	30
- علاقة الأصل بالتّفكير النّحوي :	33
-علاقة الأصل بالعامل :	33

-علاقة الأصل بالقياس :	35
-علاقة الأصل بالتّعليل	37
-تعريف التّعليل:	37
- التّعليل لغة :	37
-التّعليل اصطلاحا :	37
- أصل التّعليل :	38
- التّعليل بالأصل :	40
-علاقة الأصل بالتّوجيه :	42
-تعريف التّوجيه :	42
- التّوجيه لغة	42
-التّوجيه اصطلاحا :	42
-الأصل وتوجيه القراءات القرآنيّة :	43
-أصل القراءة :	43
-توجيه القراءة :	44
-توجيه الأحكام :	45
-الحكم لغة :	45
الحكم اصطلاحا :	46
-توجيه الأحكام :	46
-توجيه الأصول :	47
الفصل الثاني:	
الفصل الثّاني : فكرة أصل الحروف العاملة بين النّحويين والمفسّرين :	49
توطئة	50
-حروف الجرّ :	51

– حرف الباء :	51
– حرف الجر "في":	54
–الحرف "إلى ":	57
–حرف الجرّ "من":	61
– حروف النّصب :	66
– الحرف " لن" :	66
– حرف الاستثناء «إلّا» :	69
– حروف الشّرط :	72
–الحرف "إنّ"	72
الفصل الثّالث :فكرة أصل الحروف غير العاملة بين النّحويين والمفسّرين دراسة في نماذج قرآنيّة:	
توطئة :	75
–**حروف العطف** :	76
–حرف الواو :	80
–حرف العطف «أو» :	80
– حرفا الاستفهام :	85
– الهمزة :	85
– الحرف «هل»:	88
خاتمة	95
قائمة المصادر والمراجع	

فهرس الموضوعات	99

تتناول الرّسالة موضوعا جديرا بالدّراسة ومفيدا لكلّ متفيّئ لظلال علم النّحو ، وذلك لأهمّيته في قواعده وآليّاته النّظريّة والمنهجيّة ، فهو يسلّط الضّوء عن فكرة أصل الحرف بين النّحو والدّلالة ، ويدرسها في نماذج قرآنيّة ، ليكشف نظرة كلّ من النّحاة والمفسّرين للحرف ، ويسدل السّتار عن الهوّة التي قد تكتنف النّظرتين ويحاول التّوصّل إلى نقطة تبيّن النّظرة الأقرب إلى فهم النّصّ وكلّ ذلك اعتمادا على دراسة وصفيّة تحليليّة ومقارنة .

فالفصل الأوّل يهتمّ بالجانب النّظري للفكرة ؛ فبيّن مفهومها ويحدّد نشأتها ويذكر مظاهرها ، ويعالج علاقاتها بمناهج الإسلامي من جهة وعلاقاتها بالتّفكير النّحوي من جهة ثانيّة ويعدّد أنواعها .

أمّا الفصل الثّاني فتعرض فيه بعض الآيات القرآنيّة التي اختلف فيها المفسّرون والنّحويون في موضوع الحرف العامل كحرف الجرّ وحرف النّصب وحرف الشّرط ، ثمّ يساق من خلاله قدرا من الأقوال والآراء ويقارن بينها مع تحليل ومناقشة ، وكذلك الفصل الثّالث فيدرج كذلك ضمن الجانب التّطبيقي ويتخصّص في البحث عن فكرة أصل الحرف غير العامل كحروف العطف وحروف الاستفهام ، ويعرض فيه أقوال وآراء المفسّرين والنّحويين ويقارن بينها بعد تحليل ومناقشة ويعرض بعدها حوصلة من النّتائج التي تبيّن مدى صلابة فكرة الأصل وأهميّتها في فهم النّصّ .

ملخص

تتناول الرّسالة موضوعا جديرا بالدّراسة ومفيدا لكلّ متفيّئ لظلال علم النّحو ، وذلك لأهمّيته في قواعده وآليّاته النّظريّة والمنهجيّة ، فهو يسلّط الضّوء عن فكرة أصل الحرف بين النّحو والدّلالة ، ويدرسها في نماذج قرآنيّة ، ليكشف نظرة كلّ من النّحاة والمفسّرين للحرف ، ويسدل السّتار عن الهوّة التي قد تكتنف النّظرتين ويحاول التّوصّل إلى نقطة تبيّن النّظرة الأقرب إلى فهم النّصّ وكلّ ذلك اعتمادا على دراسة وصفيّة تحليليّة ومقارنة .

فالفصل الأوّل يهتمّ بالجانب النّظري للفكرة ؛ويعرّف به ، أمّا الفصل الثّاني فتعرض فيه بعض الآيات القرآنيّة التي اختلف فيها المفسّرون والنّحويون في موضوع الحرف العامل ، ثمّ يساق من خلاله قدرا من الأقوال والآراء ويقارن بينها مع تحليل ومناقشة ، وكذلك الفصل الثّالث فيدرج ضمن الجانب التّطبيقي ويختصّ بأصل الحرف غير العامل ، ويعرض بعدها حوصلة من النّتائج التي تبيّن مدى صلابة فكرة الأصل وأهميّتها في فهم النّصّ .

Abstract

The thesis deals with a topic worthy of study and useful to everyone who is immersed in the knowledge of grammar, due to its importance in its theoretical and methodological rules and mechanisms. It sheds light on the idea of the origin of the letter between grammar and semantics, and studies it in Qur'anic models, to reveal the view of both grammarians and commentators on the letter, and to close the curtain on the gap that may exist. He combines the two points of view and tries to reach a point that shows which point of view is closest to understanding the text, all based on a descriptive, analytical and comparative study.

The first chapter is concerned with the theoretical aspect of the idea. And he knows it. As for the second chapter, it presents some Qur'anic verses in which commentators and grammarians differed on the subject of the non-working